الأمم المتحدة

A/75/PV.3 (Resumption 1)

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الخامسة والسبعون

الجلسة العامة **٣**

الإثنين، ٢٦ تشرين الأول/اكتوبر ٢٠٢٠، الساعة ١٠/١٥

نيويورك

الرئيس: السيد بوزكير ..... (تركيا)

استؤنفت الجلسة الساعة ١٠/٢٠ يوم الإثنين، ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر.

الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة احتفالا بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة

البند ١٢٨ من جدول الأعمال

تعزيز منظومة الأمم المتحدة

(أ) تعزيز منظومة الأمم المتحدة

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل البرازيل لتقديم بيان لوزير العلاقات الخارجية في جمهورية البرازيل الاتحادية.

السيد كوستا فيليو (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أقدم بيانا مسجلا مسبقا لسعادة السفير إرنستو أراوخو، وزير العلاقات الخارجية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى بيان وزير العلاقات الخارجية في جمهورية البرازيل الاتحادية.

عُرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (انظر المرفق ١ و A/75/557/Add.1)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إيران لتقديم بيان لوزير خارجية جمهورية إيران الإسلامية.

السيد تخت روانجي (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أقدم بيان معالي السيد جواد ظريف، وزير خارجية جمهورية إيران الإسلامية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى بيان وزير خارجية جمهورية إيران الإسلامية.

عُرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (انظر المرفق ٢ و A/75/557/Add.1)

وفقا للمقرر 562/74، ودون أن يشكل ذلك سابقة فيما يتعلق بالاجتماعات الرفيعة المستوى الصادر بها تكليف المقرر عقد ها خلال الأسابيع الرفيعة المستوى المقبلة، ستُستكمل الوثائق الرسمية للجمعية العامة بمرفقات تتضمن البيانات المسجلة المقدمة من رؤساء الدول أو غيرهم من كبار الشخصيات، والتي تُقدم إلى الرئيس في موعد لا يتجاوز اليوم الذي يُدلى فيه بهذه البيانات في قاعة الجمعية. وينبغي إرسال البيانات المقدمة بهذا الشأن إلى estatements@un.org

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة السلفادور لتقديم بيان لوزيرة خارجية جمهورية السلفادور.

السيدة غونساليس لوبيس (السلفادور) (*تكلمت بالإسبانية*): يشرفني أن أقدم البيان المسجل سلفاً لوزيرة خارجية جمهورية السلفادور، ألكسندرا هيل تينوكو.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى بيان وزيرة خارجية جمهورية السلفادور.

عُرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (انظر المرفق ٣ و A/75/557/Add.1)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة الجمهورية التشيكية لتقديم بيان لوزير خارجية الجمهورية التشيكية.

السيدة شاتاردوفا (الجمهورية التشيكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أقدم البيان المسجل مسبقا لمعالي السيد توماس بتريتشيك، وزير خارجية الجمهورية التشيكية

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى بيان وزير خارجية الجمهورية التشيكية.

عُرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (انظر المرفق ٤ و A/75/557/Add.1)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل موريتانيا لتقديم بيان لوزير الشؤون الخارجية والتعاون والموريتانيين في الخارج في الجمهورية الإسلامية الموريتانية.

السيد محمد لغظف (موريتانيا): يشرفني أن أقدم البيان المسجل مسبقا لوزير الشؤون الخارجية والتعاون والموريتانيين في الخارج في الجمهورية الإسلامية الموريتانية، إسماعيل ولد الشيخ أحمد، بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى بيان وزير الشؤون الخارجية والتعاون والموريتانيين في الخارج في جمهورية موريتانيا الإسلامية.

عُرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (انظر المرفق ٥ و A/75/557/Add.1)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل سلوفاكيا لتقديم بيان لوزير الشؤون الخارجية والأوروبية في الجمهورية السلوفاكية.

السيد ملينار (سلوفاكيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أقدم البيان المسجل سلفا لمعالي السيد إيفان كورتشوك، وزير الشؤون الخارجية والأوروبية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى بيان وزير الشؤون الخارجية والأوروبية في الجمهورية السلوفاكية.

عُرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (انظر المرفق ٦ و A/75/557/Add.1)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل السودان لتقديم بيان لوزير خارجية جمهورية السودان

السيد صديق (السودان): يشرفني أن أقدم البيان المسجل مسبقا لمعالي وزير الخارجية عمر قمر الدين إسماعيل.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى بيان وزير خارجية جمهورية السودان.

عُرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (انظر المرفق ٧ و A/75/557/Add.1)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إكوادور لتقديم بيان لوزير الشؤون الخارجية والحراك البشري في جمهورية إكوادور.

السيد إسبينوسا كانياريس (إكوادور) (*تكلم بالإسبانية*): في هذه المناسبة الخاصة للذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، يشرفني أن أقدم البيان المسجل مسبقا لوزير خارجية إكوادور، السفير لويس غاليغوس.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى بيان وزير الشؤون الخارجية والحراك البشري في جمهورية إكوادور.

عُرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (انظر المرفق ٨ و A/75/557/Add.1)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل المملكة العربية السعودية لتقديم بيان لوزير خارجية المملكة العربية السعودية.

السيد المعلمي (المملكة العربية السعودية): يسعدني أن أقدم البيان المسجل مسبقا لصاحب السمو الأمير فيصل بن فرحان آل سعود، وزير خارجية المملكة العربية السعودية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى بيان وزير خارجية المملكة العربية السعودية.

عُرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (انظر المرفق ٩ و A/75/557/Add.1)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل تيمور – ليشتي لتقديم بيان لوزيرة الشؤون الخارجية والتعاون في جمهورية تيمور – ليشتي الديمقراطية.

السيد دا كوستا تيلمان (تيمور – ليشتي) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أقدم البيان المسجل مسبقا لمعالي السيدة أدالجيزا ماغنو، وزيرة الشؤون الخارجية والتعاون في جمهورية تيمور – ليشتي الديمقراطية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى بيان وزيرة الشؤون الخارجية والتعاون في جمهورية تيمور – ليشتي الديمقراطية.

عُرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (انظر المرفق ١٠ و A/75/557/Add.1)

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد كبايدو (توغو)

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة بنما لتقديم بيان لوزير خارجية جمهورية بنما.

السيدة كونسيبسيون خاراميو (بنما) (*تكلمت بالإسبانية*): يشرفني أن أقدم البيان المسجل سلفاً لمعالي السيد أليخاندرو فيرير لوبيس، وزير خارجية جمهورية بنما.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): تستمع الجمعية الآن إلى بيان وزير خارجية جمهورية بنما.

عُرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (انظر المرفق ١١ و A/75/557/Add.1).

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الكونغو ليقدم بيانا لوزير الخارجية والتعاون والكونغوليين المقيمين في الخارج في جمهورية الكونغو.

السيد بالي (الكونغو) (*تكلم بالفرنسية*): يشرفني أن أقدم البيان المسجل سلفا لمعالي السيد جان كلود غاكوسو، وزير الخارجية والتعاون وشؤون الكونغوليين المقيمين خارج الكونغو، بمناسبة الاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة احتفالا بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): تستمع الجمعية الآن إلى بيان وزير الخارجية والتعاون وشؤون الكونغوليين المقيمين في الخارج في جمهورية الكونغو.

عُرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (انظرالمرفق ١٢ و A/75/557/Add.1).

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل إستونيا لتقديم بيان لوزير خارجية جمهورية إستونيا.

السيد أوفارت (إستونيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أقدم البيان المسجل سلفا لوزير خارجية إستونيا، معالي السيد أورماس رينسالو، بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): تستمع الجمعية الآن إلى بيان وزير خارجية جمهورية إستونيا.

عُرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (انظرالمرفق ١٣ و A/75/557/Add.1).

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل بوركينا فاسو ليقدم بيانا لوزير الخارجية والتعاون في بوركينا فاسو.

السيد تياري (بوركينا فاسو) (*تكلم بالفرنسية*): يشرفني أن أقدم البيان المسجل سلفا لمعالي السيد ألفا باري، وزير الخارجية والتعاون في بوركينا فاسو، بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): تستمع الجمعية الآن إلى بيان وزير الخارجية والتعاون في بوركينا فاسو.

عُرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (انظرالمرفق ١٤ و A/75/557/Add.1).

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الكويت لتقديم بيان لوزير خارجية دولة الكويت.

السيد العتيبي (الكويت) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أقدم البيان المسجل سلفا لمعالي الشيخ أحمد ناصر المحمد الصباح، وزير خارجية دولة الكويت، احتفالا بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): تستمع الجمعية العامة الآن إلى بيان وزير خارجية دولة الكويت.

عُرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (انظرالمرفق ١٥ و A/75/557/Add.1).

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة سورينام لتقديم بيان لوزير خارجية جمهورية سورينام.

السيدة سويب (سورينام) (*تكلمت بالإنكليزية*): في الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، يشرفني أن أقدم بيانا لمعالي السيد ألبرت رامدين، وزير الخارجية والأعمال التجارية الدولية والتعاون الدولي في جمهورية سورينام.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): تستمع الجمعية الآن إلى بيان وزير خارجية جمهورية سورينام.

عُرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (انظرالمرفق ١٦ و A/75/557/Add.1).

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة رواندا لتقدم بيانا لوزير الخارجية والتعاون الدولي في جمهورية رواندا.

السيدة روغوابيزا (رواندا) (*تكلمت بالإنكليزية*): يسرني أن أقدم البيان المسجل سلفا لصاحب المقام فنسنت بيروتا، وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي في جمهورية رواندا، بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): تستمع الجمعية الآن إلى بيان وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي في جمهورية رواندا.

عُرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (انظرالمرفق ١٧ و A/75/557/Add.1).

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل ترينيداد وتوباغو ليقدم بيانا لوزير الشؤون الخارجية وشؤون الجماعة الكاريبية في جمهورية ترينيداد وتوباغو.

السيد بارمان (ترينيداد وتوباغو) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أقدم رسالة مسجلة سلفا للسيناتور صاحب المقام أميري براون، وزير الشؤون الخارجية وشؤون الجماعة الكاريبية في جمهورية ترينيداد وتوباغو.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): تستمع الجمعية الآن إلى بيان وزير الشؤون الخارجية وشؤون الجماعة الكاريبية في جمهورية ترينيداد وتوباغو.

عُرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (انظرالمرفق ١٨ و A/75/557/Add.1).

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة الجبل الأسود لتقديم بيان لوزير خارجية الجبل الأسود.

السيدة بيانوفيتش دوريسيتش (الجبل الأسود) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أقدم البيان المسجل سلفا بالفيديو لمعالي السيد سردان دارمانوفيتش، وزير الخارجية، بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): تستمع الجمعية الآن إلى بيان وزير خارجية الجبل الأسود.

عُرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (انظرالمرفق ١٩ و A/75/557/Add.1).

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل المغرب لتقديم بيان لوزير الخارجية والتعاون الأفريقي وشؤون المغتربين المغاربة في المغرب.

السيد هلال (المغرب): يشرفني أن أقدم البيان المسجل سلفا لمعالي السيد ناصر بوريطة، وزير الخارجية والتعاون الأفريقي وشؤون المغتربين المغاربة بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): تستمع الجمعية الآن إلى بيان وزير الخارجية والتعاون الأفريقي وشؤون المغتربين المغاربة في المملكة المغربية.

عُرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (انظرالمرفق ٢٠ و A/75/557/Add.1).

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل باراغواي ليقدم بيانا لوزير خارجية جمهورية باراغواي.

السيد أريولا راميريس (باراغواي) (*تكلم بالإسبانية*): يشرفني أن أقدم البيان المسجل سلفا لمعالي السفير فيديريكو ألبرتو غونساليس فرانكو، وزير خارجية جمهورية باراغواي، بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): تستمع الجمعية الآن إلى بيان وزير خارجية جمهورية باراغواي.

عُرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (انظرالمرفق ٢١ و A/75/557/Add.1).

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل كوت ديفوار ليقدم بيانا لوزير خارجية جمهورية كوت ديفوار.

السيد أدوم (كوت ديفوار) (*تكلم بالفرنسية*): يشرفني أن أقدم البيان المسجل سلفاً لمعالي السيد ألي كوليبالي، وزير خارجية جمهورية كوت ديفوار، بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): تستمع الجمعية الآن إلى بيان وزير خارجية جمهورية كوت ديفوار.

عُرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (انظرالمرفق ٢٢ و A/75/557/Add.1).

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة مدغشقر لتقدم بيانا لوزير خارجية جمهورية مدغشقر.

السيدة أندرياماريسوا (مدغشقر) (*تكلمت بالفرنسية*): يشرفني أن أقدم بيانا مسجلا سلفا لمعالي السيد دجاكوبا أ. س. أوليفا تيندرازاناريفيلو، وزير خارجية مدغشقر، بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): تستمع الجمعية الآن إلى بيان وزير خارجية جمهورية مدغشقر.

عُرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (انظرالمرفق ٢٣ و A/75/557/Add.1).

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل المملكة المتحدة ليقدم بيانا لوزير الدولة للشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث والتنمية في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

السيد روسكو (المملكة المتحدة) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني كثيرا أن أقدم بيانا مسجلا سلفا للسيد دومينيك راب، الوزير الأول ووزير الدولة للشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث والتنمية.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): تستمع الجمعية الآن إلى بيان وزير الدولة للشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث والتنمية في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

عُرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (انظرالمرفق ٢٤ و A/75/557/Add.1).

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل اليابان ليقدم بياناً لوزير خارجية اليابان.

السيد إيشيكان (اليابان) (*تكلم بالفرنسية*): يشرفني أن أقدم البيان المسجل سلفا لمعالي السيد موتيغي توشيميتسو، وزير خارجية اليابان.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): تستمع الجمعية الآن إلى بيان وزير خارجية اليابان.

عُرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (انظرالمرفق ٢٥ و A/75/557/Add.1).

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل نيكاراغوا ليقدم بيانا لوزير خارجية جمهورية نيكاراغوا.

السيد خيمينيس (نيكاراغوا) (*تكلم بالإسبانية*): من دواعي الشرف والسرور أن أقدم البيان المسجل سلفا لمعالي السيد دنيس رونالدو مونكادا كولينداريس، وزير خارجية جمهورية نيكاراغوا.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): تستمع الجمعية الآن إلى بيان وزير خارجية جمهورية نيكاراغوا.

عُرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (انظرالمرفق ٢٦ و A/75/557/Add.1).

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل البحرين لتقديم بيان لوزير خارجية مملكة البحرين.

السيد الرويعي (البحرين): يشرفني أن أقدم البيان المسجل سلفا للسيد عبد اللطيف بن راشد الزياني، وزير خارجية مملكة البحرين، في هذا الاجتماع الرفيع المستوى للاحتفال بالذكرى الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): تستمع الجمعية الآن إلى بيان وزير خارجية مملكة البحرين.

عُرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (انظرالمرفق ٢٧ و A/75/557/Add.1).

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل تشاد لتقديم بيان لوزير الخارجية والتكامل الأفريقي والتشاديين بالخارج في جمهورية تشاد.

السيد مختار (تشاد) (*تكلم بالفرنسية*): يشرفني أن أقدم البيان المسجل سلفا لسعادة السفير أمين أبا صديق، وزير الخارجية والتكامل الأفريقي والتشاديين بالخارج، بالنيابة عن مشير تشاد، إدريس ديبي إتنو، رئيس الجمهورية، رئيس الدولة، في الاجتماع الرفيع المستوى المكرس للاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): تستمع الجمعية الآن إلى بيان وزير الخارجية والتكامل الأفريقي والتشاديين بالخارج في جمهورية تشاد.

عُرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (انظرالمرفق ٢٨ و A/75/557/Add.1).

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل غواتيمالا لتقديم بيان لوزير خارجية جمهورية غواتيمالا.

السيد كاستانييدا سولاريس (غواتيمالا) (*تكلم بالإسبانية*): أقدم هنا البيان المسجل سلفا لمعالي السيد بيدرو برولو فيلا، وزير خارجية غواتيمالا، بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): تستمع الجمعية الآن إلى بيان وزير خارجية جمهورية غواتيمالا.

عُرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (انظرالمرفق ٢٩ و A/75/557/Add.1).

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل أوزبكستان ليقدم بيانا لوزير خارجية جمهورية أوزبكستان.

السيد إبراهيموف (أوزبكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أقدم بيانا مسجلا مسبقا بالفيديو لمعالي السيد عبد العزيز كاميلوف، وزير خارجية جمهورية أوزبكستان.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): تستمع الجمعية الآن إلى بيان وزير خارجية جمهورية أوزبكستان.

عُرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (انظرالمرفق ٣٠ و A/75/557/Add.1).

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة أنغولا لتقدم بيانا لوزير العلاقات الخارجية في جمهورية أنغولا.

السيدة فيريرا (أنغولا) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أقدم البيان المسجل سلفا لوزير العلاقات الخارجية، السيد تيتي أنطونيو، بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): تستمع الجمعية الآن إلى بيان لوزير العلاقات الخارجية في جمهورية أنغولا.

عُرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (انظرالمرفق ٣١ و A/75/557/Add.1).

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل اليمن لتقديم بيان لوزير خارجية الجمهورية اليمنية.

السيد السعدي (اليمن): بمناسبة الاحتفال بالذكرى الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، يسرني أن أقدم رسالة السيد محمد عبد الله الحضرمي، وزير خارجية الجمهورية اليمنية، المسجلة سلفا.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): تستمع الجمعية العامة الآن إلى بيان وزير خارجية الجمهورية اليمنية.

عُرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (انظرالمرفق ٣٢ و A/75/557/Add.1).

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جامايكا لتقديم بيان لوزيرة الشؤون الخارجية والتجارة الخارجية في جامايكا.

السيد راتراي (جامايكا) (*تكلم بالإنكليزية*): أتشرف بتقديم السيناتور كامينا جونسون سميث، وزيرة الشؤون الخارجية والتجارة الخارجية في جامايكا، التي ستُدلي ببيان مسجل مسبقا.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): تستمع الجمعية الآن إلى بيان لوزيرة الشؤون الخارجية والتجارة الخارجية في جامايكا.

عُرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (انظرالمرفق ٣٣ و A/75/557/Add.1).

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل ليتوانيا ليقدم بيانا لوزير خارجية جمهورية ليتوانيا.

السيد بيتكوس (ليتوانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أقدم البيان المسجل سلفا بالفيديو لمعالي السيد ليناس لينكيفيتشيوس، وزير خارجية ليتوانيا.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): تستمع الجمعية الآن إلى بيان وزير خارجية جمهورية ليتوانيا.

عُرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (انظرالمرفق ٣٤ و A/75/557/Add.1).

علقت الجلسة الساعة ١٣/١٥ واستؤنفت الساعة ١٥/٠٥.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الجزائر لتقديم بيان لوزير خارجية جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية.

السيد ميموني (الجزائر) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أقدم البيان المسجل سلفا لمعالي السيد صبري بوقادوم، وزير خارجية جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية، في الاجتماع الرفيع المستوى للاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): تستمع الجمعية الآن إلى بيان وزير خارجية جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية.

عُرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (انظرالمرفق ٣٥ و A/75/557/Add.1).

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل الكاميرون لكي يقدم بيانا من وزير خارجية جمهورية الكاميرون.

السيد نغوامبي واغا (الكاميرون) (*تكلم بالفرنسية*): بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، يشرفني أن أقدم البيان المسجل مسبقا لمعالي السيد ليجون مبيلا مبيلا، وزير خارجية جمهورية الكاميرون.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): تستمع الجمعية الآن إلى بيان وزير خارجية جمهورية الكاميرون.

عُرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (انظرالمرفق ٣٦ و A/75/557/Add.1).

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل ليبيا لتقديم بيان لوزير خارجية دولة ليبيا.

السيد الشامس (ليبيا): يسرني أن أقدم البيان المسجل سلفا لوزير الخارجية، السيد محمد سيالة، بمناسبة الذكرى الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): تستمع الجمعية الآن إلى بيان وزير خارجية دولة ليبيا.

عُرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (انظرالمرفق ٣٧ و A/75/557/Add.1).

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثلة الأرجنتين لكي تقدم بيانا لوزير الخارجية والتجارة الدولية وشؤون العبادة في جمهورية الأرجنتين.

السيدة سكيف (الأرجنتين) (*تكلمت بالإسبانية*): في الذكرى الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، يشرفني أن أقدم البيان المسجل سلفاً لوزير خارجية جمهورية الأرجنتين والمهندس فيليبي سولا.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): تستمع الجمعية الآن إلى بيان وزير الخارجية والتجارة الدولية وشؤون العبادة في جمهورية الأرجنتين.

عُرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (انظرالمرفق ٣٨ و A/75/557/Add.1).

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل منغوليا لكي يقدم بيانا لنائب وزير خارجية منغوليا.

السيد فورشيلوف (منغوليا) (*تكلم بالإنكليزية*): إنه لشرف عظيم لي وامتياز كبير أن أقدم البيان المسجل سلفا لسعادة السيد مونخجين باتسومبر، نائب وزير خارجية منغوليا.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): تستمع الجمعية الآن إلى بيان نائب وزير خارجية منغوليا.

عُرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (انظرالمرفق ٣٩ و A/75/557/Add.1).

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن للممثل الدائم للجمهورية العربية السورية.

السيد الجعفري (الجمهورية العربية السورية): اسمحوا لي بداية أن أنقل باسم بلادي الجمهورية العربية السورية وشعبها خالص الأمنيات بالصحة والسلامة والرفاه لشعوب العالم والبشرية جمعاء.

واليوم، ونحن نتحدث عن البشرية وأمنها ورفاهها، فإننا نستذكر آباءنا المؤسسين الذين أنشأوا هذه المنظمة بعد مآسي الحرب العالمية الثانية، والذين نجتمع اليوم لنخلد ذكراهم وإنجازهم العظيم بإنشاء هذه المنظمة التي كان مطلوبا منها أن تمنح الأمل للإنسانية جمعاء بعالم أفضل نعمل فيه جميعا في إطار الدبلوماسية المتعددة الأطراف لإنهاء الاستعمار والهيمنة والاحتلال والعدوان، وللحد من مخاطر الحروب والفقر والمرض والمجاعة والتصحر.

غير أن جردة حساب السنوات الخمس والسبعين الماضية ومخاوفنا المشروعة من المستقبل، لا يمكن إلا أن تفرض علينا واجب تجاوز الأجواء الاحتفالية، وامتلاك شجاعة الاعتراف بأننا لم نرتق إلى مستوى آمال الإنسانية جمعاء بالأمم المتحدة. نعم، لقد أنجزت هذه المنظمة الكثير في مواجهة العديد من التحديات الإنسانية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية والصحية والبيئية، وأنقذت مئات الآلاف من الأرواح، ووفرت التعليم لملايين الأطفال، وعملت على تعزيز الحريات والحقوق الأساسية للجميع، بما في ذلك المساواة بين النساء والرجال.

ولكن لم يكتب للأمم المتحدة النجاح في تملك أو تفعيل الأدوات المناسبة لمنع وقوع الحروب والصراعات وإنهاء الاستعمار والاحتلال والعدوان. ولم تفلح الأمم المتحدة في حل الأزمات، بل استسلمت في حالات عديدة لرغبة حكومات لا تسعى إلا للحفاظ على هيمنتها وغطرستها على العالم، ناهيك عن العجز في التصدي لجموح ذات الحكومات نحو خلق بؤر للتوتر والفوضى وإشعال الحروب والصراعات، وصولا إلى ظاهرة العصر الأخطر، إلا وهي الإرهاب والتطرف اللذين استثمرت فيهما ذات الحكومات بهدف نشر الفوضى عبر حروب بالوكالة.

إن أحدا منا لا ينكر أن العقود الثلاثة الماضية قد أفرزت داخل الأمم المتحدة وفي إطار العلاقات الدولية جنوحا نحو الاستقطاب السياسي والمالي كان مرتبطا بأنماط من السياسات المتمردة على أحكام الميثاق.. سياسات تحكمها المصالح الأنانية لبعض الحكومات ذات النفوذ السياسي والاقتصادي والعسكري والمالي، والتي استهدفت، قبل كل شيء حق العديد

من دول العالم في احترام وحدة أراضيها واستقلالها السياسي وتقرير مصيرها وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، حتى وصل الحال اليوم إلى أن بات النمط الأكثر انتشارا في العلاقات الدولية هو قيام دولة واحدة عظمى وشركائها باحتلال أراضي الغير دون تردد أو خوف من تبعات انتهاك ميثاق منظمتنا، إلى جانب الاستمرار في التهديد باستخدام القوة العسكرية أو استخدامها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأي دولة، بالتوازي مع فرض الإجراءات الاقتصادية القسرية أحادية الجانب بهدف تجويع الشعوب وكسر إرادتها.

نعم، إن الإنجازات كثيرة. ونحن مدينون للأمم المتحدة وموظفيها بالكثير، ولأولئك الذين دفعوا حياتهم في إطار عمليات حفظ السلام. لكن السنوات القادمة ستكون صعبة جدا ومصيرية في الطريق نحو إقامة عالم حر وآمن يتمتع فيه الجميع بالصحة والرفاه والتنمية المستدامة، ويحترم فيه الجميع الحق الطبيعي في الخلاف والاختلاف، دون اللجوء إلى التهديد باستخدام القوة العسكرية أو استخدامها ودون فرض نماذج الحكم على الدول أو معاقبة شعوبها اقتصاديا.

وأختم بالقول إن الأفعال وحدها هي التي ستحكم التزامنا بالروح الحقيقية لشعار ”نحن شعوب الأمم المتحدة“، وإلا، فإننا سنبقى أسرى احتفاليات لإحياء الذكريات، بينما تطبق بعض الحكومات شعارها الخاص، ألا وهو ”نحن الحكومات المانحة التي تملك النفوذ الاقتصادي والسياسي والقوة العسكرية“. حينها، لن نستطيع أن نقف في مواجهة مجرى الأحداث وتداعياتها على عالمنا هذا، والتي ستؤدي بمنظمتنا هذه إلى ذات مصير عصبة الأمم قبل أن نحتفل بعيد ميلادها المائة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن للممثلة الدائمة لهنغاريا.

السيدة بوغياي (هنغاريا) (*تكلمت بالإنكليزية*): قبل خمسة وسبعين عاما، وقّع المندوبون في سان فرانسيسكو ميثاق الأمم المتحدة في غياب هنغاريا.

وعند اندلاع ثورة عام ١٩٥٦، كانت هنغاريا لا تزال مبتدئة في المنظمة، بعد أن انضمت إليها قبل عام واحد فقط. وعندما أصيب مجلس الأمن بالشلل بشأن هذه المسألة، أخذت الجمعية العامة زمام المبادرة، وبفضل الجهود الدؤوبة التي بذلها الدبلوماسي الدانمركي ومسؤول الأمم المتحدة بوفل بانغ – جنسن، أنشئت اللجنة الخاصة المعنية بمشكلة هنغاريا في الجمعية العامة.

وظلت قضية ومصير الثورة الهنغارية على جدول أعمالها بعد فترة طويلة من قمع الثورة. وعلى الرغم من أنها ليست كلية القدرة، فقد بينت لنا الأمم المتحدة أنها في الحقيقة مثابرة ومسؤولة وحساسة للمعاناة. وهذه أيضا من بين القيم المحركة للأمم المتحدة في عصرنا.

إن الدبلوماسية المتعددة الأطراف شبيهة بالبستنة. أنت تزرع. وتنتظر. تبذر البذور، وتنتظر، تحلم ثم تحصد في مرحلة ما، كما قال جورج شولتز. وفي تعددية الأطراف، تستثمر في التواصل والعلاقات والثقة، وتبني قاعدة يمكنك الاعتماد عليها.

واستنادا إلى السيادة الوطنية، ستكون الدول الأعضاء دائما أول المستجيبين في أي أزمة. ولأن المشاكل تنشأ بسرعة أكبر ويتجه الناس إلى حكوماتهم طلبا للمساعدة فيما يتعلق بإجابات محددة على الصعيد الوطني في أوقات التحديات العالمية، فإن هذه المساعدة الحكومية تحتاج إلى دعم من الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية. ومنذ تأسيسها، ما فتئت الأمم المتحدة هي حجر الزاوية في نظامنا العالمي.

وبعد خمسة وسبعين عاما، يظل من واجبنا الحفاظ على هذه الإنجازات والكفاح من أجلها. وينبغي لنا أيضا أن ندعم الأمم المتحدة للتكيف مع التحديات الجديدة والتطور والتحسن. وهنغاريا تدعم تعددية الأطراف باعتزاز من خلال القيام بدور نشط في هيئات الأمم المتحدة واستضافة عدد متزايد من مكاتب الأمم المتحدة في بودابست. وتسعى هنغاريا

جاهدة لضمان أن تصبح بودابست مركزا إقليميا متناميا للأمم المتحدة في أوروبا.

وفي عملنا داخل الأمم المتحدة، نركز بشكل خاص أيضا على الدبلوماسية الوقائية، وحقوق الإنسان، وتمكين المرأة، ودعم مكافحة الإرهاب ومكافحة التطرف العنيف، وضمان المساءلة، وتعزيز نزع السلاح وعدم الانتشار، وصون السلم والأمن.

والأمم المتحدة، كإطار، تحتاج إلى إصلاحات، ولكن الإطار نفسه يأتي ثانيا بعد المبادئ والنية والإرادة السياسية للدول الأعضاء. ولا بد أن نضمن استعدادنا للإصلاح وتقاسم الأعباء. نحتاج إلى التعاون العالمي والقدرة على شحذ الوعي الدولي والمسؤولية الجماعية لا لمكافحة الوباء فحسب، بل من أجل بزوغ أقوى في حقبة ما بعد مرض الفيروس التاجي أيضا.

عيد ميلاد سعيد للأمم المتحدة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن للممثلة الدائمة لإريتريا.

السيدة تسفاماريام (إريتريا) (*تكلمت بالإنكليزية*): اسمحوا لي أن أهنئ السيد فولكان بوزكير، باسم وفد بلدي، على توليه رئاسة الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة. ويمكنه أن يعتمد على تعاون إريتريا ودعمها الكاملين خلال فترة ولايته.

واسمحوا لي أيضا أن أعرب عن تقدير وفدي العميق للرئيس المنتهية ولايته، سعادة السيد تيجاني محمد – بندي، على إدارته للدورة السابقة بنجاح، على الرغم من التحديات غير المسبوقة التي فرضتها جائحة فيروس كورونا.

نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة وسط وباء عالمي أودى بحياة الآلاف، وأوقف التجارة تقريبا، وأثر على سبل عيش الملايين. وكان من المتوقع أن يجلب هذا العام عددا كبيرا بشكل خاص من القادة إلى المقر للاحتفال بذكرى تأسيس المنظمة، ولكن بدلا من ذلك، تقلصت أحداث الدورة الخامسة والسبعين وجرى معظمها على نحو افتراضي.

وللأسف، لم تتمتع جميع الدول بالحقوق والامتيازات المتوخاة في ميثاق الأمم المتحدة. وقد انضمت إريتريا إلى الأمم المتحدة في عام ١٩٩٣ ولكنها أمضت الجزء الأكبر من سنواتها الـ ٧٥ في مناشدة الأمم المتحدة العدالة واحترام الحقوق المنصوص عليها في الميثاق. ومن نافلة القول إن الأرواح التي فقدت والفرص التي ضاعت في سعي إريتريا إلى السلام لا يمكن حصرها.

لقد كشفت جائحة كوفيد-١٩ عن أوجه عدم المساواة في عالمنا اليوم، بما في ذلك الفجوة الرقمية. كما أجبرنا ذلك بطرق عديدة على العمل معا لإيجاد حلول للعديد من مشاكلنا المشتركة. وسلط الضوء على الحاجة إلى تعددية الأطراف لحل القضايا العالمية. ولا يمكن لأي بلد أن يدحر هذه الآفة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية وحده. إن ترابطنا وتكافلنا يوضحان حاجة أكبر اليوم إلى نظام متعدد الأطراف نشط لا يترك صوتا دون أن يُسمع.

ومع دخولنا عقد العمل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، من الضروري أن نعمل جميعا معا وأن نضاعف جهودنا للتخفيف من الانتكاسات التي سببتها جائحة كوفيد-١٩ من أجل تحقيق تطلعات شعوبنا بالكامل، على النحو المتوخى في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا. وبعد مرور ٢٥ عاما على اعتماد إعلان ومنهاج عمل بيجين، فإنه تذكرة صارخة بأن المرأة لا تزال تتحمل وطأة معظم الكوارث، وأنه مع جائحة فيروس كورونا، لا يختلف الأمر.

ومن أجل تلبية تطلعات شعوب العالم، ستحتاج الأمم المتحدة إلى التحديث وتعزيز التضامن بين الدول، كبيرها وصغيرها، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، والاستجابة للقضايا البيئية الناجمة عن تغير المناخ. وسيتعين عليها إنهاء

الصراعات وتعزيز السلام والاستقرار، والتصدي للجرائم الدولية مثل الاتجار والإرهاب وارتفاع حالات الطوارئ الإنسانية في جميع أنحاء العالم – وهو أمر طال عهده بالنسبة لمنظمة تبلغ من العمر ٧٥ عاما، لا يزال سجلها يفتقر إلى الإنجازات، ويرجع ذلك في معظمه إلى انعدام الإرادة السياسية من جانب أولئك الذين يتمتعون بقوة ونفوذ عالميين.

ولكن حيثما يكون الأمل، توجد إمكانات. دعونا نأخذ الثور من قرنيه ونجعل غدا مكانا أفضل للبشرية جمعاء. كلنا معنيون بذلك بالفعل. ولإعادة صياغة موضوع هذا العام، فإن المستقبل الذي نريده والأمم المتحدة التي نحتاجها سيتطلبان إرادة سياسية وإعادة تأكيد التزامنا الجماعي بتعددية الأطراف.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن للممثل الدائم لنيوزيلندا.

السيد هوك (نيوزيلندا) (*تكلم بالإنكليزية*): عندما اجتمع العالم في سان فرانسيسكو قبل ٧٥ عاما، وقفنا معا في ظلال حرب عالمية عند مفترق طرق في لحظة تاريخية، عندما كانت الحاجة إلى تعددية الأطراف لا يمكن إنكارها.

وإذ اجتمعنا خلال الشهر الماضي للاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين للأمم المتحدة، ينبغي أن نذكر أنفسنا بمدى تميزها – هذا المكان الذي يجتمع فيه العالم معا لمناقشة مشاكل هي أكبر من أي واحد منا وحده. وكم هو رائع أننا من خلال العمل الجماعي نعطي أثرا عمليا لرؤية ميثاق الأمم المتحدة، وأننا عندما نتكلم عن الأمم المتحدة إنما نتكلم عن أنفسنا.

وقد حققنا معا، نحن الأمم المتحدة، أشياء غير عادية على مدار السنوات الـ ٧٥ الماضية. ومؤخرا، أتاحت لنا الأحداث الرفيعة المستوى التي جرت في الشهر الماضي المزيد من المعالم البارزة في مجال التنوع البيولوجي والمساواة بين الجنسين ونزع السلاح. وكان كل حدث منها مثالا لالتزامنا الجماعي الدائم للتغلب على التحديات الكبيرة التي نواجهها. ويجب ألا نتوقف عن السعي إلى مزيد من العمل الجماعي.

وبالنسبة لنيوزيلندا، فإن المستقبل الذي نريده والأمم المتحدة التي نحتاج إليها هو نداء وسؤال في آن واحد. إنها دعوة تتطلب منا جميعا أن نتقدم إلى القيادة في تشكيل مستقبلنا الجماعي. كما تتطلب منا أن نتساءل ونستمع ونتأمل في ماضينا لنرى كيف يمكننا إعادة تصور أمما متحدة يمكنها أن تخدم العالم اليوم على الوجه الأمثل.

لقد منحنا الحوار العالمي @ UN75 الفرصة للاستماع إلى أصوات الناس في جميع أنحاء العالم، وخاصة الشباب. والمواضيع المشتركة لتحسين الخدمات الأساسية، ومعالجة عدم المساواة، ومواجهة التحدي المتمثل في تغير المناخ، تبدو واضحة. إننا نسمع أصواتهم، وسيكون من الحكمة أن نصغي إليهم. إن الأمم المتحدة التي نحتاجها لمواجهة تحدياتنا الحالية والمستقبلية ليست هي نفسها التي أنشئت في عام ١٩٤٥. وعلى الأمم المتحدة أن تواصل التكيف وأن تظل ذات أهمية مع تغير العالم من حولنا بوتيرة أسرع من أي وقت مضى.

ونيوزيلندا فخورة بكونها من بين مؤسسي المنظمة، ولكننا لا أكثر فخرا بكوننا جزء من منظمة تعكس عضويتها اليوم العالم كما هو – كوكب متنوع يواجه تحديات لا توصف ولكن أيضا بإمكانات لا توصف. ولدينا كل الأدوات اللازمة للتصدي لتحدياتنا المشتركة؛ ونحن فقط بحاجة إلى الإرادة الجماعية لاستخدامها.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن لممثل مالي.

السيد كوليبالي (مالي) (*تكلم بالفرنسية*): ترحب مالي بعقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى، المكرس للاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لميثاق الأمم المتحدة، الذي دخل

حيز النفاذ في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٥ كإطار شرعي لعملنا الجماعي من أجل السلام والتنمية وحقوق الإنسان.

وقد أحرزت الأمم المتحدة، خلال ٧٥ عاما من وجودها وعملها اليومي، تقدما كبيرا في معالجة التطلعات العميقة والمشروعة لشعوب الأمم المتحدة.

وعلى الرغم من التساؤلات المشروعة بشأن فعاليتها، لا تزال الأمم المتحدة تجسد بشكل جوهري تعددية الأطراف والتعاون الدولي في الاستجابة للتحديات المتعددة التي يواجهها عالمنا. ولا تزال هي الإطار المثالي الذي تُتاح فيه لجميع دول العالم – سواء القوية منها أو الأقل قوة؛ في سلام أو في أزمة؛ متقدمة النمو أو نامية – فرصة للتعبير عن نفسها بحرية في سلام أو في أزمة؛ والمشاركة على قدم المساواة في المناقشات والمفاوضات والقرارات بشأن القضايا الدولية الرئيسية لهذا اليوم.

وتلك الإنجازات العظيمة التي حققتها تعددية الأطراف والأمم المتحدة تعزز الثقة والتفاهم المتبادلين بين الدول، وتقلل من خطر التوترات بل والنزاعات بين الدول الأعضاء.

والأمم المتحدة هي التجسيد المثالي للتضامن الدولي مع بلد أو أمة تواجه تحديات يتجاوز التصدي لها قدراتها.

وما زالت مالي من أشد المدافعين عن تعددية الأطراف والتضامن الدولي تحت رعاية الأمم المتحدة. وقد تجلى التزام بلدي الثابت تجاه هذه المنظمة في المشاركة النشطة للمواطنين الماليين في التسوية السلمية للنزاعات في جميع أنحاء العالم، ونشر قوات مالية في بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة وللاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومجموعة الخمسة لمنطقة الساحل.

وبدورهم، يرحب الماليون اليوم بفوائد التضامن الدولي، الذي يتجلى في وجود قوات وموظفين مدنيين في أراضيهم من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، والاتحاد الأفريقي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والاتحاد الأوروبي، ومجموعة دول الساحل، وعدة دول صديقة أخرى، بهدف استعادة السلام والاستقرار الدائم، لا في مالي فحسب، بل في جميع أنحاء منطقة الساحل وحتى في خارجها.

ومع ذلك، نحن نعلم أن الأمم المتحدة لا تستطيع أن تفعل ذلك وحدها. ويجب أن تعزز تعاونها مع البلدان والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى المعنية. وأرحب بالخطوات المتخذة في هذا الصدد مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومجموعة دول الساحل الخمس.

إن تحديات اليوم المتعددة والمعقدة، وخاصة التهديدات المستمرة للسلم والأمن الدوليين، بما في ذلك الإرهاب والتطرف العنيف وتغير المناخ ومرض الفيروس التاجي والتفاوتات الاقتصادية والاجتماعية وانتهاكات حقوق الإنسان، لا تترك لنا خيارا آخر سوى العمل معا وتوحيد جهودنا لبث حياة جديدة في الإطار المتعدد الأطراف للأمم المتحدة.

وهذه المسؤولية الجماعية تقتضي معالجة القضايا الدولية بطريقة شفافة ومنصفة وعادلة. ويتطلب ذلك أن نتفق أخيرا على المضي قدما في إصلاح بعض الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة، لا سيما مجلس الأمن والجمعية العامة، بما في ذلك تكوينها وأساليب عملها. وأخيرا، يتطلب منا ذلك أن ندعم الإصلاحات المختلفة التي يضطلع بها الأمين العام، خاصة الإصلاحات المتعلقة بركيزة السلام والأمن والمنظومة الإنمائية.

وما فتئت مالي تلتزم بدعم جميع المبادرات الرامية إلى تعزيز تعددية الأطراف والدور الرئيسي للأمم المتحدة.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على تأييد مالي للإعلان السياسي الذي اعتمدناه في إطار الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين للمنظمة.

أشكركم.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن للممثلة الدائمة لتركمانستان.

السيدة أتاييفا (تركمانستان) (*تكلمت بالروسية*): قبل خمسة وسبعين عاما، تحقق الانتصار في الحرب ضد الفاشية في كفاح بطولي. إن مأساة الحرب العالمية الثانية، التي خلفت دمارا وخسائر فادحة في الأرواح في أعقابها، يجب ألا تتكرر. وقد أظهرت البلدان المنتصرة بُعد النظر في تأسيس الأمم المتحدة، التي أعطت الشعوب الأمل في المستقبل، وكانت إيذانا بعهد جديد من التعاون. لقد كان الهدف الرئيسي المحدد للأمم المتحدة هو الحفاظ على السلام.

وعلى مدار السنوات الـ ٧٥ الماضية، بذلت هذه المنظمة الكثير لتعزيز السلام والأمن والتنمية، ودعمنا هذه الجهود بنشاط. وخلال الفترة نفسها، وسعت الأمم المتحدة نطاق ولايتها بدرجة كبيرة لتشمل أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وحماية البيئة، وحقوق الإنسان، ونزع السلاح، والقضاء على الفقر، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والحصول على خدمات جيدة، مع تسليط الضوء على القضايا المتعلقة بالمرأة والطفل والشباب والعرق. وعلى مر السنين، تطورت المنظمة لمواجهة الشواغل والتحديات الناشئة. وقد مكّنها الإصلاح من إدخال التحسينات، وجعلها أكثر قوة وقدرة على الصمود. ويجب أن تستمر عملية إصلاح الأمم المتحدة. وهذا الإصلاح هو أحد مطالب عصرنا.

ونتقدم بالشكر إلى جميع رؤساء الجمعية العامة وجميع الأمناء العامين على إسهاماتهم في الأمم المتحدة.

إن المجتمع العالمي اليوم على أعتاب دخول عقد العمل لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وهو عقد يواجه تحديات وتهديدات جديدة. ومن بين هذه التحديات وباء فيروس كورونا، الذي أودى بالفعل بحياة مئات الآلاف وما زال يشكل تهديدا خطيرا لكل من على هذا الكوكب. كما أن تحقيق أهداف التنمية المستدامة بات مهددا. ويجب أن تظل تلك الأهداف محور اهتمامنا. وسنتمكن من مواجهة هذا التهديد إذا بقينا متحدين في التضامن من خلال التعاون الوثيق وتعددية الأطراف. ومن الضروري توفير إمكانية الحصول على اللقاحات والعلاجات ومعدات الوقاية الشخصية لمنع انتشار الفيروس.

وبالنسبة لبلدنا، كانت الأمم المتحدة، ولا تزال، شريكا استراتيجيا بالغ الأهمية. ومع الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، تؤكد تركمانستان من جديد التزامها بميثاق الأمم المتحدة، والمثل العليا المكرسة فيه، وتفانيها في السلام والحوار والدبلوماسية الوقائية. والجميع بحاجة إلى هذه المنظمة، وهي المنظمة العالمية الوحيدة من نوعها، ونعتقد أن المثل والقيم التي تمثلها الأمم المتحدة ستظل ذات أهمية.

فلنهنئ الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بأسره بمناسبة الذكرى الخامسة والسبعين لهذه المنظمة. ونتمنى لها ولنا جميعاً كل النجاح في تحقيق أهدافنا المشتركة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالفرنسية*): أعطي الكلمة الآن للممثل الدائم لإسرائيل.

السيد إردان (إسرائيل) (*تكلم بالإنكليزية*): لقد أُرسل جدي حاييم وزوجته براخا وأطفالهما الثمانية إلى أوشفيتز. وعند الوصول، انتزعت براخا والأطفال بعيدا عن جدي، كما قام النازي بفصل الرجال عن النساء والأطفال عن الآباء. وقتلت براخا وسبعة من عماتي وأعمامي بوحشية على يد النازي.

في عام ١٩٤٥، بينما كان العالم يعيد البناء من أنقاض الحرب العالمية الثانية، كان أجدادي يعيدون بناء حياتهم بعد النجاة من أهوال المحرقة وفظائع أوشفيتز.

ومع قيام المجتمع الدولي بإنشاء الأمم المتحدة بهدف صون السلم والأمن الدوليين، هاجر أجدادي إلى إسرائيل بهدف بدء حياة جديدة أفضل وأكثر أمانا لأنفسهم وللشعب اليهودي.

وعندما انتخبت لأول مرة في الكنيست الإسرائيلي، قالت لي جدتي راشيل إنها، في جحيم أوشفيتز، لم تكن تتخيل أبدا أن السيادة اليهودية سوف تتجدد يوما ما في وطننا القديم، ناهيك عن أن حفيدها سيخدم في برلمان تلك الدولة ذات السيادة.

واليوم، يمثل حفيدها بفخر الدولة اليهودية الوحيدة في العالم أمام هذه المنظمة، المكلفة بضمان ألا يتحمل أي شخص مرة أخرى الألم والمعاناة التي تحملتها أسرتي والملايين الآخرين.

إنني أتكلم أمامكم اليوم باسم دولة إسرائيل والشعب اليهودي لضمان أن هذه المؤسسة تفي بهذا الوعد. وكانت الأمم المتحدة في سنواتها الأولى قوة من أجل الخير في العالم. وعلى مر الزمن، أبعدتها السياسة عن الأهداف المنصوص عليها في ولايتها. وأهملت الأمم المتحدة هدفها الأساسي المتمثل في تعزيز السلام والأمن والدفاع عن حقوق الإنسان.

إن إيران هي أكبر تهديد للسلام والأمن في الشرق الأوسط. ولكن بدلا من تمديد حظر الأسلحة المفروض على إيران، آثر مجلس الأمن التقاعس عن العمل والسماح لأكبر دولة راعية للإرهاب في العالم بشراء الأسلحة. وردا على معاهدات السلام التاريخية بين ثلاث دول أعضاء وإسرائيل، اختارت هذه المؤسسة مرة أخرى التقاعس عن العمل. وبدلا من استخدام هذا الإنجاز كعامل محفز للنهوض بالسلام، اتسمت استجابة الأمم المتحدة باللامبالاة. ينبغي ألا يكون التقاعس خياراً لمنظمة أنشئت لضمان السلم والأمن.

تولت الرئاسة نائبة الرئيس، السيدة مدللي (لبنان).

إن السماح لمنتهكي حقوق الإنسان بالعمل في مجلس حقوق الإنسان أو تمكين التابعين الذين يعملون على إدامة النزاعات، بدلاً من حلها، يطرح السؤال حول ما إذا كان يمكن لهذه الهيئة أن تظل ذات أهمية لـ ٧٥ سنة أخرى.

علينا جميعا أن نعمل معا لمساعدة الأمم المتحدة على تحقيق هدفها الأساسي المتمثل في تعزيز السلام والبقاء على الطريق الصحيح في المستقبل.

الرئيس بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للممثل الدائم للعراق.

السيد بحر العلوم (العراق): أود في البداية أن أجدد التهاني الصادقة لسعادة السيد فولكان بوزكير على انتخابه رئيسا للدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة، وعلى جهوده لعقد هذا الاجتماع. ونثمن جهود سعادة السفير تيجاني محمد – بندي، رئيس الجمعية العامة في دورتها الرابعة والسبعين في ظل التحديات الكبيرة التي واجهت الأمم المتحدة، بما في ذلك جائحة فيروس كورونا.

ويؤيد وفد بلادي البيانين اللذين أدلى بهما ممثل جمهورية غيانا باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، وممثل جمهورية أذربيجان باسم حركة بلدان عدم الانحياز.

كما يود وفد بلادي أن يغتنم هذه الفرصة للإعراب عن التقدير والامتنان لوفدي السويد وقطر على جهودهما كميسرين مشاركين في عملية صياغة الإعلان بشأن هذا الاحتفال.

إن بلدي، العراق، من مجموعة الدول المؤسسة للأمم المتحدة، ومساهم في صياغة الميثاق. وعليه، فإننا نعتقد أن من الأهمية بمكان في هذه المرحلة الحاسمة أن يتحدث أعضاء الأمم المتحدة بصوت جماعي ومشترك حيال الأزمات التي تواجه المجتمع الدولي اليوم، وأن نرسل لشعوبنا رسالة تفاؤل وأمل في المستقبل، استلهاما من شعار الجلسة هذه في الذكرى الخامسة والسبعين، ”المستقبل الذي نصبو إليه، والأمم المتحدة التي نحتاجها“.

ويؤكد العراق مجددا التزامه بنظام دولي متعدد الأطراف يستند إلى ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. كما يؤمن العراق بأن

الأمم المتحدة يجب أن تظل حجر الزاوية في نظام دولي متعدد الأطراف. حيث تحتاج الأمم المتحدة ووكالاتها إلى العمل في شراكة مع جميع أصحاب المصلحة لتنفيذ ولاياتها وقراراتها، حيث يجب أن يكون الميثاق هو المرشد الرئيسي لها في ذلك.

إن منظمتنا هذه كانت قد قامت بدور مهم ومشهود في إنهاء الاستعمار، وحققت الاستقلال ومنحت الحرية والكرامة لمئات الملايين من الناس في جميع أنحاء العالم، ونحن بدورنا نقدر ذلك الجهد التاريخي.

وعلى الرغم من الإحباط الذي ينتابنا بأن نرى أن جائحة كوفيد-١٩ قد قوضت العديد من مكاسبنا الإنمائية خلال العقود الماضية، إلا أننا نشعر بالتفاؤل لاستمرار العمل الميداني للأمم المتحدة. وللدعم الذي تقدمه في جهود استجابتنا للوباء وفي جهودنا لمتابعة تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في عقد العمل والتنفيذ هذا من أجل التنمية المستدامة.

إنه من المناسب أن نشير إلى أهمية الترابط بين التنمية المستدامة والسلام، حيث لا يمكن أن يُنجز أحدهما بمعزل عن الآخر. وفي هذا الصدد، نجد أنه من المهم إبراز الدور السلبي للإرهاب كتهديد يقوض خطط وسياسات الدول لتحقيق التنمية المستدامة، حيث نحتاج إلى التأكيد على أهمية تحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر بطريقة متكاملة وشاملة.

وهناك حاجة ملحة إلى بناء شراكات وحشد التمويل من أجل هذه التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، نحتاج إلى التركيز على الحاجة المستمرة إلى تحسين نظام الأمم المتحدة الإنمائي حتى نتمكن من تحقيق مستقبل من التنمية المستدامة لجميع أفراد شعوبنا.

وباستخلاص الدروس من السنوات الـ ٧٥ الماضية، قد يكون من المناسب الإشارة إلى الحاجة إلى إصلاح وتعزيز الهيئات الرئيسية للأمم المتحدة لجعلها أكثر ملاءمة للأغراض التي أنشئت من أجلها، بما في ذلك مجلس الأمن. ومن المهم التأكيد على الأهمية الحاسمة لتعزيز دور الأمم المتحدة في منع نشوب الصراعات، والدبلوماسية الوقائية، والتسوية السلمية للنزاعات. ولذلك، نؤكد مجددا دعم العراق لمبادرة الأمين العام أنطونيو غوتيريش لوقف إطلاق النار في مناطق النزاع.

إن العراق يرى من الضروري النظر لحاجة الأمم المتحدة الملحة للاستجابة للقضايا الجديدة والناشئة في المستقبل من خلال تفعيل المناقشات حول القواعد والمعايير المتعلقة بالموارد المائية العابرة للحدود والأمن السيبراني.

ختاما، نحتاج إلى التأكيد على الحاجة إلى أن تعزز منظومة الأمم المتحدة أجهزتها الإقليمية كشركاء فاعلين من أجل التنمية المستدامة. ونود أن نعبر عن تقديرنا للدور الحيوي للأمم المتحدة في مكافحة تغير المناخ باعتباره تهديدا وجوديا للجميع.

الرئيس بالنيابة (*تكلمت بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للممثل الدائم لناميبيا.

السيد غيرتزي (ناميبيا) (*تكلم بالإنكليزية*): في هذه المناسبة التاريخية في حياة منظمتنا، يشرفني أن أُوصل رسالة بلدي، من خلال كلمات فخامة السيد هاكه كينكوب، رئيس جمهورية ناميبيا. وفيما يلي نص البيان،

”لقد مرت ٧٥ سنة على إنشاء هذه الهيئة العالمية من أجل التمسك بقيم الإنسانية ومبادئ المساواة. والواقع أن الأمم المتحدة، على مدار السنوات الـ ٧٥ الماضية، أصبحت الضامن للكرامة الإنسانية لملايين البشر في جميع أنحاء العالم. وكون أننا تفادينا حربا عالمية ثالثة طوال ٧٥ عاما هي شهادة على نجاح هذه التجربة الإنسانية العظيمة في تعددية الأطراف.

”إننا نسلم بالدور المحوري الذي اضطلعت به هذه المنظمة المرموقة في تعزيز السلام العالمي وإدامته، وفي إنهاء

الاستعمار في أفريقيا. وكناميبيين، يمكننا أن نشهد على هذه الحقيقة، بالنظر إلى تاريخنا.

”في عام ١٩٦٠، أقامت إثيوبيا وليبريا دعوى أمام محكمة العدل الدولية ضد نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا فيما يتعلق بتفسير وتطبيق ولاية البلد على ناميبيا، التي كانت جنوب غرب أفريقيا حينها. وفي ١٨ تموز/يوليه ١٩٦٦، رفضت محكمة العدل الدولية الدعوى لأمور فنية. واستنادا إلى هذه الأمور الفنية، لم تتناول محكمة العدل الدولية موضوع القضية ولم تبت في شرعية احتلال نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا لناميبيا. غير أن الجمعية العامة اتخذت في نفس السنة القرار ٢١٤٥ (د-٢١) الذي أعلن إنهاء الولاية وأنه ليس لجمهورية جنوب أفريقيا أي حق آخر في إدارة ناميبيا. وعليه، فقد تولت الأمم المتحدة المسؤولية المباشرة عن ناميبيا.

”وهكذا، فإننا ممتنون لأن الأمم المتحدة تمكنت من مرافقتنا إلى الاستقلال، وكان يوما يبعث على الفخر، عندما تلقينا في ٢١ آذار/مارس ١٩٩٠ أدوات السلطة من الأمين العام خافيير بيريز دي كوييار، ليبدأ فصل جديد في تاريخ ناميبيا. فلترقد روحه في سلام.

”ولم تسهم الأمم المتحدة في إرساء الديمقراطية في ناميبيا حرة ومستقلة فحسب، بل وضعت أيضا حجر الزاوية لديمقراطيتنا بإنشاء معهد الأمم المتحدة لناميبيا، المعروف اختصارا بالأحرف الأولى UNIN، حيث كان لـ [سعادة السيد كينكوب] شرف أن يكون مديرا لمدة ١٢ عاما. وساعد هذا المعهد في تدريب الشباب الناميبيين وتزويدهم بالخبرة والمعرفة اللازمتين ليصبحوا قادة وإداريين في ناميبيا المستقلة. وما زالت ناميبيا، حتى الآن، تجني الفائدة من هذه المنظمة الاستثنائية، التي يضم خريجوها رئيس القضاة ونائب رئيس القضاة، من بين شخصيات رئيسية أخرى في المجالات السياسية والعامة والتجارية.

”إن الاحتفال بهذه الذكرى السنوية الخامسة والسبعين هو في الواقع يوم عظيم لناميبيا. وبالنظر إلى تاريخ الأمم المتحدة الناصع وحقائق عالم اليوم، من غير المقبول أن تظل أفريقيا مستبعدة من مجلس الأمن. والوقت قد حان لكي يعكس تمثيل مجلس الأمن التشكيلات الجيوسياسية العالمية الحالية والتهديدات الأمنية. وفي هذا الصدد، فإن أفريقيا شريك مقتدر، وبالتالي ينبغي لأفريقيا أن تتبوأ موقعها الصحيح في الأمم المتحدة، لصالح السلام والاستقرار العالميين.

”لقد دافعت الأمم المتحدة دائما عن المساواة، وبالتالي لا يمكن الاستمرار في إسكات أفريقيا وتهميشها. فلنجعل هذه الذكرى السنوية لحظة مثالية لنا للانخراط في التأمل الجماعي وننقل هذه المنظمة إلى المستوى التالي. فلنعتنق تعددية الأطراف من أجل تعزيز القيم والمثل التي قامت عليها الأمم المتحدة“.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للممثلة الدائمة لجزر البهاما.

السيدة كاري (جزر البهاما) (*تكلمت بالإنكليزية*): على مدار ٧٥ عاما، كانت الأمم المتحدة مصدر أمل للبشرية في إيجاد عالم أفضل، حتى في أصعب الأوقات. وتغتنم جزر البهاما هذه الفرصة لتهنئ الأمم المتحدة على عامها الخامس والسبعين منذ توقيع ميثاق الأمم المتحدة. إن هذه الذكرى هي لحظة تقييم، حيث يمكننا أن نؤكد من جديد التزامنا بالمبادئ والقيم المكرسة في الميثاق. وتفخر جزر البهاما بأن تكون جزءا من هذه المنظمة التي انضممنا إليها بعد الاستقلال في عام ١٩٧٣، ويسرنا أيما سرور أن نشهد الاحتفال بهذا الحدث البارز.

وهذا يوفر فرصة هامة للتفكير في نجاحات الماضي ومناقشة آمالنا في المستقبل. وقد تعزز إرث الأمم المتحدة من خلال دورها الحيوي بوصفها المنظمة الرائدة في دعم وتشجيع الأمن الجماعي وتعزيز السلام والأمن، وفي عقود من النجاح في مكافحة الاستعمار وتقديم الدعم والمساعدة الإنمائيين. وتواصل الأمم المتحدة مناصرة حماية حقوق الإنسان وتعزيزها.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر وأحيي العديد من موظفي الأمم المتحدة المتفانين، وأشيد بشكل خاص بأولئك الذين يضحون بأرواحهم من أجل التمسك بمبادئ الأمم المتحدة.

وما زلنا ملتزمين بدعم وتعزيز مهمة الأمم المتحدة، مع الاعتراف أيضا بتعقيدات المهام العديدة التي تنتظرنا.

وقد تأكدت أهمية المنظمة مجددا مع ظهور وباء فيروس كورونا، حيث ساعدت الأمم المتحدة، من خلال منظمة الصحة العالمية، على قيادة مكافحة المرض وعواقبه. وكما لاحظنا في الإعلان المتعلق بالاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين للأمم المتحدة، الذي اعتمدناه في ٢١ أيلول/سبتمبر، فقد أدى كوفيد-١٩ إلى ركود اقتصادي عالمي، وزيادة الفقر والقلق والخوف. وفرض ضغوطا هائلة على مجتمعاتنا واقتصاداتنا ونظمنا الصحية. تأثير ”كونفيد-١٩“ يهدد قدرتنا على تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي اتفقنا على أنها ضرورية للمساعدة في بناء عالم أكثر إنصافاً وعدلاً. وتؤدي آثار الوباء إلى تفاقم المشاكل المعقدة التي تواجهها الدول الجزرية الصغيرة، مثل جزر البهاما، في أعقاب الأخطار المرتبطة بتغير المناخ.

والإعلان الذي اعتمدناه بتوافق الآراء يؤكد من جديد التزامنا بمبادئ ومقاصد الميثاق. ويحدد هذا الإعلان ١٢ نقطة عمل من شأنها، إذا ما نُفذت، أن تحسن حياة جميع مواطنينا وتعززها. لقد ذكرنا كوفيد-١٩ بمدى ضعف العالم. وأثبت أننا بحاجة إلى عمل موحد وحازم لكي ننجح.

واحتفالا بهذه المناسبة الميمونة، تؤكد جزر البهاما من جديد التزامها تجاه الأمم المتحدة وتثني على دعمها للدول الأعضاء الذي دام ٧٥ عاما.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية.

السيد إمبولي (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (*تكلم بالفرنسية*): ونحن نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين للأمم المتحدة، أود أولا وقبل كل شيء أن أشيد بمؤسسي الأمم المتحدة وجميع موظفيها، تلك المنظمة التي أنشئت لخدمة الصالح العام وتعزيزه، وفقا لقيمنا الإنسانية المشتركة من أجل عالم ينعم بالسلام والعدالة والاستدامة.

والواقع أن الأمم المتحدة، بحكم الصلاحيات الممنوحة لها بموجب ميثاقها التأسيسي، عملت طوال سنوات وجودها على تعزيز رفاه العالم من خلال جهودها الدؤوبة لصون السلم والأمن الدوليين والتنمية وتعزيز حقوق الإنسان. وقد تمكنت من توحيد العالم وأحرزت تقدما هائلا في عدة مجالات. وساعدت على وجه الخصوص على القضاء على الاستعمار والفصل العنصري، وهما الآن مجرد ذكريات مأساوية، كما أسهمت في وضع تشريعات على الصعيد الدولي من خلال المعاهدات وغيرها من الصكوك القانونية الرئيسية التي وضعت لصالح البشرية.

وعلى مدى عدة عقود، اضطلعت الأمم المتحدة أيضا بدور رئيسي في الحوار بين الشعوب والمجتمعات المحلية، وكذلك في الإسهام في منع نشوب الصراعات وحلها، ومكافحة العنف الجنسي، وتقديم المساعدة الإنسانية، وتعزيز التنمية المستدامة، ولا سيما من خلال تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

ونظرا للظروف الصعبة للغاية التي تواجهها بلدان كثيرة، مثل الكوارث الطبيعية، والنزاعات المسلحة، ومؤخرا، جائحة فيروس كورونا، فإن الأمم المتحدة موجودة دائما لتقديم الدعم اللازم للسكان المتضررين.

وهذا هو الحال بصفة خاصة بالنسبة لبلدي، جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبالنيابة عنها، أود أن أعرب عن امتناني للأمم المتحدة على جهودها الدؤوبة في السعي إلى إيجاد حلول لتوطيد السلام والاستقرار اللازمين لتمكينها من استكمال إعادة بنائها وتحقيق أهدافها الإنمائية. إن تضامن الأمم المتحدة مع جمهورية الكونغو الديمقراطية ملموس، في جملة أمور، بوجود بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونشيد بعمل البعثة على مر السنين، إلى جانب القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والشعب الكونغولي.

ومع ذلك، لا يمكن لتلك الإنجازات أن تفلت من التحديات الملحة الأخرى، بما في ذلك الإرهاب والتطرف العنيف وتغير المناخ والفقر والافتقار إلى التمويل من أجل التنمية والتفاوتات الجسيمة والصراع المسلح والمرض، بما في ذلك جائحة ”كوفيد-١٩“. ولم تعالج بعد تحديات الأزمة المالية العالمية معالجة كاملة.

وفيما يتعلق خصوصا بالوباء الذي لا يزال يعصف بكوكبنا، ويزرع الموت والخراب في جميع أنحاء العالم، فقد كُشِف عن ضعف المنظومة الصحية الدولية، كما كشفت بعض نقاط الضعف الأخرى في أداء منظمتنا، الأمر الذي يتطلب الإصلاح.

وعلى ضوء هذه الخلفية، أرحب بالجهود التي يبذلها الأمين العام في هذا الصدد في إطار عملية تنشيط الجمعية العامة وتعزيز المجلس الاقتصادي والاجتماعي، فضلا عن تكييف مجلس الأمن مع التغيرات المتزايدة وظهور قوى جديدة في جميع أنحاء العالم.

فأفريقيا، مثلا، ينبغي ألا تبقى القارة الوحيدة غير الممثلة في مجلس الأمن بمقعد دائم. ويود وفدي أن يؤكد مجددا الحاجة الملحة إلى أن يأخذ المجتمع الدولي وشركاء أفريقيا في الاعتبار الموقف الأفريقي المحدد في توافق آراء إزولويني وإعلان سرت بشأن توسيع العضوية الدائمة لمجلس الأمن.

وفي نفس السياق، يؤيد بلدي مبدأ أمم متحدة فعالة ومحدَثة قادرة على استباق الأحداث والتكيف مع حقائق اليوم. ويجب على الأمم المتحدة أن تعزز شراكاتها مع المجتمع المدني والقطاع الخاص، وأن تعمل لا من أجل النساء والشباب فحسب، بل معهما، وكذلك مع المنظمات الإقليمية والمحلية. إن وجود أمم متحدة قوية، في مركز تعددية الأطراف، سيكفل عالما أفضل للجميع، ولن يترك أحدا وراءنا.

ولتحقيق تلك الأهداف، يجب أن نؤكد التزامنا بالأمم المتحدة وبتعددية الأطراف، وكذلك بالتضامن الدولي. وقد أثبت وباء فيروس كورونا أنه من الضروري التعاون عبر الحدود والمجموعات والأجيال. ولذلك، فإن اعتمادنا اليوم للإعلان المتعلق بالاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين للأمم المتحدة يشكل خطوة رئيسية نحو ضمان نجاح عملنا المشترك.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للممثل الدائم لتوغو.

السيد كباييدو (توغو) (*تكلم بالفرنسية*): ترحب توغو بعقد الاجتماع الرفيع المستوى في ٢١ أيلول/سبتمبر للاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لمنظمتنا المشتركة تحت شعار: ”المستقبل الذي نريده، الأمم المتحدة التي نحتاجها: إعادة تأكيد التزامنا الجماعي بتعددية الأطراف“.

إن حدث اليوم، إلى جانب مناقشته التي لا تزال مستمرة اليوم، يأتي في وقت يعيش فيه العالم في خضم اضطرابات عميقة، ضخمتها أزمة صحية عالمية لم يسبق لها مثيل ذات تداعيات اقتصادية واجتماعية خطيرة. وقد كشفت عن ضعف دولنا وترابطها. ولم يحدث من قبل أن كانت الحاجة إلى تعزيز نظام متعدد الأطراف مسؤول ومنفتح وداعم بهذا الوضوح.

والأمم المتحدة، في ضوء النجاحات التي حققتها، تظل هي المنظمة العالمية الوحيدة التي تتمتع بالشرعية اللازمة لإدارة الشؤون العالمية.

ولذلك، فإن اجتماع اليوم يتيح لنا الفرصة للتأكيد على أهمية تعددية الأطراف، التي تتعرض لتهديد أكبر من أي وقت مضى، بسبب إغراء التراجع إلى القومية والنزعة الانفرادية الجامحة. كما تتيح لنا تقييم عمل منظمتنا بجرأة والتطلع إلى المستقبل.

إن إنجازات الأمم المتحدة خلال ٧٥ عاما من وجودها لا يمكن إنكارها. وقد أسهمت، في جملة أمور، في التعجيل بعملية إنهاء الاستعمار في عدة أقاليم بتحرير الشعوب من السيطرة الأجنبية؛ وفي التخفيف من حدة العديد من الصراعات من خلال عملياتها المختلفة لحفظ السلام؛ وإنقاذ مئات الآلاف من الأرواح، بفضل ما تقوم به من أعمال إنسانية جديرة بالثناء. وعلاوة على ذلك، فهي لم تدخر جهدا في ضمان رفاه السكان من خلال خطط إنمائية مختلفة، لا يزال أكثرها طموحا حتى الآن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، التي اعتمدت قبل خمس سنوات.

كما أسهمت في تعزيز حقوق الإنسان على الصعيد العالمي وعملت بلا كلل من أجل توفير التعليم الجيد للجميع، بما في ذلك لملايين الأطفال، وخاصة الفتيات في جميع أنحاء العالم، لا سيما في البلدان النامية.

مع ذلك، وبالرغم من الإنجازات وأوجه التقدم الكثيرة التي حققتها منظمتنا، فإنها لا تزال تواجه عددا لا يحصى من التحديات. والواقع أن عالمنا بعيد كل البعد عن العالم الذي تصوره مؤسسوها قبل ٧٥ عاما. لا يزال عالمنا يواجه مظاهر عدم المساواة والفقر والجوع والصراع المسلح والإرهاب وتغير المناخ والتمييز بجميع أنواعه ومشاكل الهجرة والأوبئة، مثل مرض الفيروس التاجي، الذي كشف عن هشاشتنا الجماعية وشكك في كل ما كنا نعتقد أنه مؤكد. وتبرز كل تلك التحديات أهمية متابعة وتسريع الإصلاحات التي تضطلع بها المنظمة، ومنها إصلاح مجلس الأمن، حيث أدت أفريقيا دورها بدعم توافق آراء إيزولويني وغيره من النصوص ذات الصلة.

وكل تلك التحديات تتطلب منا اتخاذ إجراءات سريعة وحازمة. ويرحب وفد توغو بتمكن الدول الأعضاء من الاتفاق على إعلان قوي قائم على توافق الآراء بشأن الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين للأمم المتحدة، ويتطلع إلى المستقبل ويعبر بشكل لا لبس فيه عن رؤيتنا المشتركة والتزامنا الجماعي تجاه الأمم المتحدة، وبالتالي تجاه تعددية الأطراف.

وهنا ينبغي أن نتذكر أن تعددية الأطراف ليست بأي حال من الأحوال مسألة محددة. إنها دينامية للعمل الجماعي يجب حمايتها وتعزيزها من خلال نهج شامل، يهدف إلى الحفاظ على استقرار النظام الدولي في الأجل الطويل.

ولذلك، فإن تنفيذ الإجراءات الأساسية الـ ١٢ الواردة في الإعلان المذكور هو أمر ملح، هنا والآن، لضمان ألا يكون مجرد إعلان آخر. ولكي نفعل ذلك، يجب أن نبدي تضامنا والتزاما أكبر في إطار تعددية الأطراف، التي تظل المنظمة هي التجسيد المناسب لها.

ويود بلدي، توغو، أن يغتنم هذه الفرصة الرسمية ليؤكد من جديد التزامه الكامل بمقاصد ومبادئ ميثاق منظمتنا المشتركة. ولذلك، ما فتئت توغو منذ انضمامها إلى المنظمة في ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٦٠، تعمل بشكل كامل مع الدول الأعضاء الأخرى، واضطلعت بأدوار هامة، بما في ذلك في بناء السلام والأمن الدوليين، ومكافحة الإرهاب، وتعزيز حقوق الإنسان والتنمية المستدامة.

وفي الختام، وكما كان الحال في الماضي، ستواصل توغو أداء دورها كاملا. ونؤكد مجددا على أهمية تعددية الأطراف والقانون الدولي، اللذين سيمكناننا وحدهما من تعزيز مجتمع دولي عادل ومزدهر وموحد.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للممثل الدائم لزمبابوي.

السيد شافا (زمبابوي) (*تكلم بالإنكليزية*): إن الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين للأمم المتحدة يتيح لمجتمع الأمم فرصة للتأمل في تاريخ المنظمة وتقييم إنجازاتها، والبحث عن سبل لمضاعفة الجهود لمواجهة التحديات الحالية والمستقبلية فيما يتعلق بالسلام والأمن وحقوق الإنسان والتنمية المستدامة. وفي مواجهة التحديات العالمية المعقدة الأخرى، أدت جائحة فيروس كورونا (كوفيد-١٩) إلى تضخيم الحاجة الملحة لتحقيق التنمية المستدامة المرتكزة على تعددية الأطراف. ولا شك أن العمل معا سيمكن المجتمع الدولي من بعث الأمل في مواجهة الشدائد.

وتؤمن زمبابوي إيمانا راسخا بمجتمع دول عادل ومنصف، مسترشدا بالاحترام المتبادل والمساواة في السيادة بين جميع الدول الأعضاء ومراعاة المبادئ الأساسية للمنظمة. ولذلك، نلاحظ بقلق تصاعد المشاعر القومية، والنزعة الحمائية والأحادية التي تستخدمها بعض الدول القوية كأسلحة فظة، تحت ستار حماية حقوق الإنسان لتقويض شرعية الحكومات المنتخبة دستوريا.

ونشعر بقلق عميق إزاء استمرار فرض تدابير قسرية انفرادية غير قانونية ضد الدول. وهذه التدابير الصارمة إنما تضر بقدرتنا على الحصول على رأس المال لأغراض الاستثمار والتنمية، على أهميتهما البالغة لتمكيننا من تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بل وتمس كذلك قدرتنا على المشاركة الكاملة في الاقتصاد العالمي. وهذه التدابير تشكل خرقا صارخا للمبادئ الأساسية للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، ويجب إزالتها فورا.

وفيما نتطلع إلى المستقبل، يجب علينا أن نعزز عملية الانتعاش التي ستفضي إلى اقتصادات مستدامة وشاملة، يشارك فيها كل من النساء والرجال على قدم المساواة. وسيكون التمويل الكافي والقابل للتنبؤ عاملا أساسيا في بناء عالم أكثر مساواة واستدامة للجميع. إن العالم بحاجة إلى نظام اقتصادي عادل يفيد جميع الدول، كبيرها وصغيرها، ونظام إنمائي عالمي يعزز تنمية البلدان الفقيرة.

وكان موضوع هذا الاحتفال، المعنون ”المستقبل الذي نريده، الأمم المتحدة التي نحتاجها“، هو المبدأ التوجيهي للحوارات من الفصول الدراسية إلى القرى وقاعات مجالس الإدارة والمنتديات الدولية. والرسائل الرئيسية من مختلف الأطياف هي أن العالم يحتاج إلى أمم متحدة قوية لتحقيق الأهداف الطموحة التي حددناها لأنفسنا في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ التحويلية وغيرها من الترتيبات المتعددة الأطراف الأخرى.

إن السلام يرتبط ارتباطا وثيقا بالتنمية، وكما لاحظ نيلسون مانديلا، ”السلام ليس مجرد غياب الصراع؛ السلام هو تهيئة بيئة يمكن أن يزدهر فيها الجميع، بغض النظر عن العرق واللون والعقيدة والدين والجنس [و] الطبقة“.

ولكي يتمكن العالم من تحقيق التنمية المستدامة، نحتاج إلى بيئة خالية من الحروب والصراعات. ولهذا السبب، ينبغي للمجتمع العالمي أن يحتشد وراء حملة أفريقيا لإسكات المدافع للمساعدة على تهيئة الظروف المؤاتية لتنمية القارة.

ختاما، وإذ نسعى جاهدين إلى تحقيق السلام والأمن، وحماية حقوق الإنسان والتنمية المستدامة، فضلا عن بناء عالم أفضل لشعوبنا، فلنستمد الإلهام من الآباء المؤسسين وروح الأمم المتحدة، متمثلة في مقاصد الميثاق ومبادئه. ويجب أن يظل الميثاق هو الأساس الراسخ لمصيرنا المشترك.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للممثل الدائم لتنزانيا.

السيد غاستورن (تنزانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): تتيح الذكرى السنوية الخامسة والسبعين فرصة فريدة للمجتمع الدولي لإعادة تأكيد التزامنا المشترك بصون السلام والأمن في العالم، وبالتالي

تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية، فضلا عن حماية حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم.

وإذ نتناول موضوع ”المستقبل الذي نريده، الأمم المتحدة التي نحتاجها: إعادة تأكيد التزامنا الجماعي بتعددية الأطراف – مواجهة كوفيد-١٩ من خلال العمل المتعدد الأطراف الفعال“، من المهم التأكيد على الدور الذي قامت به الأمم المتحدة، بما في ذلك اعتماد وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ونثني على جهود المنظمة للحد من الجوع وعدم المساواة بين الجنسين، ومعدلات وفيات الأمهات والأطفال، وانتشار فيروس نقص المناعة البشرية، فضلا عن زيادة فرص الحصول على المياه النظيفة والمأمونة، في جملة أمور وندرك تماما أنه رغم الإنجازات، لا يزال هناك تحديات عديدة تحتاج إلى تعاون دولي في التصدي لها، مثل الصراعات التي طال أمدها وعدم المساواة والفقر وتغير المناخ.

ولا يزال عشرة في المائة من سكان العالم يعيشون في فقر مدقع اليوم، ويكافحون من أجل تلبية أبسط الاحتياجات الأساسية مثل الصحة والتعليم والحصول على المياه والمرافق الصحية. علاوة على ذلك، من المتوقع أن تؤدي آثار أزمة فيروس كورونا إلى تفاقم الوضع. وفي هذا الصدد، لا بد من بذل جهود أكثر تنسيقا وتأنيا في إطار منظومة الأمم المتحدة.

وعلى مدار ٧٥ عاما، برهنت الأمم المتحدة على ما يمكننا إنجازه عندما نعمل معا. إن الاتجاه المتزايد للقرارات الانفرادية التي تتخذها بعض الدول الأعضاء يفرض بالتأكيد أثرا سلبيا على النظام المتعدد الأطراف ويقوض المبادئ العميقة التي أنشئت على أساسها الأمم المتحدة. وإذا أردنا تحقيق المستقبل الذي نريده والأمم المتحدة التي نحتاجها، ينبغي لنا كدول أعضاء أن نؤكد من جديد جهودنا الجماعية لدعم تعددية الأطراف.

ونرحب بالإصلاحات الجارية داخل منظومة الأمم المتحدة والتي تهدف إلى جعل المنظمة أوثق صلة بالقرن الحادي والعشرين. ونحن مقتنعون للغاية بأن هذه المبادرات بالغة الأهمية في تحسين كفاءة المنظمة وفعاليتها لكي تكون أكثر ملاءمة للتصدي للتحديات الأساسية التي ما زالت تواجه عالمنا. وفي هذا السياق، فإن تنزانيا تلتزم بالمفاوضات الحكومية الدولية الجارية بشأن إصلاح مجلس الأمن، وتحث جميع الدول الأعضاء على مواصلة المشاركة البناءة في هذا الصدد.

وتفخر تنزانيا بمشاركتها النشطة في أنشطة الأمم المتحدة. وما فتئ بلدي يلتزم بميثاق الأمم المتحدة. ونعرب عن امتناننا واحترامنا للذين دفعوا الثمن الفادح في أداء الواجب. وتنزانيا تساهم بشكل مطرد بالرجال والنساء الذين يعملون تحت راية الأمم المتحدة في عمليات حفظ السلام من أجل جعل الحياة أفضل للجميع.

ونتطلع إلى اعتماد ناجح للإعلان بشأن الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة.

خطاب السيد محمود عباس، رئيس دولة فلسطين

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن دولة فلسطين ليقدم بيانا لرئيس دولة فلسطين.

السيد منصور (فلسطين) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أقدم الرسالة المسجلة مسبقا لفخامة السيد محمود عباس، رئيس دولة فلسطين.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس دولة فلسطين.

عُرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (انظر المرفق ٤٠ و A/75/557/Add.1)

البند ١٢٨ من جدول الأعمال (*تابع*)

تعزيز منظومة الأمم المتحدة

(أ) **تعزيز منظومة الأمم المتحدة**

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الكرسي الرسولي لكي يقدم كلمة لوزير خارجية الكرسي الرسولي.

السيد كاتشيا (الكرسي الرسولي) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أقدم الرسالة المسجلة مسبقا لسماحة الكاردينال بيترو بارولين، وزير الدولة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب لوزير خارجية الكرسي الرسولي.

عُرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (انظر المرفق ٤١ و A/75/557/Add.1)

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد البرلماني الدولي ليقدم بيانا لرئيس الاتحاد البرلماني الدولي.

السيد موتر (الاتحاد البرلماني الدولي) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أقدم رسالة الاتحاد البرلماني الدولي المسجلة بالفيديو، للسيدة غابرييلا كويفاس بارون، من برلمان المكسيك.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى بيان لرئيس الاتحاد البرلماني الدولي.

عُرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (انظر المرفق ٤٢ و A/75/557/Add.1)

شغل الرئيس مقعد الرئاسة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن جامعة الدول العربية ليقدم بياناً للأمين العام لجامعة الدول العربية.

السيد عبد العزيز (جامعة الدول العربية): في هذه المناسبة التاريخية لمنظمتنا، يشرفني أن أقدم البيان المسجل سلفا لمعالي السيد أحمد أبو الغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية، بمناسبة الذكرى الخامسة والسبعين للأمم المتحدة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى بيان للأمين العام لجامعة الدول العربية.

عُرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (انظر المرفق ٤٣ و A/75/557/Add.1)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن صندوق تنمية الشعوب الأصلية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لتقديم بيان لرئيس مجلس إدارة صندوق تنمية الشعوب الأصلية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

السيد أغيلار كوليندريس (صندوق تنمية الشعوب الأصلية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي) (*تكلم بالإسبانية*): يشرفني أن أقدم إلى الجمعية العامة رسالة مسجلة مسبقا بالفيديو من صندوق تنمية الشعوب الأصلية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى بيان لرئيس مجلس إدارة صندوق تنمية الشعوب الأصلية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

عُرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (انظر المرفق ٤٤ و A/75/557/Add.1)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن منظمة التعاون الإسلامي ليقدم بياناً للأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي.

السيد مهدييف (منظمة التعاون الإسلامي) (*تكلم بالإنكليزية*): لي الشرف والامتياز أن أقدم البيان المسجل سلفا لمعالي السيد يوسف بن أحمد العثيمين، الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى بيان الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي.

عُرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة
(انظر المرفق ٤٥ و A/75/557/Add.1)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للمراقبة عن كومنولث الأمم لتقدم بيانا للأمينة العامة للكومنولث.

السيدة ماكلارين (كومنولث الأمم) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أقدم بيانا مسجلا سلفا لسعادة السيدة باتريشيا سكوتلاند، الأمينة العامة للكومنولث.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى بيان الأمينة العامة لكومنولث الأمم.

عُرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة
(انظر المرفق ٤٦ و A/75/557/Add.1)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن المحكمة الجنائية الدولية ليقدم بيانا لرئيس المحكمة الجنائية الدولية.

السيدة موسوتي (المحكمة الجنائية الدولية) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أقدم البيان المسجل مسبقا للقاضي تشيلي إيبو – أوسوجي، رئيس المحكمة الجنائية الدولية، بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى بيان رئيس المحكمة الجنائية الدولية.

عُرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة
(انظر المرفق ٤٧ و A/75/557/Add.1)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن منظمة تطور القانون الدولي ليقدم بياناً للمدير العام لمنظمة تطور القانون الدولي.

السيد سيفيلي (منظمة تطور القانون الدولي) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة للمراقبين الملتزمين للمشاركة في هذا الاحتفال.

يشرفني الآن أن أقدم البيان المسجل مسبقاً للمدير العام لمنظمة تطور القانون الدولي، السيدة يان بيغل.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى بيان للمدير العام لمنظمة تطور القانون الدولي.

عُرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة
(انظر المرفق ٤٨ و A/75/557/Add.1)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية لتقديم بيان للأمين العام للمعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية.

السيد توماسولي (المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أقدم الرسالة المسجلة سلفا لسعادة السيد كيفين كاساس – زامورا، الأمين العام للمعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى بيان الأمين العام للمعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية.

عُرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة
(انظر المرفق ٤٩ و A/75/557/Add.1)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الإنتربول لتقديم بيان للأمين العام للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية.

السيد رو (الإنتربول) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أعرض البيان المسجل مسبقا للسيد يورغن ستوك، الأمين العام للإنتربول.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى بيان للأمين العام للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية.

عُرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (انظر المرفق ٥٠ و A/75/557/Add.1)

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الجماعة الكاريبية لتقديم بيان للأمين العام للجماعة الكاريبية.

السيدة شيرمان – بيتر (الجماعة الكاريبية) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أقدم البيان المسجل مسبقا للأمين العام للجماعة الكاريبية، السفير إروين لاروك.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): تستمع الجمعية الآن إلى بيان الأمين العام للجماعة الكاريبية.

عُرض بيان مسجل مسبقا بالفيديو في قاعة الجمعية العامة (انظر المرفق ٥١ و A/75/557/Add.1).

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا إلى المتكلم الأخير في هذه الجلسة.

وقد طُلِب ممارسة حق الرد. وأود أن أذكِّر الأعضاء بأن البيانات التي يدلى بها ممارسة لحق الرد تقتصر على ١٠ دقائق للمداخلة الأولى و ٥ دقائق للمداخلة الثانية، وينبغي للوفود أن تُدلي بها من مقاعدها.

أعطي الكلمة الآن للممثلين الذين يرغبون في التكلم ممارسة لحق الرد.

السيد وارايش (باكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): اضطر وفد بلدي إلى أخذ الكلمة ممارسة لحقنا في الرد على البيان الذي أدلى به ممثل الهند خلال الجلسة العامة الرفيعة المستوى المعقودة في ٢١ أيلول/سبتمبر (انظر A/75/PV.3).

ياله من أمر مخزٍ إن بلدا لا يفوت فرصة للتباهي بما يسمى بمؤهلاته لديه الجرأة على التشكيك في المبادئ الأساسية للقانون الدولي، بما في ذلك قرارات مجلس الأمن. وربما يحتاج الممثل الهندي إلى التذكرة بأن العضوية الدائمة في هذا الجهاز ذاته هي ما تطمع فيه الهند بهذا الطموح المضني.

بيد أننا لا نستغرب ذلك، إذ أن المجتمع الدولي اعتاد على هذا السلوك الهندي المزدوج. ففي بلد يمكن فيه إعادة كتابة التاريخ ليناسب نسخة (سافرونية) من الواقع؛ وحيث يمكن سن قوانين بهدف وحيد هو إضفاء الشرعية على التمييز الديني؛ وحيث يمكن إرهاب الأصوات المنشقة لإخضاعها؛ وأكثر من ذلك، حيث يمكن إجبار منظمات حقوق الإنسان ذات السمعة الطيبة مثل منظمة العفو الدولية على وقف عملياتها لتسليط الضوء على حالة حقوق الإنسان في الهند في جامو وكشمير المحتلة؛ وحيث يمكن إعادة تأهيل مرتكبي المذابح ليكونوا واجهة للهند الحديثة، فإن كل حقيقة مزعجة يمكن بالتأكيد كسوتها وتزيينها في هذا الوسط.

إن المساجلات المرهقة والمجربة حول جامو وكشمير هي جزء من الشهية الهندية الوهمية وغير المحدودة لترويج واقع بديل. الحقيقة هي أن جامو وكشمير ليست جزءا من الهند. وهي لم تكن كذلك قط ولن تكون أبدا. ويمكن للممثلين الهنود أن يتصايحوا بأجش الأصوات، ولكن لا يمكن لسلوكهم المخادع أن يلغي حق الكشميريين في تقرير المصير، كما هو مكرس في قرارات مجلس الأمن – وهي التزامات ملزمة وقعت عليها الهند – أو يطيح بالعزم الثابت للشعب الكشميري على التخلص من نير الاحتلال الهندي القمعي.

يصادف غدا الذكرى السنوية الثالثة والسبعين للاحتلال الهندي غير المشروع لجامو وكشمير – وهو الفصل الأول في مأساة كشمير المستمرة حتى يومنا هذا. وفي حين أن الهند لا تزال تحتل أراضي وموارد جامو وكشمير، فإنها لا تتحكم في

قلوب وعقول شعب كشمير الباسل. وسوف يصبح حرا ذات يوم. والمحتل يدرك ذلك في قرارة نفسه تماما.

وفي الوقت نفسه، فإن الهند، وفقاً لنهجها ”الخمسة ’S‘“ الذي تروج له كثيراً في التعامل الدبلوماسي، ستبلو بلاءً حسناً في الواقع بالنظر في ’ساتيا‘، أو ”الحقيقة“، ومعالجتها. وحقيقة الهند الفاشية تتمثل في الدور المزعزع للاستقرار في المنطقة. ولا يمكن التغطية على التهميش المنهجي لأقلياتها، ولا سيما المسلمون، وعهد القمع والإرهاب في جامو وكشمير المحتلة، بمعتقدات زائفة.

السيد غديرخومي (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): أنا مضطر لأخذ الكلمة لممارسة حقي في الرد فيما يتعلق بهذا البيان الذي أدلى به ممثل النظام الإسرائيلي اليوم.

سأتوخى الإيجاز، لأنني لا أنوي التعمق في البيان النفاقي الذي أدلى به الممثل الدائم الإسرائيلي. وكالعادة، قدم ممثل النظام ادعاءات لا أساس لها تناقض الحالة على أرض الواقع وضد عدد من البلدان، بما فيها إيران. فمغالطاته تُستخدم كأدوات لصرف الانتباه عن السياسات التوسعية والأعمال الوحشية لنظامه.

وللنظام الإسرائيلي تاريخ طويل من السياسات الانتهازية التي تضلل الآخرين وتحول الانتباه عن أفعاله الوحشية واللاإنسانية ضد الفلسطينيين الأبرياء والدول الأخرى في الشرق الأوسط. إن إسرائيل مستمرة في تحدي جميع النظم الدولية التي تحكم أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك رفضها الانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وعلاوة على ذلك، لا يزال هذا النظام يعوق بشكل خطير إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، كما اقترحت إيران في عام ١٩٧٤. ومع ذلك، فهي تحاول تصوير قدرات إيران في مجال الأسلحة التقليدية على أنها تحدٍّ للاستقرار الإقليمي. وهذا ليس سوى تحرك ريائي لصرف الانتباه عن الخطر الحقيقي الذي تمثله للسلام والأمن الإقليميين.

وفي الواقع، فإن الأسلحة النووية في أيدي النظام الإسرائيلي تشكل أخطر تهديد لأمن جميع الدول في الشرق الأوسط، وكذلك لنظام عدم الانتشار.

وينبغي تذكير النظام الإسرائيلي بسجله في الانتهاك الصارخ لما لا يقل عن ٨٦ قراراً اتخذه مجلس الأمن بين عامي ١٩٨٤ و ٢٠١٦ نتيجة لأعمال العدوان والاحتلال التي قام بها، فضلاً عن فظائعه وجرائم الحرب الموثقة التي ارتكبها بحق الشعبين الفلسطيني واللبناني. لذلك، ليس من حق إسرائيل أن تتباكى على عدم الامتثال للقانون الدولي. ويجب أن تكف عن الكذب واتهام البلدان الأخرى.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعلن اختتام الاجتماع الرفيع المستوى للاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة.

وبذلك تكون الجمعية العامة قد اختتمت المرحلة الحالية من نظرها في البند الفرعي (أ) من البند ١٢٨ من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٨/٠٠.

المرفق ١

بيان السيد إرنستو أراوخو، وزير العلاقات الخارجية في جمهورية البرازيل الاتحادية

أصدقائي الأعزاء،

إن الذكرى الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، بعد ثلاثة أرباع القرن من انتصار الحلفاء على الفاشية النازية، تمثل فرصة فريدة لدول العالم لتعزيز التزامها بمبادئ وروح ميثاق الأمم المتحدة.

ووفقاً لميثاق الأمم المتحدة، الفصل الرابع، فإن الأمم المتحدة مطالبة بأن تكون مركزاً لتنسيق أعمال الدول في تحقيق أهداف معينة.

وبالتالي، ليس من المفترض أن تعلو الأمم المتحدة على الدول التي تتألف منها. • لا يمكن أن يقوم تحقيق أهدافها على إنكار قدرة الدول على العمل فرديا أو جماعيا تحقيقا لأهداف مشروعة.

ومن بين هذه الأهداف، نجد في المادة ٣ من ميثاق الأمم المتحدة، هدف تعزيز الحريات الأساسية للجميع.

وهكذا، فإن الأمم المتحدة لا تقوم على مفهوم السلام والمساواة في السيادة بين الدول فحسب، بل أيضا على مبدأ الحرية لكل إنسان.

مع ذلك، وعلى مدار العقود، فإن الغرض من تعزيز الحرية للجميع قد أهمل، للأسف، في عملها.

وهذا الانحراف عن التصميم الأصلي للميثاق، قبل ٧٥ عاما، يجب تصحيحه على وجه السرعة.

وغالبا ما يقال إن استجابة العالم في مواجهة التحدي الهائل الذي تمثله جائحة فيروس كورونا ينبغي أن تكون أكثر تعددية، ولكن علينا أن نناقش ما يعنيه هذا المفهوم. نحن بالتأكيد بحاجة إلى مؤسسات متعددة الأطراف أفضل.

ونحن بالتأكيد بحاجة إلى أن تتبع الأمم المتحدة ولايتها الأصلية وأن تكون مركزاً لتنسيق عمل الدول. ويجب عليها أيضاً أن تفي بالتزامها الأصلي بالسعي إلى الحرية.

لا يمكن التلاعب بالأمم المتحدة بالأيديولوجيات. ويجب أن يكون هناك مجال لمناقشة المشاكل الدولية بإخلاص وحسن نية واحترام مقدس للحقيقة، وهو نقيض الأيديولوجية.

وعالم ما بعد كوفيد يحتاج إلى مزيد من الحرية. والأمم المتحدة مدعوة إلى أن تستجمع جهود الدول كافة في تحقيق هذا الهدف.

أشكركم.

المرفق ٢

بيان السيد محمد جواد ظريف، وزير خارجية جمهورية إيران الإسلامية

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس

قبل خمسة وسبعين عاما، أنشئت الأمم المتحدة لاستعادة السلم والأمن الدوليين في أعقاب حربين مروعتين. ولكن ما مدى نجاحنا؟

وفقا لدراسة جديدة، فمنذ عام ٢٠٠١ – ومن المفارقات أنه ”عام الأمم المتحدة للحوار بين الحضارات“ – نزح ٣٧ مليون شخص نتيجة ”الحروب إلى الأبد“ الأمريكية.

والحروب العنيفة الثماني التي بدأتها الولايات المتحدة أو انضمت إليها منذ عام ٢٠٠١ – تحت عنوان ”الحرب على الإرهاب“ – أسفرت عن سقوط مئات الآلاف من الأرواح البريئة، وعددا لا يحصى من المجتمعات والأسر المحطمة والدول الفاشلة والتطرف غير المسبوق.

لذلك، يجب أن نسأل أنفسنا اليوم:

ما إذا كان عالمنا أكثر – أو أقل – أمنا مما كان عليه في عام ١٩٤٥؛

كيف يمكننا مواجهة النزعة الانفرادية وازدراء القانون الدولي من جانب متنمر لا يعرف إلا التلويح بعصا غليظة والتحدث بغطرسة.

وكيف يمكننا احتواء قوة قضت أكثر من ٢٢٠ عاما من إجمالي سنوات تاريخها البالغ ٢٤٤ عاما في الحرب: من الحروب على سكانها الأصليين، إلى الحرب على سكانها المستعبدين – التي تستمر بوحشية بالغة – وإلى الصراعات العسكرية الـ ٣٩ وما يقرب من ١٢٠ حربا اقتصادية – وتطلق عليها بشكل مخادع ”عقوبات“– منذ عام ١٩٤٥، وذلك ضد أي كيان لم يخضع لأهوائها.

ومن المفارقات أنها لا تزال تخسر ”حروبها إلى الأبد“.

في الواقع، لا أحد ينتصر في حرب.

لقد آن الأوان لتغيير المسار – إنقاذ الدم والكنز الأمريكيين وتجنيب العالم مزيدا من البؤس.

أصدقائي الأعزاء،

الرضا عن الذات هو الأكسجين الذي تحتاجه الولايات المتحدة لمواصلة تسلطها. وشهية الولايات المتحدة لا تنمو إلا عن طريق الاسترضاء. بالخضوع لتدابيرها غير القانونية ضد الآخرين، على أمل تجنب غضبها. الأمر ليس كذلك، يا أصدقائي.

إن الأمم المتحدة التي بلغت من العمر ٧٥ عاما تحتاج إلى الالتزام مجددا بالوقوف – متحدين – ضد الأحادية والحرب.

أشكركم.

المرفق ٣

بيان السيدة خوانا ألكسندرا هيل تينوكو، وزيرة خارجية جمهورية السلفادور

[الأصل بالإسبانية]

سعادة رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الخامسة والسبعين،

أصحاب الفخامة رؤساء الدول والحكومات،

معالي الأمين العام للأمم المتحدة،

معالي وزراء الخارجية،

ممثلو الدول الأعضاء الموقرون؛

السيدات والسادة،

في البداية، اسمحوا لي أولا أن أنقل أحر تحيات حكومة وشعب السلفادور في هذه الدورة التاريخية للاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين للأمم المتحدة.

قبل خمسة وسبعين عاما، كانت الروح البشرية تستيقظ من أفظع كوابيسها. لقد وُضعنا على المحك كبشر، وخرجنا منتصرين. كانت جراحنا عميقة، لكننا كنا مصممين على تضميدها.

لقد بلغنا بها ٧٥ عاما، ونواجه الآن تهديدا عالميا للصحة العامة وتحديات خطيرة أخرى لا تقل عن ذلك في مجالات تغير المناخ، واحترام حقوق الإنسان، والتهديدات للسلم والأمن الدوليين، وغير ذلك من أعمال العدوان. ولا يزال النظام المتعدد الأطراف يُختبر كما كان منذ مولد المنظمة. لكنه يظل أفضل أداة لمواجهة التحديات المتغيرة باستمرار في هذا العالم المتغير على الدوام.

وكما قال الأمين العام منذ فترة، فإن تعددية الأطراف أكثر حيوية من أي وقت مضى، وأود أن أضيف أن أفضل ترسانة لدينا لا تزال هي الديمقراطية والتضامن والتعاون الدولي – وهو نفس التعاون الذي، عندما يحين الوقت، سيتيح لنا الحصول على لقاح نهائي على قدم المساواة حتى نتمكن من طي صفحة هذا الفصل المظلم من الوباء.

والحالة التي تنتظرنا ليست أكثر ما يبعث على التشجيع. وجميعنا يعرف ذلك. والأمر يستحق التكرار. إن تحسين حياة الناس في حالات الضعف وعدم المساواة والفقر والجوع المدقع يجب أن يعطي زخما للجهود المتجددة التي يبذلها المجتمع الدولي للوفاء بالتعهد بعدم ترك أحد يتخلف عن الركب.

وقد بدأت الرحلة. إن الاستثمار في إمكانيات المبادرات الجديدة والحالية هو مهمتنا الكبرى المتعددة الأطراف. ونحن أنفسنا نحتاج إلى التغيير في تجنب إغراء استخدام حلول قديمة وغير فعالة لمشاكل جديدة ومتطورة باستمرار. لقد قال الرئيس نجيب أبو كيلة ذلك في العام الماضي في هذه القاعة ذاتها. ويجب أن يكون استخدام التكنولوجيا حقيقة تسمح لنا بتبسيط العمليات وإعطاء زخم مفيد لتنشيط وإصلاح مختلف هيئات الأمم المتحدة.

السيد الرئيس

واليوم، أكثر من أي وقت مضى، وكما جاء في ديباجة ميثاق الأمم المتحدة، نحن شعوب الأمم المتحدة قد عقدنا العزم على أن نوحد جهودنا لتحقيق هذه الأغراض.

ولعل هذا الاحتفال يشكل حافزا للمجتمع الدولي لكي يؤكد من جديد التزامنا بجميع مبادئ وقيم المنظمة، بينما يظل واعيا بالتهديدات والشواغل الجديدة التي تواجه البشرية.

فلينورنا الرب وليباركنا جميعا.

شكرا جزيلا.

المرفق ٤

بيان السيد توماس بيتريتشك، وزير خارجية الجمهورية التشيكية

السيد الرئيس

أصحاب السعادة،

السيدات والسادة،

قبل ٧٥ عاماً، أنشئ نظام عالمي جديد. وأرسي التعاون المتعدد الأطراف واحترام النظام الدولي القائم على القواعد وحقوق الإنسان والحريات الأساسية في صميمه. وأنا أعتز بكون تشيكوسلوفاكيا كانت واحدة من البلدان الخمسين التي وقعت في الأصل على ميثاق الأمم المتحدة. ولكن من المؤسف أن أعقاب الحرب العالمية الثانية لم تجلب للعديد من البلدان الحرية والديمقراطية. وكانت تشيكوسلوفاكيا واحدة منها حتى كانت الثورة المخملية في عام ١٩٨٩.

واجتماع اليوم فرصة للتذكير بالمبادئ والقيم الرئيسية لميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. مبادئنا! لقد شهدنا انتهاكها مرارا وتكرارا، بما في ذلك الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان، ولسيادة الدول وسلامتها الإقليمية، أو حتى استخدام الأسلحة الكيميائية. إن تقويض النظام الدولي القائم على القواعد له تداعيات بعيدة المدى على الجميع. ونشدد على ضرورة المساءلة ومكافحة الإفلات من العقاب. ونقر بالتزام الأمم المتحدة بهذه المبادئ وندعو إلى مواصلة التمسك بها.

أشعر بقلق عميق إزاء الأثر السلبي لوباء ”كوفيد-١٩“على حياة الناس ومجتمعاتنا واقتصاداتنا. وهو يعرض الجهود المبذولة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة للخطر ويهدد بتعميق المشاكل القائمة الأخرى. وفي عالم يزداد ترابطا، فإن الإجراءات الفعالة – التي يحق لمواطنينا أن يتوقعوها – تتطلب حلولا متعددة الأطراف. ولا يمكننا إعادة البناء على نحو أفضل وأكثر عدلا واخضرارا إلا بالعمل معا حقا.

وتعزيز وحماية السلام والأمن وحقوق الإنسان وتحقيق التنمية المستدامة يتطلب إدماج المساواة بين الجنسين في جميع سياساتنا وممارساتنا. ونحن نرى أن حقوق الإنسان هي القيمة الأساسية للمجتمعات المفتوحة والشاملة والحرة في جميع أنحاء العالم.

والجمهورية التشيكية مؤيد قوي للأمين العام للأمم المتحدة في جهوده الإصلاحية، ولا سيما تشديده على منع نشوب النزاعات والوساطة. ولكي تقدم الأمم المتحدة حلولاً دائمة، علينا أن نكفل الدعم السياسي والأدوات الفعالة والأموال اللازمة.

ولا توجد منظمة عالمية أخرى تبعث الكثير من الأمل لدى الكثير من الناس الذين يرغبون في أن يعيشوا حياتهم في حرية وأمان وكرامة، مثلما تفعل الأمم المتحدة. وفي مداولاتنا بشأن كيفية تحقيق ”المستقبل الذي نريده“، يتعين علينا إشراك الشباب. فهم الذين سيتعايشون مع عواقب قراراتنا وأعمالنا.

واسمحوا لي أن أتمنى للأمم المتحدة في عيد ميلادها أن تستعيد الطاقة الفتية في أيامها الأولى، مع الحفاظ على الحكمة المكتسبة لمن بلغ من العمر ٧٥ عاما.

تمنياتنا بالعديد من الأعوام السعيدة للأمم المتحدة!

أشكركم.

المرفق ٥

بيان السيد إسماعيل ولد الشيخ أحمد، وزير الخارجية والتعاون والموريتانيين في الخارج في جمهورية موريتانيا الإسلامية

[الأصل بالعربية]

السيد الرئيس،

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو،

أصحاب المعالي،

معالي الأمين العام للأمم المتحدة،

السيدات والسادة،

يطيب لي في البداية أن أتقدم بالتهنئة لكل فرد منا بهذه المناسبة العزيزة. ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر إلى معالي الأمين العام للأمم المتحدة، السيد أنطونيو غوتيريش، على الجهود التي يقوم بها لخدمة المنظمة. كما أشكر كل العاملين بالمنظمة وكل الذين ساهموا من قريب أو من بعيد في بناء هذا الصرح العظيم طيلة الـ ٧٥ سنة الماضية.

السيد الرئيس،

السيدات والسادة،

إن هذا الاحتفال يأتي في وقت يواجه فيه العالم جائحة فيروس كورونا التي خلقت أزمة صحية عالمية غير مسبوقة لم تؤثر آثارها على المنظومة الصحية العالمية فحسب، بل تجاوزتها محدثة أزمة اقتصادية واجتماعية.

السيد الرئيس

السيدات والسادة،

لقد مثلت هذه الأزمات الاقتصادية والصحية والاجتماعية التي خلقتها الجائحة اختبارا حقيقيا لحدود الآليات المعتمدة أمميا لمواجهة الأزمات. وقد برهنت أكثر من أي وقت مضى على ضرورة إصلاح منظمتنا على نحو يعزز بصورة فعالة أطر التعاون المتعدد الأطراف، ويضمن فعالية الدور المحوري للمنظمة.

ويشرفني كثيرا أن أهنئكم، معالي الأمين العام أنطونيو غوتيريش وموظفيكم على قيادتكم ورؤيتكم، وأؤكد لكم دعم بلادي الكامل لجهودكم الرامية إلى إصلاح المنظمة.

شكراً جزيلا، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

المرفق ٦

بيان السيد إيفان كورتشوك، وزير الخارجية والشؤون الأوروبية في الجمهورية السلوفاكية

السيد الرئيس،

أصحاب السعادة،

السيدات والسادة،

إنه لشرف لي أن أشارك في هذه الجلسة. تهنئ سلوفاكيا الأمم المتحدة بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشائها. وتنظم حكومتنا مجموعة من الأحداث على مدار العام اغتناما لهذه الفرصة الفريدة لتقريب الأمم المتحدة وعملها من مواطنيها. ولذلك، أرحب باعتماد الإعلان المشترك اليوم للاحتفال بهذه المناسبة الخاصة.

لقد شكلت الأمم المتحدة العالم كما عرفناه على مدى السنوات الـ ٧٥ الماضية. وعلى الرغم من بعض أوجه القصور، فإن المنظمة جعلت العالم بلا منازع مكانا أفضل خلال هذه السنوات. وتتزايد أهمية ميثاق الأمم المتحدة والحاجة إلى التعاون الدولي. والمشاكل العالمية تتطلب حلولا متعددة الأطراف. ونعتقد اعتقادا راسخا أن الأمم المتحدة ما فتئت تمثل منبرا لا غنى عنه وحيث ينبغي أن يجري العمل المشترك.

السيد الرئيس

إن الاتجاهات العالمية مألوفة للغاية – عدم المساواة والاسترقاق والحروب والعنف والاضطهاد والتمييز بأشكال مختلفة. وفي الوقت نفسه، تواجه تعددية الأطراف والنظام الدولي القائم على القواعد تحديات، وكل هذه التحديات، كما تعلمون جيدا، يتفاقم بسبب حالة الطوارئ المناخية. ولتهيئة مستقبل مستدام لنا جميعا، من مسؤوليتنا المشتركة التصدي لتلك التحديات اليوم. وستعمل سلوفاكيا مع شركائها في الاتحاد الأوروبي على بلوغ أهداف الميثاق لتحقيق السلام الدولي والتنمية المستدامة والتمتع بحقوق الإنسان والحريات الأساسية عالميا.

وفي الوقت الحاضر، نواجه جميعا تحديا غير مسبوق للتغلب على وباء ”كوفيد-١٩“. وهذه المسألة العالمية تتطلب على وجه السرعة جهدنا الجماعي. وفي الإعلان الذي اعتمد للتو، فإننا نتعهد بالتزام قوي ببناء عالم ما بعد الجائحة يكون أكثر مساواة، ويعزز الحوار والتعاون ويحمي الكوكب. وحكومة سلوفاكيا عاقدة العزم على أن تأخذ البلد في ذلك الاتجاه تماما، وهي ملتزمة بنفس القدر بدعم جهود مماثلة على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

أخيرا وليس آخرا، نحن بحاجة إلى أمم متحدة قوية لمصلحة الجميع. ولذلك، يجب أن تستمر عملية تجديد الأمم المتحدة، التي بدأها الأمين العام. ويجب أن نكفل تقدم عمليات إصلاح الأمم المتحدة الحالية على المسار الصحيح ومضي التزامات الإصلاح قدما.

السيد الرئيس،

أود أن أختتم بالقول إن العزم الثابت والجاد الذي استرشدت به المداولات في سان فرانسيسكو في عام ١٩٤٥، والتي أسفرت عن الاتفاق على الميثاق وبدأت مسيرتنا كدول متحدة، يجب أن يقابل بنفس العزم على ضمان المستقبل الذي نريده والأمم المتحدة التي نحتاجها.

أشكركم على حسن استماعكم.

المرفق ٧

بيان السيد عمر قمر الدين إسماعيل، وزير خارجية جمهورية السودان

[الأصل بالعربية]

أصحاب الفخامة رؤساء الدول والحكومات،

السيد الأمين العام للأمم المتحدة،

السادة والسيدات رؤساء الوفود،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

نخاطبكم اليوم وقد مر أكثر من عام على ثورة كانون الأول/ديسمبر المجيدة التي عبرت عن أشواق شعب السودان للحرية والانعتاق من قيود القمع وامتهان الكرامة ليبني وطنه ضمن عالم تسوده قيم الحرية والسلام والعدالة.

ونغتنم هذه الفرصة لنشيد بموقف الأمم المتحدة الداعم للثورة السودانية وإدانتها لأعمال العنف التي مارسها النظام البائد. كما نشيد بدعمها للحكومة الانتقالية ودعوتها لإلغاء تصنيف السودان كدولة راعية للإرهاب، وإزالة جميع القيود والعقوبات المفروضة عليه وإعفاء ديونه.

كما نشيد بالتزامها القوي بسيادة السودان ووحدته واستقلاله وسلامته الإقليمية، خاصة في عملية الانتقال السياسي والتحول الديمقراطي ودعم عملية السلام وبناء السلام وحشد الموارد لدعم التنمية.

لقد وعد ميثاق الأمم المتحدة بإنقاذ الأجيال القادمة من الدمار الذي خلفته الحرب، والمحافظة على الحقوق المتساوية لجميع الناس، وتسوية النزاعات بالوسائل السلمية. وبلا شك، فإن هذه القيم والأهداف تمثل أساس العلاقات الدولية الحالية وجوهر السلام والقانون الدولي. وقد ساعدت على تجنيب العالم خطر الانزلاق إلى حروب عالمية أخرى.

أصحاب الفخامة رؤساء الدول والحكومات،

السيد الأمين العام للأمم المتحدة،

السيدات والسادة رؤساء الوفود،

إن التهديدات الوجودية، خاصة العابرة للحدود، تتطلب التآزر من خلال العمل المتعدد الأطراف تحقيقا لشعار عدم ترك أي شخص خلفنا. ونؤكد هنا في السودان على أهمية إصلاح الأمم المتحدة حسب الولاية المنصوص عليها في القرار ٣٤٩٩ لعام ١٩٧٥، والتي تنشد ترسيخ

الديمقراطية في الأجهزة الرئيسية، وتحقيق العدالة في النظام الدولي والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وصون السلم والأمن الدوليين.

أصحاب الفخامة رؤساء الدول والحكومات،

السيد الأمين العام للأمم المتحدة،

السادة والسيدات رؤساء الوفود،

يمضي السودان بخطى راسخة في طريقه نحو المستقبل، صديقا وشريكا متساوي الشراكة مع كل شعوب العالم المحبة للسلام، وهو يبتدر حقبة جديدة ومختلفة عن نهج الأعوام الثلاثين الماضية في علاقته مع دول العالم، مؤكدا التزامه بمبادئ القانون الدولي ومواثيق حقوق الإنسان.

ويأتي احتفالنا بمرور خمسة وسبعين عاما على تأسيس المنظمة في وقت يشهد فيه العالم تحديات جسام، آخرها انتشار غريب الأطوار لفيروس كورونا الغامض، والذي لم يستثن أحداً، مؤكدا بذلك لكل دول العالم على أهمية العمل الجماعي بما يحقق شعار هذا الاحتفال ”المستقبل الذي نريد، الأمم المتحدة التي نحتاج“ فلنؤكد على التزامنا بتعددية الأطراف.

شكرا جزيلا لكم.

المرفق ٨

بيان السيد لويس غاليغوس تشيريبوغا، وزير الخارجية والحراك البشري في جمهورية إكوادور

[الأصل بالإسبانية]

إننا نتذكر ٧٥ عاما من عمر الأمم المتحدة. وبالنسبة لإكوادور، فإن لهذا الاحتفال معنى خاصا. وإكوادور أحد البلدان المؤسسة للأمم المتحدة. وشاركت بشكل نشط في مفاوضات سان فرانسيسكو، لنضمن أن الأمم المتحدة ستتحصل على القوة والقدرة اللازمتين، على الأقل فيما يتعلق بالحرب والسلام، لإيجاد أفق جديد بعد الحرب العالمية الثانية.

وكانت إكوادور أيضا من أوائل البلدان التي قدمت مشروع قرار بشأن نزع السلاح النووي. وفي هذه المرحلة الزمنية، أي بعد ٧٥ عاما، لم نحقق بعد حظر أو إزالة أسلحة الدمار الشامل أو الأسلحة النووية. وما زال من غير المتصور أن يكون لدى العالم مثل هذا المخزون الكبير من الأسلحة النووية، الذي يمثل ٣٠ ضعف الموارد اللازمة للعناية بالصحة العالمية.

إننا نعيش الآن خلال جائحة أضرت بكل بلدان الأمم المتحدة، وأفضت إلى أول أزمة دولية تؤثر على كل البشر – وهي مسألة حياة أو موت للجميع، رجالا ونساء وأطفالا – ويذكرنا ذلك بأن الأزمات الدولية تتخطى بكثير ما كان يتصوره مؤسسو الأمم المتحدة كهدف للقضاء على الحروب بين الدول.

واليوم، مع تغير الاتجاهات العالمية، نحتاج إلى تعزيز تعددية الأطراف، نظرا لاستحالة حل المشاكل الدولية دون توافق الآراء والدعم من الجميع. يجب أن تعي البلدان أن الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة هي فرصة للتفكير في عالم جديد مليء بالتحديات والبحث عن مسارات تمكننا لا من التغلب على الحرب وتحقيق السلام فحسب، بل والتغلب على الفقر والجوع وقيود التنمية من أجل تحقيق عالم أكثر توازنا تُحترم فيه حقوق الإنسان ويستطيع البشر جميعا التمتع بما سعت إليه شعوب العالم في ميثاق الأمم المتحدة – السلام والرفاه، وقبل كل شيء، احترام الحقوق الفردية والجماعية، وحقوق الإنسان ومعنى حقوق الإنسان.

المرفق ٩

بيان الأمير فيصل بن فرحان آل سعود، وزير خارجية المملكة العربية السعودية

[الأصل بالعربية]

أصحاب الجلالة والفخامة والسمو والمعالي،

معالي رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة،

معالي الأمين العام للأمم المتحدة،

السيدات والسادة،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

بداية، يسرني أن أهنئ معالي السفير فولكان بوزكير لانتخابه رئيسا للدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، وأن أتقدم بالشكر لمعالي السيد تيجاني محمد – بندي على جهوده المبذولة خلال رئاسته للدورة الرابعة والسبعين للجمعية العامة. كما أشكر معالي الأمين العام أنطونيو غوتيريش على جهوده المميزة والدؤوبة لتحقيق مقاصد ميثاق الأمم المتحدة.

السيدات والسادة،

نحتفل اليوم بالذكرى الخامسة والسبعين لتأسيس منظمة الأمم المتحدة، هذه المنظمة التي قامت على مبادئ وأسس سامية، وأنشئت لتحقيق الأمن والسلم في أرجاء العالم. وجاء ميثاقها مؤكدا على ضرورة تضافر الجهود وتوثيق أواصر التعاون بين الدول للرقي بهذا العالم، ولتنعم شعوب العالم بالاستقرار والرخاء والسلام. وإن بلادي، المملكة العربية السعودية، تفخر بكونها عضوا مؤسسا في منظمة الأمم المتحدة، إذ مدت أياديها للصداقة والتعاون منذ بداية تأسيس المنظمة في عام ١٩٤٥، إيمانا منها بأهمية التعاون الدولي المشترك. ومنذ ذلك الحين، حملت بلادي على عاتقها مسؤولية تحقيق مقاصد ميثاق الأمم المتحدة في الحفاظ على أمن وسلامة شعوب العالم.

وها هي بلادي تواصل اليوم جهودها الملموسة بقيادة خادم الحرمين الشريفين، الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود، لمتابعة مسيرتها الميمونة لتحقيق الاستقرار والرخاء والنمو والسلام في المنطقة والعالم. فلم تتوان يوما عن الاستجابة لنداءات الاستغاثة الإنسانية حول العالم. ولم تدخر جهدا في مد يد العون والعطاء للدول المنكوبة المحتاجة، ولم تتراخ في تكريس جهودها لكبح الشرور المحدقة بالمنطقة لتحقيق الأمن والسلام لدول الجوار ولتنعم المنطقة بالرخاء والاستقرار. كما

أن بلادي كانت، ولا زالت، وسيط سلام لإنهاء العديد من الصراعات الدولية، جنبا إلى جنب مع الأمم المتحدة وأجهزتها المختلفة في سبيل كل ما فيه خير البشرية.

السيدات والسادة،

إن للتعاون العالمي وتضافر الجهود الدولية لتحقيق الأمن والرخاء أثرا فعالا وإيجابيا ينعكس على حياة الشعوب. ولقد سعت بلادي، المملكة العربية السعودية، لتحقيق ذلك من خلال مشاركتها البناءة في مبادرات الأمم المتحدة، بدءا من المشاركة في وضع أهداف التنمية المستدامة والتنسيق فيما يتعلق بالجهود المشتركة لمكافحة الإرهاب. وأخيرا، ما بذلته المملكة العربية السعودية بالتعاون مع الأمم المتحدة لمكافحة وباء فيروس كورونا (COVID-19) الذي اجتاح العالم، والتصدي لآثاره الصحية والاجتماعية والاقتصادية إيمانا من المملكة بدورها الريادي والقيادي عالميا، واستشعارا منها بأهمية العناية بالإنسان في كل مكان.

وبصفتها دولة الرئاسة لمجموعة العشرين لعام ٢٠٢٠، دعا خادم الحرمين الشريفين، الملك سلمان، إلى عقد قمة افتراضية لقادة دول مجموعة العشرين والدول المدعوة والمنظمات الدولية، وعلى رأسها الأمم المتحدة، لمناقشة سبل المضي قدما في تنسيق الجهود العالمية لمكافحة جائحة فيروس كورونا والتخفيف من آثارها الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية، ولحماية الاقتصاد العالمي، وتعزيز التعاون الدولي. وتلا هذه القمة إعلان المملكة عن تبرع بـ ٥٠٠ مليون دولار لتغطية الفجوة التمويلية في الخطة الاستراتيجية للتأهب والاستجابة التابعة لمنظمة الصحة العالمية تحقيقا لمخرجات قمة قادة دول مجموعة العشرين الاستثنائية التي اتفق فيها على حشد الأموال اللازمة لبرامج الاستجابة التابعة للمنظمات الدولية.

الوفود الكرام،

شاركت المملكة العربية السعودية، بصفتها دولة الرئاسة لمجموعة العشرين لهذا العام، بقيادة مؤتمر التعهد الدولي للاستجابة لكورونا مع الاتحاد الأوروبي وعدد من الدول، وهو ما نتج عنه تغطية الفجوة التمويلية بالكامل. كما دعت المملكة إلى اجتماع وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية لدول مجموعة العشرين لمناقشة تبعات جائحة فيروس كورونا على الاقتصاد العالمي.

وترأست بلادي مؤخرا الاجتماع الاستثنائي لوزراء خارجية مجموعة العشرين لتنسيق الجهود لمواجهة هذا التحدي العالمي. وأكد الاجتماع على أهمية رفع مستوى الجاهزية للأزمات المستقبلية وطرق تنسيق التدابير الاحترازية عبر الحدود لحماية الأرواح، وكل ذلك إيمانا من بلادي بأهمية التعاون الدولي المشترك للمضي قدماً في مواجهة التحديات العالمية والتخفيف من آثار الأزمات على شعوب العالم أجمع.

السيد الرئيس

إنه من دواعي سروري الاحتفاء بالعلاقة الطويلة والوطيدة الممتدة عبر الأجيال والتي حافظت عليها بلادي مع الأمم المتحدة على مدى ثلاثة أرباع القرن. فقد عملت المملكة العربية السعودية بالشراكة مع الأمم المتحدة على دعم الأمن والاستقرار والازدهار في جميع أنحاء العالم. وحققت هذه الشراكة تحالفا للأفكار والأفعال يستمد أصوله من التزام مشترك لجعل العالم مكانا أفضل للبشرية جمعاء.

إلا أن العالم لا يزال يعاني من استمرار العديد من الأزمات العالقة في أماكن عديدة من العالم. فلا يزال الشعب الفلسطيني يرزح تحت الاحتلال، ولا يزال التطهير الطائفي والعرقي يقع ضد المسلمين في ميانمار، ولا يزال العديد من القضايا على جدول أعمال الأمم المتحدة لم تجد لها حلا حتى اليوم.

السيدات والسادة،

إننا إذ نجتمع اليوم احتفالا بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، أجدد لكم حرص المملكة العربية السعودية على المضي قدما في الأحداث الأساسية السامية والنبيلة التي قامت عليها هذه المنظمة، من حرص على إحلال الأمن والسلام وارتقاء بكرامة الإنسان، وحماية لشعوب العالم المستضعفة، وتوثيق للعلاقات الودية بين الأمم، وتضافر للجهود الدولية للارتقاء بمستوى حياة الشعوب، ومواجهة للتحديات العالمية، فرسالة بلادي دائما وأبدا هي السلام.

وختاما، دام التعاون البناء طريقا بيننا لبناء عالم أفضل ينعم بالاستقرار والرخاء والأمان والسلام.

شكرا لكم.

المرفق ١٠

بيان السيدة أداليزا ماغنو، وزيرة الخارجية والتعاون في جمهورية تيمور – ليشتي الديمقراطية

[الأصل بالبرتغالية؛ وقدم الوفد الترجمة الإنكليزية]

السيد فولكان بوزكير، رئيس الجمعية العامة

أصحاب السعادة،

السيدات والسادة،

إنه لشرف وامتياز أن أخاطب الجمعية العامة خلال الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة.

والأمم المتحدة، منذ إنشائها قبل ٧٥ عاما، تمارس دورا أساسيا في صون السلم والأمن الدوليين، واحترام النظام الدولي القائم على القواعد الدولية، والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة الذي يوجه التعاون الدولي في تقديم حلول للمشاكل العالمية التي تتراوح بين المسائل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمسائل الإنسانية.

وتيمور – ليشتي مثال يبعث على الفخر لما يمكن أن تحققه الأمم المتحدة عندما تجمع بين الحس السليم بالهدف والعمل لضمان الحق الأساسي للشعوب في تقرير المصير. ويصادف عام ٢٠٢٠ أيضاً نهاية العقد الثالث للقضاء على الاستعمار، ونذكّر بأننا نحن الأمم المتحدة لدينا أعمال لم تنته بعد في هذا الصدد. وكثير من إخواننا وأخواتنا في الأراضي غير المتمتعة بالحكم الذاتي، بما في ذلك شعب الصحراء الغربية، لم يمارسوا حقهم الأساسي في تقرير المصير.

والاحتفال بالذكرى السنوية الـ ٧٥ يحدث في وقت يواجه فيه العالم تحديات غير مسبوقة. إن تغير المناخ ووباء فيروس كورونا العالمي من بين النداءات الحاسمة الداعية إلى الانتباه، وإن بقائنا وبقاء كوكبنا يتطلبان منا – جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة – التضافر في عمل جماعي.

وموضوع الذكرى الخامسة والسبعين يدعونا إلى التفكير في ”المستقبل الذي نريد، والأمم المتحدة التي نحتاج“. وإذ تؤكد تيمور – ليشتي مجددا التزامها بتعددية الأطراف والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، فإننا ندرك أيضا أننا بحاجة إلى إصلاح الأمم المتحدة، حتى يتسنى لها أن تكون في أفضل حالاتها لمواجهة تحديات اليوم. وهذا يشمل الإصلاح اللازم لمجلس الأمن، بحيث يمكن أن يعكس تكوينه وعضويته بشكل أكثر إنصافا التغيرات التي حدثت منذ تأسيس الأمم المتحدة لتمكين مجلس الأمن من أداء واجبه بفعالية.

كما نذكّر أنفسنا بأنه لكي تكون الأمم المتحدة فعالة، يجب أن نبني إجراءاتنا على المكاسب السابقة والاتفاقات التي تحققت بشق الأنفس، بما في ذلك خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واتفاق باريس. وفي الواقع، وكما أشير في الإعلان السياسي الذي اعتمد اليوم، ”لقد ذكرنا وباء كوفيد-١٩ بأقوى طريقة بأننا مترابطون ترابطا وثيقا ولا نكون أقوياء إلا بقوة أضعف حلقاتنا“. والآن ليس الوقت المناسب لنا للتراجع عن التزاماتنا – بل هو وقت التضامن والعمل الجماعي.

وختاما، سيدي الرئيس، أو أن أحيي جميع الذين ضحوا بأرواحهم من أجل التمسك بقيم ومبادئ الأمم المتحدة وميثاقها، وفي هذا الصدد، نذكر الراحل سيرجيو فييرا دي ميلو، الذي عمل في تيمور – ليشتي ممثلا خاصا للأمين العام في الفترة من ١٩٩٩ إلى ٢٠٠٢.

أشكركم.

المرفق ١١

بيان السيد أليخاندرو فيرير لوبيس، وزير خارجية جمهورية بنما

[الأصل بالإسبانية]

على الرغم من مرور ٧٥ عاماً، فإن ميثاق الأمم المتحدة لا يزال محتفظا بأهميته البالغة. ولا تزال مبادئها وقيمها صالحة في وقت تظل فيه التجارب والمحن العالمية أساسية – وإن كانت مختلفة في طبيعتها عن تلك التي أعطت زخما لإنشاء المنظمة – وتتطلب التزاما أكبر من كل بلداننا لتحقيق مقاصدها، أي صون السلام والأمن، وتعزيز التسوية السلمية للمنازعات، وتعزيز المساواة والإنصاف في حقوق الإنسان، وتحقيق التقدم الاجتماعي لشعوبنا.

وفي هذا العالم المتنوع، يوحد التضامن الشعوب، وهو خارطة الطريق التي حققت توافقا في الآراء ومسارات تؤدي إلى الأمن والسلام. وخلال السنوات الـ ٧٥ من عمل المنظمة، فإن حقائق لا حصر لها على أرض الواقع وحالات فعالية تعددية الأطراف قد وضعت على المحك، وعلى الرغم من أن الأمم المتحدة لا تزال تواجه تحديات وتحتاج للتكيف مع الحقائق الجديدة، لا يمكن إنكار أنها تتمتع بقوة جامعة فريدة على الصعيد العالمي، وبالتالي أوسع منصة لتعزيز التعاون العالمي والتضامن ووسيلة لاتخاذ إجراءات فعالة بين الدول.

وقد سُجلت إنجازات هامة على مدى العقود السبعة الماضية، تعكس إرادتنا الجماعية في مجالات حقوق الإنسان والإدماج وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ واتفاق باريس بشأن تغير المناخ.

وزاد وباء فيروس كورونا من شدة التحدي لفعالية تعددية الأطراف ومؤسساتنا، ولكننا واثقون من القيمة الفريدة للعمل الجماعي العالمي للتغلب على الأزمة. وهذه أيضا نقطة تحول تتطلب بحكمة إعادة التكيف، بما في ذلك إيجاد هيكل جديد للأمم المتحدة يستجيب لسياق عالمي جديد وقائمة بالقضايا الرئيسية التي تتطلب الاهتمام، مثل تحسين فرص الوصول إلى التعليم ونظام الرعاية الصحية وحماية البيئة، ومكافحة الجريمة عبر الوطنية والجريمة السيبرانية، في جملة أمور.

ويجب أن ندرك أيضا أن العالم قد تغير، وأنه لن يكون هو نفسه مرة أخرى، وأن العلاقات القائمة على عدم المساواة والامتيازات لا يمكن أن تستمر. ومن واجبنا أن نعمل معا لبناء عالم أفضل يقوم على التضامن والتعاون، تكون فيه حقوق الإنسان مرة أخرى محور جميع برامج الأمم المتحدة ومشاريعها.

وبنما، بوصفها بلدا أثبت مهمته في تحقيق السلام وتوافق الآراء، تجدد التزامها بتعددية الأطراف الشاملة، التي تسهم في تعزيز هذا المحفل العالمي حتى يكون ذا صلة ومفيدا لجميع دول وشعوب العالم.

المرفق ١٢

بيان السيد جان – كلود غاكوسو، وزير الخارجية والتعاون والكونغوليين المقيمين في الخارج في جمهورية الكونغو.

[الأصل بالفرنسية]

السيد رئيس الجمعية العامة،

السيد الأمين العام للأمم المتحدة،

أصحاب الفخامة رؤساء الدول والحكومات،

أصحاب السعادة،

السيدات والسادة،

تحتاج الأمم المتحدة اليوم إلى فرصة جديدة للحياة. ويجب أن تصبح أكثر انفتاحا وشفافية وديمقراطية وفعالية. وعندئذ فقط يمكن أن تستمر في أداء دورها بالكامل في الحوكمة العالمية. لكنها لن تتمكن من أداء دورها إلا إذا قامت بذلك، استنادا إلى ركائزها الرئيسية الثلاث، وهي السلام والأمن، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، وحقوق الإنسان.

وفي يوم الاحتفال هذا، وباسم بلدي، جمهورية الكونغو، أود أن أحيي ذكرى الآباء المؤسسين الذين تركوا للأجيال القادمة أداة ثمينة للحوار والتشاور؛ وساحة لا تعوض للصداقة والتضامن بين شعوب العالم؛ وأداة هدفها – كما يجب أن نتذكر – هو خلق أخوة إنسانية لا تتزعزع، خالية من التحيزات ورواسب الماضي.

السيد الرئيس

وفي مواجهة النزعة الانفرادية المتفشية، التي تقوض بشكل خطير أسس الصرح الجميل الذي عملت أجيال عديدة على بنائه منذ عام ١٩٤٥، تؤكد جمهورية الكونغو من خلالي التزامها المزدوج بتعددية الأطراف والتعاون الدولي – وهو تعهد بكفالة العدالة الاجتماعية والإنصاف والتنمية المشتركة.

وغني عن القول إن تعددية الأطراف لن تزدهر إلا في نظام عالمي عادل ومنصف لم يعد يعكس أوهام الماضي بل التغيرات والحقائق في عصرنا، وبالتالي الحاجة الملحة إلى إصلاح أكثر هيئاته دلالة – مجلس الأمن – لضمان تمثيل أكثر عدلا ونزاهة لجميع القارات.

وفيما يتعلق بذلك المشروع، فإن لأفريقيا موقفا مشتركا، خلدته إزولويني، وهو موقف تصالحي وتوافقي، وبلدي ما فتئ يدعو له بثبات لأكثر من عقد. ويكرر وفد بلادي هنا والآن التأكيد على المطلب الأفريقي، المشروع من جميع النواحي، بأن تمثله دولة أو اثنتين من الدول الأعضاء في القارة في فئة الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن.

السيد الرئيس

السيدات والسادة،

وفي الختام، يحدوني وطيد الأمل في أن أرى دول العالم تتحد مرة أخرى تضامناً كما فعلت في عام ١٩٤٥، وتلتزم بالنضال من أجل بناء عالم من العدالة الحقيقية والمساواة والتقدم، يدير ظهره نهائياً للحرب، وحتى شكله التجاري، الذي نراه اليوم – عالم بعيد كل البعد عن العبارات غير الصادقة والفارغة، ويعمل بدلاً من ذلك على حشد جهوده الجماعية بتصميم على محاربة الفقر المتوطن الذي يسبب الإحباطات الخطيرة لمجتمعنا العالمي.

تحيا الأمم المتحدة!

يحيا التضامن الدولي!

أشكركم.

المرفق ١٣

بيان السيد أورماس رينسالو، وزير خارجية جمهورية إستونيا

السيد رئيس الجمعية العامة،

الأمين العام غوتيريش،

أصحاب السعادة،

أعزائي الأعضاء والأصدقاء في أسرة الأمم المتحدة،

السيدات والسادة،

لقد أنشئت الأمم المتحدة لإنقاذ الأجيال المقبلة من المعاناة الخطيرة والحروب التي لا نهاية لها. وعندما يتعلق الأمر بالتعاون العالمي، فإن الأمم المتحدة هي الأداة الرئيسية لذلك. وهذا التعاون المؤسسي هو ما يوفر الاستقرار النسبي والأمن والقدرة على التنبؤ. وإذا فشل هذا التعاون، سيزداد عدد الصراعات، بما في ذلك الاعتداءات والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

وقد أدى هذا التعاون العالمي إلى تحسين الحالة الإنسانية على كل جبهة قابلة للقياس خلال القرن الماضي. وأسرة الأمم المتحدة، مثل اليونيسيف، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومنظمة الصحة العالمية، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، على سبيل المثال لا الحصر، قد ساعدت الملايين من الناس على الخروج من دائرة الفقر ووفرت لهم المأوى والتغذية والرعاية الصحية والتعليم. وساعدت في القضاء على الجدري وتواصل القيام بدور أساسي في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والسل والملاريا، ومؤخراً وباء فيروس كورونا.

ويعود الفضل في العديد من هذه الإنجازات إلى الموظفين الشجعان والمخلصين في أسرة الأمم المتحدة، الذين يكرسون أنفسهم للمبادئ الإنسانية ويعملون بلا كلل في أكثر الأماكن خطورة – حيث تشتد الحاجة إليهم. وعلى الرغم من كل هذه الجهود وقصص النجاح، ما زلنا نعيش في أوقات مضطربة وغير مستقرة. وخلال العقد الماضي، شهدنا صراعات مسلحة جديدة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والقرن الأفريقي. وهناك انتهاكات مستمرة للسيادة والسلامة الإقليمية في أوروبا، بما في ذلك أوكرانيا وجورجيا.

والحفاظ على السلام يعتمد أيضا على كيفية معاملة الدول لمواطنيها. هذا هو الطريق إلى عالم أقل عنفاً. وللأسف، ما زلنا نشهد كيف يتعرض السكان المدنيون للعنف الجماعي، سواء من جانب حكومتهم أو من قبل الجماعات المسلحة غير التابعة للدولة. ومرة أخرى، لم تُترك

أوروبا بمنأى عن هذه التطورات، حيث نشهد عنفاً واسع النطاق من جانب الدولة ضد المحتجين السلميين في بيلاروس.

وبينما نجتمع، لا يزال وباء ”كوفيد-١٩“ يعصف بعالمنا، ونتعرف على الأثر المدمر للفيروس التاجي. وفي غضون بضعة أشهر، انقلبت عقود من التقدم العالمي في مجالات الفقر والرعاية الصحية والتعليم. وتشير التقديرات إلى أننا سنشهد أول زيادة في الفقر العالمي منذ عام ١٩٩٨.

أصحاب السعادة،

السادة الأصدقاء،

لقد بين كوفيد-١٩ بوضوح بالغ أن سد الفجوة الرقمية العالمية وسيلة مهمة لحماية مجتمعاتنا واقتصاداتنا من الصدمات المستقبلية. وأنا أتكلم من واقع تجربتي الخاصة. إستونيا هي أول دولة في العالم تتحول رقميا حيث تعمل جميع الخدمات العامة عبر الإنترنت. وقد ساعدنا ذلك بشكل كبير على التخفيف من الآثار السلبية للوباء عندما كان معظمنا يعمل عن بعد وكان الأطفال يدرسون في المنزل عبر شاشة الفيديو.

وأبرزت الأزمة ثغرات خطيرة في التحول الرقمي والتأهب في جميع أنحاء العالم. ورأينا ذلك أيضاً داخل المنظمات الدولية. ولهذا السبب قدمت إستونيا وسنغافورة الإعلان العالمي بشأن الاستجابة الرقمية لكوفيد-١٩. ويسرني أن أعلن أن ما يقرب من ٧٠ دولة قد أيدته حتى الآن. ولا يزال الإعلان مفتوحا أمام جميع البلدان للانضمام إليه.

إن الأوقات المتغيرة بسرعة تتطلب منا أن نعيد اختراع أساليب عملنا باستمرار. ولذلك، فإن الإصلاحات الجارية التي يقوم بها الأمين العام مهمة لمنظمة أكثر مرونة وفعالية وخضوعا للمساءلة. والركائز الثلاث للأمم المتحدة – السلام والأمن، والتنمية المستدامة، وحقوق الإنسان – لها نفس القدر من الأهمية والترابط. وكل الثلاثة ضروري لوجود مجتمعات سلمية وصحية وحرة.

وإستونيا ملتزمة بالوقوف إلى جانب القانون الدولي، بما في ذلك في مجال الفضاء الإلكتروني وحقوق الإنسان، والعمل على منع نشوب النزاعات ومكافحة الإفلات من العقاب، بما في ذلك من خلال دعم المحكمة الجنائية الدولية. هذه هي نقاط انطلاقنا كعضو في أسرة الأمم المتحدة. وهذه هي أيضا الأولويات التوجيهية لعضوية إستونيا الحالية في مجلس الأمن.

واسمحوا لي أن أختتم بكلمات الأمين العام السابق بان كي – مون: ”السلام ليس صدفة. السلام ليس هبة. إن السلام شيء يجب أن نعمل جميعا من أجله، كل يوم، في كل بلد“.

المرفق ١٤

بيان السيد ألفا بري، وزير الخارجية والتعاون في بوركينا فاسو

[الأصل بالفرنسية]

السيد الرئيس

السيد الأمين العام للأمم المتحدة،

رؤساء الوفود,

الممثلون الموقرون،

السيدات والسادة،

ترحب بوركينا فاسو بعقد الاجتماع الرفيع المستوى المكرس للاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٢٠. ورمزية الاحتفال أقوى من حيث أنه يتيح لنا فرصة لإعادة تأكيد التزامنا بمُثل الأمم المتحدة، وفي الوقت نفسه تمكننا من البناء على الجهود المبذولة والتقدم المحرز خلال السنوات الـ ٧٥ الماضية من وجود المنظمة.

وأرحب بشكل يوم الاحتفال، الذي يجرى في خضم جائحة فيروس كورونا، ما يشهد مرة أخرى على قدرتنا البارزة على التكيف إزاء الويلات التي تحل بتاريخ الشعوب والأمم.

لقد حققت الأمم المتحدة خلال السنوات الـ ٧٥ الماضية إنجازات هامة وذات مغزى في مجالات السلام والأمن وحقوق الإنسان والتنمية. وعلينا أن نعمل أكثر من أجل تعزيز تعددية الأطراف ودور الأمم المتحدة كوسيلة لإيجاد حلول مشتركة للمشاكل العالمية، مثل الفقر والإرهاب، التي تمنع الدول من تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

وباسم فخامة السيد روش مارك كريستيان كابوري، رئيس بوركينا فاسو، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأعرب عن امتنان بلدي للدعم المقدم من الأمم المتحدة في مكافحة الإرهاب على أراضيها، وعلى الدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي في إطار المجموعة الخماسية لدول الساحل. كما تعرب بوركينا فاسو عن بالغ امتنانها للجهود والدعم المتعدد الأوجه من جانب الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، مما مكنها من احتواء انتشار وباء فيروس كورونا على أراضيها.

السيد الرئيس

السيد الأمين العام للأمم المتحدة،

السيدات والسادة،

ينبغي لهذا اليوم التذكاري أن يعطي حيزا للتأمل، لا سيما في عمل الأمم المتحدة وإمكاناتها في المستقبل، فضلاً عن القضايا الجديدة التي تواجه عالمنا المتغير باستمرار. ومن شأن هذا النهج أن يمكّن الأمم المتحدة من أن تكون استباقية وفعالة، بالنظر إلى التحديات المستمرة التي تواجهها، والتي تستدعي التكيف المستمر لبرامجها وأساليبها للاستجابة. وفي هذا الصدد، يدعونا موضوع الجمعية العامة في دورتها الخامسة والسبعين إلى اتخاذ إجراءات متعددة الجوانب: ”المستقبل الذي نريده، الأمم المتحدة التي نحتاجها: إعادة تأكيد التزامنا الجماعي بتعددية الأطراف“.

مرة أخرى، وبالنيابة عن الرئيس روش مارك كريستيان كابوري، آمل أن تظل الأمم المتحدة، بدعمها الدول الأعضاء في إيجاد حلول للتحديات الرئيسية اليوم، هي أداة التنمية البارزة في نظام الحوكمة العالمية.

تحيا الأمم المتحدة!

يعيش التعاون والصداقة بين الشعوب.

يعيش التعاون بين الأمم المتحدة والدول الأعضاء.

فلنستمتع جميعا بهذا الاحتفال.

أشكركم.

المرفق ١٥

بيان الشيخ أحمد ناصر المحمد الصباح، وزير خارجية دولة الكويت

[الأصل بالعربية؛ وقدم الوفد الترجمة الإنكليزية]

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي السيد فولكان بوزكير، رئيس الدورة الـ ٧٥ للجمعية العامة للأمم المتحدة

معالي السيد أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة

السيدات والسادة الحضور،

أتقدم بالتهنئة لمعاليكم لتوليكم رئاسة الدورة الحالية للجمعية العامة للأمم المتحدة، مؤكدين على تطلعنا وتعاوننا للعمل معكم، ومتمنين لكم كل التوفيق والسداد.

كما أود أن أستثمر هذه المناسبة للإعراب عن الشكر للجهود التي قام بها سلفكم، سعادة السيد تيجاني محمد – بندي، خلال ترؤسه أعمال الدورة السابقة.

إننا، وفي خضم الجائحة التي تعرض لها العالم أجمع، وعلى الرغم من الصعوبة في التواصل المباشر، يزداد إيماننا بأهمية الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة، وبتضافر جهود كافة الدول الأعضاء في المنظمة لتعزيز التعاون وتعددية الأطراف. وهذا التعاون الوثيق الذي شهدناه خلال جائحة ”كوفيد-١٩“ ما هو إلا ثمرة جهود قامت بها المنظمة خلال الـ ٧٥ عاما الماضية، وترجمة واضحة لعمق العمل الجماعي في هذه المنظمة العريقة.

وبودي، في هذا المقام، أن أتقدم بأحر التعازي القلبية لأسر ضحايا هذه الجائحة، متمنيا للمرضي والمصابين الشفاء العاجل.

السيدات والسادة الحضور،

إن هذه المناسبة تأتي لتجديد الالتزام بأسس الشرعية الدولية، بوصفها صمام أمان في مواجهة المنازعات، وبمثابة أمل للعديد من الشعوب من أجل عالم أفضل. لقد ولدت هذه المنظمة بعد حرب عالمية راح ضحيتها ملايين البشر، وأسهمت في إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحروب، كما أسهمت في تعزيز حق تقرير المصير للكثير من الشعوب، وإنهاء الاستعمار في بقاع عديدة من الأرض، ونزع فتيل الأزمات والصراعات إبان الحرب الباردة وما بعدها. إن المبادئ الأساسية التي نص عليها الميثاق هي حجر الزاوية الذي ننتهجه في عملنا المتعدد الأطراف، والأساس في تعزيز العلاقات الدولية.

وتستذكر دولة الكويت، بكثير من الامتنان والتقدير، الموقف التاريخي والحاسم لمنظمة الأمم المتحدة بمختلف أجهزتها ووكالاتها، في دعم دولة الكويت لاستعادة حريتها وسيادتها في عام ١٩٩١، جراء الغزو العراقي الغاشم. وهذا الموقف، الذي يعد بلا شك أحد أبرز التجارب الهامة لدور هذه المنظمة العريقة في صون السلم والأمن الدوليين من خلال مواقف واضحة وقرارات حاسمة، بما يحفزنا بمزيد من الإصرار على مواصلة دولة الكويت دورها في دعم جهود الأمم المتحدة الرامية لمساعدة الدول الأعضاء لتجاوز تحدياتها وعثراتها.

ولا شك أن إعادة تأكيدنا على ضرورة الالتزام بمقاصد ومبادئ الأمم المتحدة ينبع من اقتناعنا بأن ما نسعى إليه من تعزيز العمل الدولي المشترك، والالتزام بتنفيذ قرارات ومخرجات هذه المنظمة العريقة بمختلف أجهزتها المعنية يعد أساسا للحفاظ على مكانة الأمم المتحدة وأهميتها وفعاليتها في صون السلم والأمن الدوليين، ويجنب العالم الكثير من ويلات الحروب والكوارث والأزمات السياسية، وفضلا عن تعزيز الحلول السلمية لحل الخلافات.

ونستذكر هنا ما ورد في الفقرة الثالثة من المادة ٢ من الميثاق؛ ”يفض جميع أعضاء الهيئة منازعاتهم الدولية بالوسائل السلمية على وجه لا يجعل السلم والأمن والعدل الدولي عرضة للخطر“. إننا مطالبون اليوم، مع مرور ٧٥ عاما، أن نستمر في تقييم عملنا والتأمل في تجاربنا لضمان التزامنا بمقاصد ومبادئ الميثاق التي أرست أسسا قوية وقاعدة صلبة لعمل دولي يدعم التعاون والشراكة، وينبذ العنف والفرقة.

السيدات والسادة،

على الرغم من الإنجازات العديدة التي حققناها معا، لا يزال العالم يعاني الكثير من الأزمات والصراعات، وإن بعض دولنا العربية بشكل خاص هي في قلب مناطق العالم معاناة من الصراعات والأزمات السياسية والأمنية التي تجاوزت عقدا من الزمان، وتركت أثرا سلبيا، ليس على المنطقة العربية وشعوبها فحسب، بل على العالم أجمع. لقد عانت المنطقة العربية أزمات مستمرة ومتواصلة، على رأسها القضية الفلسطينية التي لا تزال بمثابة جرح نازف في خاصرة الأمة العربية. هذا بالإضافة إلى الحروب في اليمن وليبيا وسوريا، وكلها أثرت سلباً على الوضع في المنطقة. ونود هنا أن نؤكد مرة أخرى على أهمية المبادرة التي أطلقها الأمين العام للأمم المتحدة في آذار/مارس الماضي لوقف إطلاق النار على الصعيد العالمي خلال جائحة فيروس كورونا.

كما لا يمكن تجاهل أثر الجائحة السلبي على المنظومة الصحية والاقتصادية في دولنا العربية، مما تسبب في إنهاك موارد وشعوب المنطقة، متمنين أن تساهم كافة الدول بالتعاون مع المنظمة في القضاء على الفيروس ومعالجة عواقبه بفعالية، والذي لن يتم إلا من خلال التضامن

والتعاون المشترك بين الدول الأعضاء، وكذلك المساهمات والدور الفاعل للقطاع الخاص والمجتمع المدني، الذين يساهمون بدور فاعل ليس في مواجهة هذه الجائحة فحسب، ولكن بالتعاون المثمر والبناء مع المنظمة وجميع هيئاتها لتنفيذ أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ويجب ألا ننسى كذلك دور موظفي المنظمة وعامليها من جهود خلال جائحة فيروس كورونا، وحرصهم على الاستمرار في عملهم وأداء واجباتهم في ظل هذه الظروف الاستثنائية التي تمر بها المنظمة والعالم أجمع.

ختاما، إن الركائز الثلاث للأمم المتحدة؛ السلام والأمن والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان، لها نفس القدر من الأهمية. فقد قطعنا شوطا طويلا منذ ٧٥ عاما، ولكن لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به. والالتزام بتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ يعد أمرا ضروريا في إطار منظومة متعددة الأطراف. كما أننا بحاجة إلى التعلم وتبادل الخبرات والمعلومات من أجل جعل الأنظمة في العالم أكثر مرونة وتنسيقا لمواجهة الأزمات المستقبلية، ولتحسين المنظومة العالمية للوقاية من النزاعات العالمية والاستجابة لها. وكذلك هناك حاجة ملحة لتعزيز دور النساء والفتيات والأطفال والشباب، باعتبارهم المستقبل الواعد والمشرق.

أشكركم.

المرفق ١٦

بيان السيد ألبرت ر. رمدين، وزير الخارجية والأعمال التجارية الدولية والتعاون الدولي في جمهورية سورينام

السيد فولكان بوزكير، رئيس الجمعية العامة،

الأمين العام للأمم المتحدة، السيد أنطونيو غوتيريش،

الزملاء وزراء الخارجية،

السفراء، الممثلون الدائمون لدى الأمم المتحدة،

المندوبون الموقرون،

السيدات والسادة،

باسم حكومة وشعب جمهورية سورينام، أود أن أهنئكم والمجتمع الدولي بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء أممنا المتحدة.

عندما تم توقيع ميثاق الأمم المتحدة في سان فرانسيسكو في عام ١٩٤٥، كان عدد الأعضاء ٥١ عضوا. وكان العالم ما زال يعاني من آثار الحربين العالميتين المتعاقبتين، وانهيار عصبة الأمم وانهيار الإمبراطوريات.

السيد الرئيس،

والأمم المتحدة، باعتبارها المنظمة العالمية الشرعية الوحيدة لجميع الشعوب، ترتكز بقوة على مبادئ المساواة في السيادة لجميع الدول، واحترام السلامة الإقليمية، والاستقلال السياسي، وحق الشعوب في تقرير المصير على النحو المكرس في الميثاق التأسيسي.

وكانت الإنجازات كثيرة، بما في ذلك موجات إنهاء الاستعمار التي وسعت العضوية وغيرت العالم. والبعثات الناجحة لحفظ السلام، والولايات الانتقالية، والدفع العالمي للقضاء على آفات الفقر والمرض والعنف. وتقف المرأة والفتاة اليوم في مركز الصدارة، وحقوق الإنسان تتمتع بها نسبة متزايدة من سكان العالم، فضلا عن الالتزام بإنقاذ كوكبنا.

السيد الرئيس

وخلال السنوات الـ ٧٥ الماضية، زادت عضوية الأمم المتحدة إلى ١٩٣ دولة – جميعها ذات سيادة ولها حق التصويت على قدم المساواة في الجمعية العامة. ومع تزايد عدد الأعضاء، نشأت تحديات جديدة وظلت هناك تحديات قديمة. ونتيجة لذلك، استمر جدول أعمال المنظمة في الاتساع – بشأن تغير المناخ والهجرة وعدم الانتشار وأهداف التنمية المستدامة. وبدلا من

تجسيد عالم من السلام والمساواة، شهد العالم نموا في التفاوت الاجتماعي والاقتصادي والفقر والجوع والصراع المسلح والإرهاب وتغير المناخ والهجرة الجماعية، والعديد من أوبئة الأمراض المعدية وغير المعدية. وتتخلف أقل البلدان نموا عن الركب، والبلدان المتوسطة الدخل تقع في نفس الفخ. ويشكل تغير المناخ تهديداً استثنائياً ووجودياً للكثيرين، وبالأخص للدول الجزرية الصغيرة والدول النامية الساحلية المنخفضة.

السيد الرئيس

وبعد ٧٥ عاما وصلنا إلى مفترق طرق. ومع تغير النظام العالمي، فإن تعددية الأطراف – العمل المنسق بين الدول لتحقيق هدف مشترك وتعزيز الحوار بين مختلف البلدان – هي الآن في المقدمة. وتبادل الآراء والمعلومات هذا، لكن مع العمل الجماعي أيضا، يساعد على القضاء على هذا النوع من سوء الفهم الذي يؤدي إلى عدم اليقين والاضطراب. وقد حان الوقت الآن لضمان المشاركة النشطة للأجيال الأصغر سنا في خلق مستقبلنا. ونحن نفعل ذلك، ليس فقط من خلال إعطاء الشباب صوتا ومنبرا، ولكن من خلال الاستماع وفهم ما يتوقعه قادة الغد من قادة اليوم.

ومع ذلك، فإن تحقيق خطة ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة المقابلة قد تعرض لضغوط بسبب جائحة ”كوفيد-١٩“ التي تسببت في أزمة ثلاثية عالمية غير مسبوقة: الصحة والاقتصاد والمالية. وهذه التحديات التي نواجهها اليوم بسبب وباء فيروس كورونا تجبرنا على اعتناق تعددية الأطراف أكثر من ذلك. والمعالجة المشتركة للآثار المتعددة الأوجه، والعواقب الاقتصادية والاجتماعية والصحية المترتبة على جائحة ”كوفيد-١٩“، والتدخلات التي تخفف من المخاطر وتعزز قدرة السكان المعرضين لخطر كبير على الصمود أو التعافي يمكن أن تساعد على تحسين استجابتنا الطويلة الأجل للوباء والاستعداد بشكل أكثر فعالية لمواجهة الطوارئ الصحية العامة في المستقبل والتهديدات العالمية الأخرى.

في هذه الأوقات الصعبة تغير المشهد التمويلي بشكل كبير. فالصدمات الاقتصادية والمالية المرتبطة بكوفيد-١٩ مثل ارتباك الإنتاج الصناعي وانخفاض أسعار السلع الأساسية، تعطل النمو الاقتصادي وتهدد التنمية المستدامة. ولذلك، سيدي الرئيس، يجب أن يكون تمويل التنمية المستدامة محور استعدادنا وقدرتنا على الصمود. وفي الوقت الذي تسعى البلدان النامية إلى تلبية متطلبات الاستجابة للأزمة، فإن إيجاد حل قابل للتطبيق بشأن الديون أمر له أهميته الحيوية. وينبغي أن يلتزم الشركاء من البلدان المتقدمة النمو بالتعهدات الثمانية المتفق عليها لتمويل التنمية.

وأرجو اهتماما خاصا للدول الصغيرة والضعيفة في العالم. ويجب أن نسعى جاهدين إلى عدم ترك أحد يتخلف عن الركب، وإلى حماية كوكبنا وتعزيز السلام والازدهار، ومنع نشوب

النزاعات، والالتزام بالقانون الدولي، وبناء الثقة والعزم على إصلاح مؤسساتنا لكي تظل هيئات فعالة في خدمة شعوب العالم.

ولا يمكن تحقيق أي من ذلك دون وجود نظام متعدد الأطراف. ولا يمكننا أن نأمل في تحقيق أهدافنا كمجتمع دولي إلا من خلال تعددية الأطراف والعمل الجماعي والحوار. ولا يمكننا ضمان مستقبلنا إلا من خلال تنشيط الجهود المتعددة الأطراف. نحن بحاجة إلى التزام بتعددية أطراف جديدة.

وفي الختام، سيدي الرئيس، لا يفوتني أن أعرب عن التقدير للمساهمة القيمة للأمناء العامين الثمانية السابقين لما بذلوه من جهود كبيرة في تعزيز الولايات التي يوفرها أعضاء هذه المنظمة. ومن أميننا العام الأول، تريغف لي، إلى بان كي – مون وأنطونيو غوتيريش، تعرب سورينام عن تقديرها لما قدموه من خدمات للبشرية.

أشكركم.

المرفق ١٧

بيان السيد فنسنت بيروتا، وزير الخارجية والتعاون الدولي في جمهورية رواندا

معالي السيد أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة،

فخامة السيد فولكان بوزكير، رئيس الجمعية العامة الخامسة والسبعين للأمم المتحدة،

إنه لشرف عظيم أن أشارك في هذا الاجتماع الرفيع المستوى، ونحن نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لميثاق الأمم المتحدة. هذه لحظة للتأمل في إنجازات منظومة الأمم المتحدة، بينما نجدد التزامنا بالتطلعات التأسيسية لمنظمتنا.

واليوم، أكثر من أي وقت مضى، نحتاج إلى أمم متحدة أقوى وتعاون فعال للتغلب على الأزمات العالمية. والواقع أن جائحة فيروس كورونا قد سلطت الضوء على الطبيعة المترابطة للتهديدات العالمية. وقد أظهرت هذه الأوقات غير المستقرة مدى أهمية المؤسسات المتعددة الأطراف لصحتنا وأمننا وازدهارنا الجماعي. وفي هذا الصدد، ترحب رواندا باعتماد إعلان الأمم المتحدة ٧٥، الذي يشدد على ضرورة العمل معا لتعزيز التنسيق والحوكمة العالمية من أجل الصالح العام للأجيال الحالية والمقبلة.

ونحن نبدأ عقد الأمم المتحدة للعمل، يجب أن نواصل بناء شراكات استراتيجية لضمان وجود نظام متعدد الأطراف بتمويل كاف وموارد كافية. وسيساعدنا ذلك على التغلب على التحديات العالمية، مع تحقيق أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة.

ولهذا، تؤيد رواندا تأييدا تاما إصلاح الأمم المتحدة الذي بدأه الأمين العام من أجل جعل هذه المنظمة أكثر كفاءة في عملها، وأكثر شفافية في إدارتها وأكثر استجابة للأزمات. ويجب أن تتضمن عملية دعم وإصلاح تعددية الأطراف هذه صوتا أفريقيا قويا.

إن الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لميثاق الأمم المتحدة مناسبة للتكاتف وراء تعددية أطراف متجددة في مواجهة هذا الوباء، وإعادة تأكيد التزامنا بتحويل عالمنا إلى مكان أكثر ازدهارا وعدلا وإنصافا وسلما. وهي تذكرة بأننا نستطيع، بالعمل معا، أن نحل التحديات الحالية والمستقبلية، حتى في الأوقات المضطربة.

المرفق ١٨

بيان السيد أميري براون، وزير الخارجية وشؤون الجماعة الكاريبية في جمهورية ترينيداد وتوباغو

السيد الرئيس

إنه لشرف لي حقا أن أخاطب الجمعية العامة للأمم المتحدة لأول مرة في مناسبة بهذه الأهمية.

وأود في البداية، وبالنيابة عن حكومة وشعب جمهورية ترينيداد وتوباغو، أن أعرب عن أحر التهانئ لأسرة الأمم المتحدة بأسرها على بلوغ هذا المعلم الهام.

السيد الرئيس

قبل ثمانية وخمسين عاما، لم تصبح ترينيداد وتوباغو دولة مستقلة فحسب، بل انضممنا أيضا إلى أسرة الأمم هذه انطلاقا من إيمان راسخ بأن تعددية الأطراف هي الوسيلة الوحيدة التي يمكن من خلالها مواجهة التحديات العالمية وتحقيق السلام العالمي، فضلا عن التقدم الاجتماعي.

وإذ نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، تظل ترينيداد وتوباغو متمسكة بالمبادئ التوجيهية لميثاق الأمم المتحدة. ولئن كان من المهم حقا أن نعترف بطول عمر منظمتنا، فمن واجبنا أن نتجاوز مجرد الاحتفال الرمزي بسبب مقدم عقد العمل لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وفي حين نشيد بالإنجازات الهائلة التي حققتها منظومة الأمم المتحدة ونعترف بالخطوات التي تحققت على الصعيد العالمي، فإننا ندرك ضرورة البناء على هذه الإنجازات وتجهيز المنظمة لتحقيق أهدافها في مواجهة التحديات، التي لم يشهد العالم لها مثيلا.

والثناء على مختلف النجاحات التي حققتها الأمم المتحدة له ما يبرره، ولكن هذا يجب أن يقترن بالتحليل الذاتي اللازم من قبل المنظمة فيما يتعلق بالحالات التي لم تتحقق فيها التوقعات المشروعة. وفي هذا الصدد، فإن ترينيداد وتوباغو حازمة في التزامها بالتعاون مع الدول الأعضاء الزميلة في مواجهة هذه التحديات والتغلب عليها.

السيد الرئيس

ويجب على أممنا المتحدة أن تعمل بحماس للحفاظ على التركيز على أن يكون محورها الناس من أجل تلبية احتياجات كل فرد على نحو كاف. لقد أدت الآثار المتعددة الأبعاد لوباء ”كوفيد-١٩“ إلى تفاقم مواطن الضعف في الاقتصادات الجزرية الصغيرة النامية، مثل اقتصادنا.

وقد أبرز هذا الوباء الحاجة إلى استجابة قوية متعددة الأطراف لتحقيق هدف أساسي مشترك. وترينيداد وتوباغو يحدوها أمل وطيد في أن يؤدي العمل الجماعي اللازم لمكافحة الوباء إلى إعادة بث روح الشراكة العالمية، التي تميزت بها نشأة الأمم المتحدة.

السيد الرئيس

وفي هذه الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لمنظمتنا الموقرة، تؤكد ترينيداد وتوباغو من جديد التزامها الثابت بالأمم المتحدة، وتتطلع بتفاؤل إلى تقدمنا جماعيا في ضمان أن تسود تعددية الأطراف وألا يتخلف أحد عن الركب.

أشكركم.

المرفق ١٩

بيان السيد سردان دارمانوفيتش، وزير خارجية الجبل الأسود

عزيزي السيد الرئيس،

أصحاب السعادة،

السيدات والسادة،

يسرني أن أخاطبكم باسم الجبل الأسود في الاحتفال بهذا اليوبيل الهام – الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لتأسيس الأمم المتحدة. ولا شك أن قرار قادة العالم بعد الحرب العالمية الثانية بإنشاء منظمة عالمية جديدة يمثل أهم حدث في تاريخ العلاقات الدولية. وبعد التجارب المأساوية للحروب العالمية، قررت الدول أن تفتح صفحة جديدة في التاريخ وأن تنشئ منظمة جديدة تتناول الأمن الجماعي على مبادئ المساواة بين الدول والأمم، وحقوق الإنسان، وكرامتها، وتحسين نوعية الحياة للجميع.

إن الذكرى السنوية كهذه تتيح لنا فرصة للنظر إلى عملنا السابق والنجاحات المشتركة، وتقييم بعض أوجه القصور في أداء المنظمة، بل ولإعادة تأكيد التزامنا القوي بمبادئ الأمم المتحدة وأهدافها.

والأزمة الحالية غير المسبوقة التي سببها وباء ”كوفيد-١٩“ والدور الرائد للأمم المتحدة في تقديم المساعدة الطبية للبلدان في جميع أنحاء العالم وفي اتخاذ تدابير لمواجهة العواقب الوخيمة المتوقعة، تؤكد الدور الرئيسي للأمم المتحدة في الاستجابات العالمية.

وتوضح هذه الجائحة بجلاء أنه لا يمكن التصدي للتحديات العالمية بنجاح إلا من خلال العمل المشترك والمنسق من جانب جميع الدول. وهذه هي بالتحديد القيم العليا وفوائد تعددية الأطراف، التي تنعكس في الأمم المتحدة. وسأذكر حدثين تاريخيين من الماضي القريب – اعتماد خطة عام ٢٠٣٠ واتفاق باريس للمناخ – يشهدان على قوة الوحدة وإمكانات الأمم المتحدة لتكون عاملا للتغيير في عملية تشكيل مستقبلنا.

ولنا أن نفخر بالنتائج التي حققتها الأمم المتحدة والدول الأعضاء خلال السنوات الـ ٧٥ الماضية. وبوصفها أكبر مشروع سلام في التاريخ، أسهمت الأمم المتحدة في نزع السلاح، ومنع العديد من الصراعات، وبناء السلام وتقديم المساعدات الإنسانية في جميع أنحاء العالم. وبالنسبة للمدنيين في مناطق النزاع، تمثل الأمم المتحدة أملاً في حمايتهم من العنف، وتلبية احتياجاتهم الأساسية للبقاء على قيد الحياة.

وكان إنشاء الأمم المتحدة معلما بارزا في مجال حماية وتعزيز حقوق الإنسان والمساواة على الصعيد العالمي، وذلك باعتماد العديد من الوثائق التي تشكل الآن الدعامة الرئيسية للنظام الدولي لحقوق الإنسان. وفي قيامها بذلك، أكدت الأمم المتحدة من جديد أن أي شخص (الإنسان)

الذي يتمتع بحقوق عالمية ولا جدال فيها يجب أن يكون في قلب عالم جديد أكثر سلما وازدهارا، وأنه لا ينبغي التمييز أو الاضطهاد لأي شخص بسبب اختلافه.

واليوم، تشارك الأمم المتحدة في عدد من الأنشطة الرامية إلى تحسين الحالة الاجتماعية والاقتصادية للبشرية، سواء كانت مكافحة الجوع والفقر، أو تطعيم الأطفال، أو مكافحة تغير المناخ وحماية البيئة.

وانطلاقا من حقيقة أننا نتشاطر المصير نفسه على الكوكب الذي هو بيتنا المشترك، يجب أن نكافح معا لتحسين نوعية الحياة لجميع سكانه.

السيد الرئيس

يجب على الأمم المتحدة أن تحتفظ بدورها كمركز للنظام الدولي في القرن الحادي والعشرين. واليوم، إذ نواجه أزمة صحية، فضلا عن أزمات انعدام الثقة وتقويض المؤسسات الدولية، لا بد لنا أن نبذل جهودا إضافية لتعزيز الأمم المتحدة. فأمم متحدة قوية، تتسم بالكفاءة والشمول والشفافية، هي وحدها التي يمكنها الاستجابة للتحديات الحديثة في الوقت المناسب وبطريقة كاملة والإسهام في تحقيق رؤية مستقبل أفضل. إن عالم اليوم يختلف عن العالم الذي أنشئت خلاله الأمم المتحدة. ونحن بحاجة إلى نُهج وتحالفات جديدة مع المجتمع المدني والقطاع الخاص.

وأنا مقتنع بأن الأمم المتحدة قادرة على تحقيق تلك الأهداف، وسنكون مسؤولين عن رؤية المؤسسين. ونحن مدينون بذلك للأجيال القادمة.

السيد الرئيس

ما فتئ الجبل الأسود يلتزم التزاما قويا بالمبادئ والأهداف التي تقوم عليها الأمم المتحدة. وقد أثبتنا أننا شريك موثوق به طوال هذه السنوات، شريك يؤمن بصدق بفكرة تعددية الأطراف دون بديل، وهي ”في صميم“ الأمم المتحدة.

وأود أن أعرب عن امتناني لمنظومة الأمم المتحدة لدعمها المطلق للجبل الأسود في جميع جهودنا الإصلاحية. واليوم، يُعترف بالجبل الأسود كأحد عوامل السلام والاستقرار في المنطقة، وبلد يتمتع باقتصاد دينامي ورائد، ومرشح رئيسي لعضوية الاتحاد الأوروبي.

ويمكن للأمم المتحدة أن تعتمد على المزيد من الدعم القوي من الجبل الأسود.

أشكركم على حسن استماعكم.

المرفق ٢٠

بيان وزير الشؤون الخارجية والتعاون الأفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج في المغرب، ناصر بوريطة

[الأصل بالعربية]

أصحاب السعادة والفخامة،

السيد الرئيس،

السيد الأمين العام للأمم المتحدة،

السيدات والسادة،

تخلد منظمة الأمم المتحدة هذه السنة الذكرى الخامسة والسبعين لتأسيسها في ظروف مقلقة تدعو للشعور بالاستعجالية والمسؤولية. الاستعجالية، لأننا نعيش في سياق تفشي جائحة مميتة أدخلت مئات الآلاف من الأسر في حالة حداد، وأودت بملايين الناس إلى الفقر، ودمرت اقتصادات الدول وأنماط حياتها. كما كانت لها تداعيات غير مسبوقة على النظم الصحية وآليات الحماية الاجتماعية. فعلى بُعد عشر سنوات من الموعد المحدد لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ألا تشكل هذه الجائحة تهديدا لجميع مكاسب التنمية التي تحققت على مدار العقد الماضي؟

والمسؤولية ثانيا، إذ لا بد أن نستحضر بهذه المناسبة الآمال والتطلعات العريضة التي تعقدها شعوبنا بغية إرساء نظام دولي أكثر عدلا وإنصافا يعمه الوفاق بين الأمم وتسوده قيم التضامن والتآزر واحترام حقوق الإنسان؛ نظام تُعطى فيه الأولوية للتنمية البشرية المستدامة. إننا ملزمون أخلاقيا، رغم هذا الوضع غير المسبوق، بألا نخيب هذه الآمال، وذلك من خلال،

أولاً، مضاعفة الجهود لتحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر بحلول عام ٢٠٣٠، ومواصلة العمل لتنزيل الخطط المتفق عليها بخصوص القضايا المصيرية المرتبطة بالتغيرات المناخية ومكافحة الإرهاب، وتدبير الهجرة وغيرها.

ثانيا، إعادة الاعتبار للأمم المتحدة وتأهيلها للقيام بدورها كمجال لصنع التفاهمات والتوافقات الدولية، وأداة لبلورة الاستراتيجيات العالمية الهادفة إلى تعزيز السلم وتحقيق التنمية ونشر القيم الكونية.

السيد الرئيس

إن الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لتأسيس الأمم المتحدة ليس مجرد مناسبة لتهنئة الذات، بل هو دعوة صريحة للتفكير والتداول حول مدى استجابة المنظمة للمتغيرات

الدولية الراهنة وتحدياتها بهدف الارتقاء بفعاليتها وفاعليتها وتمكينها من تحقيق الأهداف التي أنشئت من أجلها.

إن المبادئ الخالدة الواردة في ميثاق الأمم المتحدة تترجم إيماننا العميق بأهمية المنظمة الدولية وجدواها كمرجعية جماعية وإطار لتضامن المجتمع الدولي الفعال والمتجدد أمام التحديات التي نواجهها في الوقت الراهن. لقد عبرت المملكة المغربية في العديد من المناسبات أنه من الواجب إعادة التفكير في ماهية العمل المتعدد الأطراف الذي يعاني من أزمة حقيقية يحتاج معها إلى بلورة مقاربات متجددة وتحديد مفاهيم توافقية قادرة على بعث روح جديدة للتعامل مع التحديات الآنية والمستقبلية، وتعزيز فاعلية المؤسسات الدولية.

وفي هذا الصدد، يشيد المغرب بجهود الأمين العام للأمم المتحدة وما أظهره من المبادرة والمثابرة خلال فترة جائحة ”كوفيد-١٩“، منوهين بدعوته لتكثيف الجهود من أجل منظمة أقوى وعمل متعدد الأطراف متجدد. كما نود بهذه المناسبة التأكيد على دعم المملكة المغربية للمبادرات التي أطلقها الأمين العام في هذا السياق.

لقد شكلت جائحة كوفيد -١٩ كاشفا مجسما للاختلالات التي تعيق تحقيق الهدف الأسمى لخطة التنمية المستدامة، ألا وهو محاربة التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية بناء على شعار لا نترك أحدا خلفنا. ولا سبيل أمام المجموعة الدولية لمواجهة تحديات جائحة كوفيد - ١٩ إلا بتجديد عملنا المشترك وإطلاق تحالف سياسي جديد قوامه منظومة أممية أكثر مرونة واستجابة، ونهجه التضامن والإنسان، وهدفه بناء عمل متعدد الأطراف يرتكز على النتائج ويروم تحقيق تطلعات الشعوب إلى تنمية مستدامة.

فلسنا بحاجة اليوم إلى نظام متعدد الأطراف فئوي يكرس مبدأ ومنطق تكتل بقدر ما نحن بحاجة إلى تعددية أكثر انفتاحا وأكثر فاعلية وبراغماتية، بعيدا عن منطق التكتل. إن بناء نظام متعدد الأطراف متجدد ومنصف لا يشكل في نظر المغرب ترفا - كما يعتقد البعض - بل هو ضرورة لضمان تعزيز التضامن الدولي الذي يجب أن يؤطر عالم ما بعد كوفيد - ١٩. فإذا كانت المملكة المغربية تعبر عن تقديرها لحصيلة عمل الأمم المتحدة، فإنها من منطلق غيرتها على الرسالة النبيلة للمنظمة الدولية تدعو إلى مزيد من الجهود والمساعي الجماعية للتعامل مع التحديات التي نواجهها وتفادي تداعياتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

وخلال خطابه أمام الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة، أكد صاحب الجلالة الملك محمد السادس أنه،

”واثق بأن منظمة الأمم المتحدة، التي ساهمت في حل العديد من الأزمات، قادرة على التدبير السلمي والحضاري للأوضاع الدولية الراهنة من خلال تفعيل إقامة هذا النظام، ولن يتم لها ذلك إلا بتمكينها من الوسائل الملائمة للمتطلبات الجيوسياسية للقرن الحادي والعشرين“.

السيد الرئيس،

إننا نعيش في ظرف دقيق، حيث أن كل قرار من قراراتنا سيكون له أثر على مستقبل الأجيال الحالية والقادمة. وانطلاقا من ذلك، نحتاج إلى منظمة قوية وذات مصداقية، وفي المقابل تحتاج منظمتنا لإرادتنا السياسية وإبداعنا حتى تتمكن من أداء دورها كمنبر كوني للحوار والعمل المشترك. ويجسد الإعلان الذي سنعتمده اليوم رغبتنا في تعزيز منظمتنا لمواجهة تحديات الغد من خلال وضع خارطة طريق تغطي ١٢ مجال عمل ذي أولوية، كما أنها تشكل تجسيدا قويا لكونية منظمة الأمم المتحدة كمقصد للتحديات العالمية وإطارا فاعلا للحوار ومنصة للعمل المبني على النتائج المتوخاة.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

المرفق ٢١

بيان السيد فيديريكو ألبرتو غونساليس فرانكو، وزير خارجية جمهورية باراغواي

[الأصل بالإسبانية]

أصحاب السعادة،

نحتفل اليوم بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لدخول ميثاق الأمم المتحدة حيز النفاذ. وتفخر باراغواي بمشاركتها في مؤتمر سان فرانسيسكو، وإسهامها تاريخيا في بناء مجتمع تتعايش فيه الأمم، على أساس احترام النظام الراسخ والكرامة والحقوق لجميع الناس. وفي هذا السياق، نبرز مشاركتنا في عمليات حفظ السلام على مدى العقود الماضية.

ولئن كانت المنظمة أبعد ما تكون عن الكمال، إلا أنها تمكنت وبطريقة لم يسبق لها مثيل من إنشاء هيكل قادر على التعامل مع حالات التوتر والصراع وسوء الفهم، برؤية إنسانية وتطلعية، مع وضع الناس في صميم عملها.

وإلقاء نظرة سريعة على السنوات الـ ٧٥ الماضية يتيح لنا لمحة عن التقدم الملحوظ في مجال السلام والأمن. ومع ذلك، لا تزال التحديات قائمة وتزداد. وبناء على ذلك، تعتقد باراغواي أن الوقت قد حان لإجراء تعديلات لتحديث الهيكل التنظيمي والوظيفي للأمم المتحدة على أساس تشاركي وديمقراطي وفقا للمبادئ التوجيهية لتعزيز السلام والازدهار وحفظ البيئة واستعادتها.

ومن المستحيل تخيل العالم اليوم بدون الأمم المتحدة. وهناك تحديات مشتركة، مثل تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والفقر والأمراض المعدية، لا يمكن حلها وحدها، ولكن معا من خلال تعددية الأطراف.

وتعكس هذه الذكرى نقطة تحول، بسبب جائحة ”كوفيد-١٩“ التي اختبرت النظام المتعدد الأطراف وقدرته على الاستجابة. ويجب أن تكون الجهود المبذولة لمعالجة تحديات ما بعد كوفيد-١٩ بروح خطة ٢٠٣٠، حتى لا يتخلف أحد عن الركب. وبغية تحقيق التنمية المستدامة التي نريدها، نعتقد أنه من الضروري الجمع بين النمو الاقتصادي والإدماج الاجتماعي وحماية البيئة بطريقة شاملة لضمان رفاه جميع الناس. وتؤكد جمهورية باراغواي من جديد التزامها بتلك الأهداف.

شكرا جزيلا.

المرفق ٢٢

بيان السيد علي كوليبالي، وزير خارجية جمهورية كوت ديفوار

[الأصل بالفرنسية]

سعادة السيد فولكان بوزكير، رئيس الدورة الخامسة والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة،

معالي السيد أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة،

أصحاب الفخامة رؤساء الدول والحكومات،

السيدات والسادة،

السيد الرئيس

بادئ ذي بدء، أود أن أرحب بعقد هذا الاجتماع الرفيع المستوى المكرس للاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة.

والواقع أن هذا الاحتفال يدعونا إلى التفكير بعمق في المستقبل الذي نريد أن نبنيه معا، مع الأمم المتحدة بوصفها المهندس الرئيسي.

ويرحب بلدي باعتماد الإعلان المتعلق بالاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، ويرى فيه فرصة ممتازة لإعادة تأكيد إيمانه بمركزية منظمتنا المشتركة والتزامه الثابت بتعددية الأطراف بوصفها إطارا متميزا لبناء عالم يسوده السلام والازدهار.

وإذ نستعرض الطريق الذي قطعناه منذ إنشاء الأمم المتحدة في ٢٦ حزيران/يونيه ١٩٤٥، في سان فرانسيسكو، أود أن أشارك في الإشادة بكل الرجال والنساء الذين تعلموا الدروس المستفادة من فظائع الحرب وساعدوا في إنشاء منظمة عالمية مكرسة للسلام وتقدم البشرية.

كما أشيد بجميع الموظفين في مقر الأمم المتحدة في نيويورك، وبأولئك الذين يعملون في أماكن أخرى من العالم، والذين، من خلال تضحياتهم الذاتية في العمل، يحافظون على شعلة الأمل في عالم مسالم، وهو شرط لا غنى عنه للرخاء المشترك.

السيد الرئيس

إن الأمم المتحدة، التي تستمد شرعيتها من عالميتها، تظل حجر الزاوية في الهيكل المؤسسي الدولي، الذي لا غنى عنه لتقدم البشرية.

وبينما تتعرض الأمم المتحدة لضغوط من المصالح المضادة وتثير العديد من التساؤلات، تظل كوت ديفوار في نظر المجتمع الدولي شهادة قوية على إسهامها الناجح في استعادة السلام وتوطيده.

والواقع أن بلدي، بفضل التعاون المثالي مع منظومة الأمم المتحدة بأسرها، قد وجد طريقه للعودة إلى السلام والاستقرار، وشرع بعزم في مسار فاضل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المعترف بها بالإجماع.

ونغتنم هذه الفرصة لنكرر الإعراب عن امتنان حكومة وشعب كوت ديفوار للأمم المتحدة، ومرة أخرى نحيي ذكرى الأفراد المدنيين والعسكريين في عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار، الذين قدموا التضحيات القصوى من أجل عودة السلام والاستقرار في كوت ديفوار.

يُحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة وسط أجواء جائحة فيروس كورونا. ونظرا لعواقبها المتعددة، كشفت هذه الأزمة الصحية عن هشاشة النظام الدولي وجعلت من الضروري، أكثر من أي وقت مضى، تعزيز أطر التعاون المتعددة الأطراف القائمة، وقبل كل شيء، وضع حلول مبتكرة للاستجابة للأزمات الصحية والأمنية والإنسانية.

وغني عن القول إنه يجب علينا أن نسعى إلى التفكير بصورة بناءة في إصلاح مؤسستنا المشتركة لكي تكون أكثر فعالية في مواجهة التحديات المعاصرة. ولا يمكن إنكار أن إصلاح الأمم المتحدة من أجل تقريبها من الشعوب لن يكون ممكنا إلا من خلال حوار شامل وبنّاء ومتكافئ يحترم الاختلافات.

السيد الرئيس

أصحاب السعادة،

السيدات والسادة،

أود أن أختتم بياني بالتأكيد مجددا على دعم كوت ديفوار الكامل للأمم المتحدة وأمينها العام، فضلا عن التزامها بقيم السلام والحوار والأخوة بين شعوب العالم وبازدهار منظمتنا المشتركة.

تحيا الأمم المتحدة وجهودها من أجل عالم من السلام والتقدم المستمر.

أشكركم على حسن استماعكم.

المرفق ٢٣

بيان السيد جاكوبا أ. س. أوليفا تيندرازاناريفيلو، وزير خارجية جمهورية مدغشقر

[الأصل بالفرنسية]

أصحاب السعادة،

السيدات والسادة،

يشرفني ويسرني أن أشارك في هذا الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة.

وأود أن أبدأ بالإعراب عن تضامن حكومة وشعب مدغشقر مع الأسر المكلومة بسبب وباء فيروس كورونا.

أصحاب السعادة،

السيدات والسادة،

في نهاية الحرب العالمية الثانية، كانت ولادة منظمتنا استجابة لرغبة جميع البلدان في التعاون من أجل السلام والأمن الدوليين.

وفي يوم الاحتفال هذا، نواجه تحديا رئيسيا جديدا، وباء عالمي يدعو إلى تجديد التزامنا بمبادئ المنظمة.

ويذكرنا كوفيد-١٩ بأن العمل معا أكثر أهمية من العمل بشكل فردي لتوفير حلول دائمة وفعالة للمشاكل المعاصرة الرئيسية.

ولهذا السبب، تشارك مدغشقر في الدعوة إلى تجميع القدرات والموارد والمبادرات، بهدف تحقيق قدر أكبر من التضامن في إدارة آثار الوباء.

والتهديدات العالمية الجديدة، بما فيها الجائحة، تتحدى التزامنا بتعددية الأطراف.

وإذ نحتفي بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء منظمتنا، ينبغي أن نتذكر أن عمل الأمم المتحدة غير مكتمل. وهذا صحيح فيما يتعلق بالتحديات المتصلة بأوجه عدم المساواة الاجتماعية والاقتصادية التي لا يزال العالم يواجهها اليوم.

وينطبق الشيء نفسه على حق الشعوب غير القابل للتصرف في تقرير المصير. وفي القرن الحادي والعشرين، لا تزال عملية إنهاء الاستعمار في بعض الدول الأعضاء في الأمم المتحدة

غير مكتملة، بسبب الانفصال التعسفي لجزء من أراضيها، مثل حالة مدغشقر مع جزرها في غلوريوسو – خوان دي نوفا، ويوروبا، وباساس دا إنديا.

ولذلك تدعو مدغشقر إلى وحدة متجددة بين جميع أعضاء الأمم المتحدة، على أساس قيم العدالة والتضامن والاحترام المتبادل، بروح المبادئ التي بنيناها معا.

فلنلتف حول ما يوحدنا – تعددية الأطراف وسيادة القانون الدولي – وننبذ ما يفرقنا، ولا سيما الأحادية وبقاء الأصلح. إن مستقبل منظمتنا على المحك.

تحيا الأمم المتحدة!

المرفق ٢٤

بيان السيد دومينيك راب، وزير الدولة للشؤون الخارجية وشؤون الكومنولث والتنمية في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

اليوم، ونحن نجدد التزامنا بالتصدي لتحدياتنا المشتركة، أذكر بدايات الأمم المتحدة.

قبل ٧٥ عاما، اجتمع ممثلون من ٥١ دولة في لندن. وأبدوا طموحات لبناء مجتمع عالمي خروجا من التجربة الحارقة لحربين عالميتين.

لكنها كانت أيضا بداية متجذرة في التفاؤل وتصميما على أن ”نحن الشعوب“ من شأنها أن تخلق مستقبلا أفضل لأنفسنا ولأطفالنا.

وعلى مدى السنوات الـ ٧٥ الماضية، حققت الأمم المتحدة أشياء كثيرة. فعززت التنمية والديمقراطية. ووطدت القيم العالمية وحقوق الإنسان، ولا سيما للنساء والفتيات. وحصنت المستضعفين. وأطعمت الجياع. وتفاوضت على التسويات السلمية ودعمت الاستقرار والمصالحة والتعمير في الأماكن التي هي في أشد الحاجة إلى ذلك.

كانت المملكة المتحدة هناك في البداية، ونحن مساهم رئيسي في الأمم المتحدة منذ ذلك الحين، حيث تمسكنا بمبادئها، وقدمنا الدعم السياسي والمالي والخبرة وقوات حفظ السلام أيضاً.

إن التزامنا بإنفاق ٠,٧ في المائة من إجمالي الدخل القومي على المساعدة الإنمائية الرسمية مكرس في القانون ويسمح لنا بدعم أهداف التنمية المستدامة.

وكعضو في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، نحن عازمون في التزامنا بالسلم والأمن الدوليين.

وكل جيل يجلب تحديات جديدة. لذلك، هناك الكثير الذي ينبغي القيام به. ولكننا نستطيع أن نتصدى لهذه التحديات، وأشيد بجهود الأمم المتحدة الدؤوبة لمعالجة الاضطراب غير المسبوق والأثر الإنساني جراء جائحة كوفيد-١٩. وقد أبرزت هذه الجائحة مدى تشابك مصائرنا، وأعتقد أن واجبنا الأخلاقي دعم المتضررين من ذلك الوباء، إلى جانب فرصة التعاون في بناء مستقبل أكثر اخضرارا وأكثر استدامة.

ونحن نعلم أنه عندما نتكاتف معا، يمكننا التغلب على أصعب التحديات وتحقيق أكثر الأشياء المذهلة.

وما من مجال أكثر حاجة إلى هذا التعاون من تغير المناخ، وتفخر المملكة المتحدة باستضافتها للمؤتمر السادس والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المعنية بتغير المناخ (COP26) الذي يعقد في غلاسكو في العام المقبل.

ومع هذه التحديات التي تنتظرنا، يسعدني أن تستضيف المملكة المتحدة الأمين العام في كانون الثاني/يناير.

وسنحيي الذكرى السنوية الأولى لأول اجتماع للجمعية العامة للأمم المتحدة ولمجلس الأمن، وكلاهما عقد في لندن. وسنحرص على أن يكون ذلك إشادة مناسبة بكل ما حققناه معا، وسنضاعف التزامنا بالارتقاء إلى مستوى التحديات التي تنتظرنا.

المرفق ٢٥

بيان السيد موتيغي توشيميتسو، وزير خارجية اليابان

السيد الرئيس، أصحاب السعادة،

انقضي خمسة وسبعون عاما منذ إنشاء الأمم المتحدة. وقد تغير العالم بشكل كبير. والأزمات التي يتعين علينا مواجهتها، من خلال تعددية الأطراف، تتوسع في تنوعها ونطاقها. وكوفيد-١٩ مثال على ذلك. إن الدور الحاسم للأمم المتحدة في توحيد المجتمع الدولي لم يكن أبدا أكثر ضرورة.

ونحن، الدول الأعضاء، لا يمكن أن نشعر بالرضا عن الوضع الراهن. بل إن علينا أن نتخذ خطوات جادة، بالتنسيق الوثيق مع منظمات الأمم المتحدة، لإصلاح الأمم المتحدة لمرحلة ما بعد كوفيد-١٩. والأمين العام غوتيريش يقود الجهود الرامية إلى جعل الأمم المتحدة أكثر فعالية. وتريد اليابان أن ترى هذا الإصلاح يحرز تقدما أكبر هذا العام. وفي هذا الصدد، فإن إصلاح نظام الأمم المتحدة الإنمائي أمر بالغ الأهمية للتأكد من أن أضعف الفئات لن يتخلف عن الركب.

ومن أجل أمم متحدة أقوى، لا يمكن لإصلاح مجلس الأمن أن ينتظر أكثر من ذلك. ويؤسفني أن أقول إن النظام الذي صمم قبل خمسة وسبعين عاما لا يفي تماما بمقاصد الميثاق. وإنني على اقتناع بأن الدول الأعضاء التي لديها القدرة والاستعداد لتولي المسؤوليات الرئيسية ينبغي أن تشغل مقاعد في مجلس الأمن الموسع. وعندئذ فقط سيعود المجلس كجهاز فعال وتمثيلي. واليابان على استعداد تام للاضطلاع بهذه المسؤوليات بوصفها عضوا دائما في مجلس الأمن، وللإسهام في ضمان السلام والاستقرار في العالم. وفي الإعلان بشأن هذا الاجتماع الرفيع المستوى، نلتزم ببث حياة جديدة في المناقشات المتعلقة بإصلاح المجلس. وبغية الوفاء بهذا الالتزام واتخاذ خطوة إلى الأمام، أدعو جميع الدول الأعضاء إلى إطلاق مفاوضات قائمة على النص.

السيد الرئيس

يصادف هذا العام أيضا الذكرى السنوية الخامسة والسبعين للقصف الذري لهيروشيما وناغازاكي. وعلينا أن نضع في اعتبارنا أن الأمم المتحدة قد تأسست ”لإنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب“. واليابان لا تدخر جهدا في تحقيق هذا الهدف في المستقبل. المستقبل الذي نصبو إليه. دعونا نبنيه معا.

أشكركم.

المرفق ٢٦

بيان السيد دنيس رونالدو مونكادا كوليندريس، وزير خارجية جمهورية نيكاراغوا

[الأصل بالإسبانية]

معالي السيد أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة،

سعادة السيد فولكان بوزكير، رئيس الجمعية العامة في دورتها الخامسة والسبعين،

السيدات والسادة ممثلو الدول الأعضاء،

أرجو أن تتفضلوا بقبول تحيات شعب نيكاراغوا والرئيس القائد دانييل أورتيغا سافيدرا ونائب الرئيس روساريو موريلو.

ونعرب عن تضامننا وتعازينا لجميع الأسر التي عانت من هذا الوباء الذي يؤثر على البشرية جمعاء، والذي يجب أن نتغلب عليه من خلال الوحدة والتعاون بين شعوب العالم ونحن نحتفل بالذكرى الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة.

وقد أبرز الوباء الحاجة إلى إنشاء نظام اقتصادي دولي جديد يقوم على الإدماج والإنصاف والعدالة، مع إعطاء الأولوية للصحة كحق عالمي للبشرية، مطالباً بأن تتاح الموارد المخصصة للحرب بدلاً من ذلك من أجل الحياة والسلام.

ويجب أن تركز الأمم المتحدة على رفاه البشر. وترفض نيكاراغوا تسييس منظومة الأمم المتحدة، الذي تروج له الولايات المتحدة أساسا، التي تسعى إلى تحويل أجهزتها إلى أداة لخدمة المصالح الإمبريالية بغية زعزعة استقرار البلدان التي لا تخضع لمخططاتها. إننا نرفض تسييس مجلس حقوق الإنسان، وتقاريره الكاذبة وقراراته الانفرادية التي تفتقر إلى الموضوعية ضد شعبي نيكاراغوا وفنزويلا.

ونيكاراغوا تدين العدوان الذي عانى منه شعب كوبا الكريم من خلال الحصار الاقتصادي والسياسي والتجاري الوحشي. ونؤكد من جديد تضامننا المستمر مع الرئيس ميغيل دياس – كانيل، والجنرال راؤول كاسترو، وإرث فيدل كاسترو.

ونكرر دعمنا الثابت لجمهورية فنزويلا البوليفارية الشقيقة وحق رئيسها الشرعي الرفيق نيكولاس مادورو، في الامتثال لدستورها في جميع الأوقات.

ويجب أن تتوقف فورا التدابير القسرية الانفرادية غير القانونية ضد شعوبنا، ولا سيما ضد نيكاراغوا. وفي غضون ذلك، وفي إطار ذلك النموذج العالمي غير العادل والمنحرف، تواصل

نيكاراغوا تنفيذ سياسات عامة تركز على رفاه الأسر النيكاراغوية، بما يضمن تنميتها وسلامها واستقرارها. إن السياسات القسرية والعدوانية التي يطبقها الإمبرياليون تشكل العقبة الحقيقية أمام القضاء على الفقر والنهوض بالتنمية المستدامة.

وتستند خطة عام ٢٠٣٠ إلى مبدأ العالمية. ولذلك، من واجبنا الجماعي أن لا نترك وراءنا أحدا، بما في ذلك حكومة وشعب تايوان، ممن لهم الحق في المشاركة في تنفيذ الخطة. وتايوان مستعدة وقادرة على المشاركة والمساهمة في برامج الأمم المتحدة من أجل رفاه البشرية.

إننا نعيش في أزمنة تاريخية معقدة ولن نتمكن إلا معا من القضاء على الجوع والفقر والتصدي للتهديد الوجودي لتغير المناخ، الذي لا يزال يشكل تهديدا كامنا نتيجة للرأسمالية الجامحة. ويجب علينا أيضا أن نواصل جهودنا العالمية لصالح الهجرة المنتظمة والآمنة والمنظمة.

ونحن على يقين من أن شعوب العالم ستمضي قدما، بقوة وأمل، في بناء نظام عالمي جديد يقوم على العدل والإنصاف وتعددية الأطراف، لضمان السلم والأمن الدوليين من أجل الصالح العام وفقا لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

شكرا جزيلا.

المرفق ٢٧

بيان السيد عبد اللطيف بن راشد الزياني، وزير خارجية مملكة البحرين

[الأصل بالعربية]

بسم الله الرحمن الرحيم

يسرني أن أعرب عن التهنئة الخالصة لشعوب العالم بمناسبة احتفال الأمم المتحدة والعالم أجمع بمرور ٧٥ عاما على تأسيس هذه المنظمة المهمة، التي أثبتت خلال السنوات الماضية أهمية التعاون الدولي في معالجة القضايا العالمية الحيوية، ومواجهة التحديات السياسية والأمنية والاقتصادية والتنموية، وإشاعة الأمن والسلم والازدهار من أجل خير البشرية جمعاء.

كما يسرني أن أعرب عن تقدير مملكة البحرين للجهود المخلصة التي تبذلها الأمم المتحدة، مشيدين بالدور البناء الذي تقوم به وكالاتها وهيئاتها في مختلف المجالات والميادين، وما تقدمه من دعم ومساندة لدول العالم من أجل تنفيذ خططها وبرامجها التنموية.

ونحن في مملكة البحرين نستمد توجيهات جلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك مملكة البحرين، لتعزيز العمل المشترك والتعاون البناء مع منظمة الأمم المتحدة لتحقيق أهداف الحكومة الموقرة برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة، رئيس الوزراء، وبدعم ومساندة من صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد نائب القائد الأعلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء، ملتزمين دائما بميثاق الأمم المتحدة وأهدافه السامية.

ويسرنا أن نعرب عن التقدير للعلاقة الوثيقة بين مملكة البحرين والأمم المتحدة، مؤكدين التزامنا بالعمل الجاد والمتواصل والشراكة الدائمة مع الأمم المتحدة ومنظماتها ووكالاتها ومكاتبها، والمشاركة الفاعلة لمملكة البحرين في البرامج والمشاريع التي تتبناها، التزاما منا بما ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة والمبادئ الإنسانية النبيلة التي قامت عليها هذه المنظمة.

إن مملكة البحرين تسعى إلى العمل على تحقيق مقاصد وأهداف ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، ومن بينها رفع مستويات المعيشة وتهيئة البيئة الملائمة لتحقيق التقدم والتنمية في المجالين الاقتصادي والاجتماعي. والمملكة، في طور تحديث وثيقة إطار الشراكة الاستراتيجية مع الأمم المتحدة، ليصبح إطارا للتعاون الاستراتيجي والتنمية المستدامة، ويتوافق أيضا مع برنامج عمل الحكومة الجديد وقرارات الأمم المتحدة. وسيكون هذا الإطار الأول من نوعه في المنطقة. وقد تلقت مملكة البحرين طلبات للانضمام والتوقيع على الاتفاق المحدث من ست وكالات أممية تضاف إلى الوكالات الستة عشر المشاركة.

وفي إطار اهتمام مملكة البحرين بالإنسان، باعتباره محور التنمية وهدفها الرئيس، تواصل الحكومة جهودها لتحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وتعزيز استدامة المسيرة التنموية الشاملة، آخذين في الاعتبار التحديات والصعوبات المتعددة. وقد استطاعت الوزارة تضمين ما يعادل ٧٨ في المائة من غايات أهداف التنمية المستدامة في برامج عمل حكومة المملكة.

إن مملكة البحرين تثمن عاليا الجهود المخلصة التي تقوم بها مكاتب الأمم المتحدة وهيئاتها التي تتخذ من مملكة البحرين مقرا لها، وقد برهنت دائما كفاءتها وقدرتها الكبيرة على تقديم المساعدة الفنية الكاملة لكافة الوزارات والهيئات الرسمية في المملكة.

إن مملكة البحرين تعرب عن تقديرها لدور الأمم المتحدة في تحقيق التعاون بين الأمم والشعوب وحل النزاعات بالطرق السلمية. وفي هذا الإطار، ترحب المملكة بمبادرة الميثاق العالمي الجديد التي أطلقها الأمين العام بهدف إنشاء نظام عالمي أكثر إنصافا ويضمن المساواة على المستوى العالمي. ونؤيد دعوته إلى المشاركة الكاملة والشاملة والمتساوية في عمل المؤسسات الدولية.

ختاما، تعلق مملكة البحرين آمالا كبيرة على دور الأمم المتحدة، حاضرا ومستقبلا، في توفير البيئة العالمية المحفزة لمعالجة القضايا الحيوية لمجتمع عالمي آمن ومستقر ومزدهر، والبحث عن حلول علمية وعملية مبتكرة تفتح أمام المجتمع الدولي المجال لتحقيق أهدافه السامية بشراكة دولية فاعلة تتضافر فيها الجهود الدولية لتحقيق الأمن والسلم الدوليين.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

المرفق ٢٨

بيان السيد أمين أبا سيديك، وزير الخارجية والتكامل الأفريقي والتشاديين بالخارج في جمهورية تشاد

[الأصل بالفرنسية]

السيد الرئيس

رؤساء الدول والوفود،

الأمين العام،

رئيس مجلس الأمن,

رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

رئيس محكمة العدل الدولية،

كان مارشال تشاد إدريس ديبي إتنو، رئيس جمهورية تشاد، رئيس الدولة، يود أن يخاطب هذه الجمعية الموقرة شخصيا لكنه لم يتمكن من ذلك. وقد أمرني أن أنقل هذه الرسالة إليكم.

”يسرني حقا أن أخاطب هذه الجمعية الموقرة التي اجتمعت للاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، تحت شعار: ”المستقبل الذي نريد، الأمم المتحدة التي نحتاج: إعادة تأكيد التزامنا الجماعي بتعددية الأطراف“.

وهذه فرصة لنا لكي نشيد بالإنجازات العظيمة للأمم المتحدة، ولكن أيضا للتفكير في الطريق إلى الأمام والإجراءات التي يتعين اتخاذها لمواجهة التحديات العديدة التي لا تزال على طريق تنفيذ وعود ميثاق الأمم المتحدة – أساس منظمتنا المشتركة.

والواقع أنه قبل ٧٥ عاما، أنشئت الأمم المتحدة لشعوب العالم، لكي ”تنقذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب ...“ من خلال نظام دولي يقوم على القانون وحقوق الإنسان والمساواة في السيادة بين الأمم، والحق في تقرير المصير، واحترام الاستقلال، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، وفقا لمبادئ العدالة والقانون الدولي، واستخدام المؤسسات الدولية لتعزيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي لجميع الشعوب.

وبعد مرور ٧٥ عاما، نرحب بحقيقة أن الأمم المتحدة نجحت في إنقاذ العالم من عذابات الحروب المدمرة على نطاق عالمي، وبالتالي إنقاذ أرواح مئات الآلاف من البشر وتخفيف المعاناة الإنسانية، من خلال الدبلوماسية الوقائية والوساطة وحفظ السلام وبناء السلام والأنشطة الإنسانية والإنمائية.

ونود أن نغتنم هذه الفرصة لنشيد بالتقدم الكبير المحرز في مجالات حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين وحقوق الطفل والحصول على التعليم والبيئة ومكافحة الأمراض، التي يمكن أن تعزى إلى الأمم المتحدة بوصفها المحفز.

ومع ذلك، من المهم التأكيد على أن الأمم المتحدة بعد ٧٥ عاما من إنشائها، لم تف بالوعود الواردة في الميثاق.

السيد الرئيس

لا تزال الصراعات المسلحة المميتة تحصد الضحايا حتى يومنا هذا في أجزاء كثيرة من العالم، ولا سيما في البلدان النامية، التي هي الأكثر ضعفا في هيكل النظام الدولي.

علاوة على ذلك، لا يزال الملايين من الناس في جميع أنحاء العالم يعانون بشكل كبير من العلل التي أنشئت الأمم المتحدة لمعالجتها. بالإضافة إلى الصراعات المسلحة المميتة ذات العواقب الاجتماعية والاقتصادية المدمرة، والفقر والجوع وعدم المساواة، وويلات تغير المناخ، والإرهاب والتطرف العنيف والقومية المنبعثة، وكراهية الأجانب والتوترات الجيوسياسية، وما إلى ذلك، والتي تشكل تحديات بالنسبة لنا جميعا، وللأمم المتحدة في المقام الأول.

ومصداقية تعددية الأطراف، التي نلتزم بها جميعا، ستتوقف على قدرة الأمم المتحدة على إدارة هذه التهديدات الوجودية وحلها. لقد وضعت شعوب العالم آمالها في الأمم المتحدة، التي لا تزال هي الإطار بامتياز للتبادل والتفكير والعمل الجماعي في محاولة لإيجاد حلول لمشاكل البشرية. ولذلك، فإننا مضطرون إلى ألا ندخر جهدا في تلبية تطلعات شعوب العالم.

وسيتطلب ذلك التزاما متجددا باستمرار، وتصميما لا يفتر، وعملا جماعيا أكثر نشاطا في تنفيذ الأهداف المحددة، في إطار الأمم المتحدة، ولا سيما خطة عام ٢٠٣٠، وخطة عمل أديس أبابا، واتفاق باريس.

وعلى سبيل المثال، فإن خطة عام ٢٠٣٠، التي أثارت الكثير من الآمال عند اعتمادها، لم تحقق توقعاتنا المشروعة. والفجوة كبيرة بين الالتزامات المتعهد بها والعمل على أرض الواقع، لا سيما في أفريقيا.

ولهذا السبب، كان من الملح للغاية، ونحن نحتفل بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، أن نبذل قصارى جهدنا لضمان نجاح خطة التنمية للبشرية جمعاء، لأنها أنسب أداة للوفاء بوعود الميثاق والهدف النهائي المتمثل في عدم ترك أحد يتخلف عن الركب.

وما زلنا مقتنعين بأنه لا يزال هناك متسع من الوقت للعمل على التعجيل بتنفيذ أهدافها السبعة عشر – ونجاحها واجب أخلاقي ومسؤوليتنا.

السيدات والسادة،

إن قدرة الأمم المتحدة على الوفاء بوعودها تتوقف أيضا على إصلاحها. ومن شأن الإصلاح أن يكيفها لتلائم عالم اليوم ويسمح لها بتقديم استجابات كافية على نحو أفضل للأسباب الجذرية للويلات السابقة الذكر، التي تسبب مزيدا من الضرر في البلدان النامية ذات القدرات المحدودة. وكل هذه التحديات المتبقية تتطلب التزام الجميع بميثاق الأمم المتحدة وتعزيز تعددية الأطراف. كما أنها تدعو الدول إلى التزام متجدد وعمل جماعي أقوى من خلال زيادة التعاون الدولي، مع اتخاذ إجراءات إنمائية قوية وهادفة تساعد الدول الضعيفة والبلدان النامية غير الساحلية وأقل البلدان نموا والبلدان الجزرية الصغيرة النامية.

وتحقيق أهداف الأمم المتحدة يتطلب أيضاً تعزيز الجهود الجديرة بالثناء التي بذلت بالفعل، أي فيما يتعلق بالشراكات مع المنظمات الإقليمية. ونغتنم هذه الفرصة لنشيد مرة أخرى بالشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، التي تمكننا من العمل معا لتحقيق الأهداف المشتركة.

إن زيادة الجهود المبذولة لمنع نشوب النزاعات وبناء السلام لن تنقذ الأرواح فحسب، بل ستركز أيضا على الموارد بشكل أفضل حيثما تشتد الحاجة إليها. وبالمثل، فإن الولايات التي تتكيف بشكل أفضل مع عمليات السلام ستعزز فعاليتها، امتثالا للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بطبيعة الحال.

وفي الختام، أود أن أكرر التزام بلدي بالأهداف والمبادئ المحددة في ميثاق الأمم المتحدة والعمل بلا كلل لتحقيقها.

أشكركم.

المرفق ٢٩

بيان السيد بيدرو برولو فيلا، وزير خارجية جمهورية غواتيمالا

[الأصل بالإسبانية؛ وقدم الوفد الترجمة الإنكليزية]

تقر غواتيمالا، كعضو عضو مؤسس في الأمم المتحدة، بأن هذه هي الآلية المركزية الأكثر تمثيلا للحوار ووضع المعايير التي لدينا كمجتمع دولي، وأننا يجب أن نهنئ أنفسنا على هذه السنوات الـ ٧٥ من وجودها.

والأمم المتحدة رافقت العالم لمواجهة مختلف الأزمات والحروب والتحديات من جميع الأنواع، لكن الوباء الحالي الذي تسبب فيه كوفيد-١٩ هو أكبر حالة طوارئ تواجهها البشرية، والتي سلطت الضوء أيضا على الثغرات والمشاكل الاجتماعية والاقتصادية في بلداننا. إنه وقت مهم للتفكير فيما إذا كان من الضروري مراجعة أنفسنا كدول لإجراء تغييرات عميقة على هذه المنظمة لجعلها أكثر مرونة وفي خدمة الأطراف الحقيقية، وأعني أضعف فئات السكان.

ويجب أن نضاعف التزامنا ونعزز منظومة الأمم المتحدة، لكي نستعيد الثقة ونتمكن من مواجهة التحديات المشتركة الناشئة، وإنجاز مقاصد ميثاق المنظمة.

وندعو أنفسنا إلى مضاعفة الجهود من خلال التعاون الاستراتيجي وتوجيهه إلى حيث تشتد الحاجة إليه، مما يحول دون مركزية الموارد في الجوانب الإدارية في منظومة الأمم المتحدة، في المقر أو في المكاتب القطرية على السواء.

ومن المناسب التأكيد على أن غواتيمالا قد أسهمت في ركائز هذه المنظمة، واسمحوا لي أن أبرز ما يلي:

في ركيزة السلام والأمن، نحبذ تعزيز الدبلوماسية الوقائية. وما زلنا ندعم مختلف بعثات عمليات حفظ السلام بالرجال والنساء. وتؤكد غواتيمالا موقفها مجددا وتصدق على ضرورة ألا تستخدم أسلحة الدمار الشامل تحت أي ظرف من الظروف.

وفي ركيزة التنمية، نقوم بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وسنقدم في العام المقبل تقريرنا الطوعي الوطني الثالث. وندرك أنه بمضاعفة جهودنا المشتركة يمكننا الوفاء بخطة عام ٢٠٣٠ وجدول أعمال أديس أبابا واتفاق باريس.

وفي ركيزة حقوق الإنسان، نبرز أهمية عدم إغفال مفهوم عالمية حقوق الإنسان، ويجب أن نعمل متحدين، وأن نعزز المساواة في الوصول إلى الفرص للجميع. ونكرر تأكيد جهودنا للامتثال للاحترام العالمي والفعال للحقوق والحريات الأساسية لجميع الشعوب.

ونؤكد مجددا على ضرورة كسر العزلة بين الركائز لتحقيق نهج متماسك ومتكامل لعمل المنظمة، نهج يقر بأن السلام والأمن والتنمية وحقوق الإنسان مترابطة ويعزز بعضها بعضا.

ونؤكد من جديد التزامنا بتعددية الأطراف. ونحن مقتنعون بدور الأمم المتحدة في صياغة مستقبل شامل ومستدام للأجيال المقبلة. إنهم يعولون علينا

شكرا جزيلا.

المرفق ٣٠

بيان السيد عبد العزيز كاميلوف، وزير خارجية جمهورية أوزبكستان

الأمين العام الموقر،

الموقر رئيس الجمعية العامة،

السيدات والسادة،

نحتفل هذا العام بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة. وبفضل هذه المنظمة، يمكننا توحيد الجهود المشتركة في معالجة أصعب الاختبارات التي تؤثر على مصالح البشرية جمعاء وبعض البلدان والمناطق. وقيادة الأمم المتحدة في مكافحة جائحة فيروس كورونا وعواقبها قد أثبتت مرة أخرى الحاجة إلى التعاون الوثيق وإلى اتباع نهج متعدد الأطراف للتغلب على المشاكل المشتركة.

واليوم، دخلت أوزبكستان بعزم مرحلة الجودة في تطورها. لقد حققنا نتائج هامة من خلال اتباع سياسة خارجية منفتحة وعملية وبناءة. ويجري تنفيذ المسار الجديد لرئيس أوزبكستان، السيد شوكت ميرضيائيف، على نحو نشط من حيث تعزيز الثقة السياسية والتفاهم المتبادل في وسط آسيا.

وما فتئ بلدنا يؤدي دورا هاما في تعزيز جهود الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بهدف وضع حد للحرب في أفغانستان المجاورة. ونتيجة للجهود العميقة، هناك الآن فرصة حقيقية لمواصلة بناء الدولة الأفغانية سلميا ومن حيث الانتعاش والاقتصاد والمجال الاجتماعي.

لقد حفلت السنوات الثماني والعشرون من التعاون البناء بين أوزبكستان والأمم المتحدة بأحداث هامة. ونواصل التنفيذ الفعال لأهداف التنمية المستدامة باتخاذ تدابير للتغلب على الفقر وتحسين الرفاه الاجتماعي للسكان، وضمان المساواة بين الجنسين وحرية التعبير، وحماية البيئة والتغلب على عواقب تغير المناخ.

ومن بين عدد من المبادرات الرئيسية التي نعتزم المضي قدما وتنفيذها عمليا، أود أن أؤكد على وضع اتفاقية دولية بشأن حقوق الاستخدام والترويج لمشروع قرار للجمعية العامة لإعلان منطقة بحر آرال منطقة للابتكارات والتكنولوجيات الإيكولوجية.

وتعتزم أوزبكستان بشدة مواصلة إسهامها في أنشطة الأمم المتحدة بهدف تنفيذ جدول الأعمال الدولي عمليا.

السيدات والسادة،

اسمحوا لي، باسم قيادة أوزبكستان وشعبها بأسره، أن أهنئ جميع المشاركين في حدث اليوم بمناسبة الذكرى الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، وأتمنى لكم ولأسركم دوام الصحة والنجاح والرفاه.

أشكركم على حسن استماعكم.

المرفق ٣١

بيان السيد تيتي أنطونيو، وزير العلاقات الخارجية في جمهورية أنغولا

السيد الرئيس

أصحاب السعادة،

المندوبون الموقرون،

السيدات والسادة،

إنه لشرف عظيم أن نشارك في الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة. ونحن نؤيد تماما الإعلان المشترك، الذي يسلط الضوء على العديد من المسائل التي نعتبرها حاسمة بالنسبة لاستقرار وتنمية جميع بلدان العالم، وأهمية تعددية الأطراف بوصفها السبيل الأمثل لحل مشاكلنا وضمان عالم أكثر ازدهارا وأمانا وإنصافا.

السيد الرئيس

للأسف، منذ إنشاء هذه المنظمة القيمة، لا تزال بلدان كثيرة تعاني من الفقر والجوع وعدم المساواة الاقتصادية. وتسهم تلك العوامل في زيادة الصراعات المسلحة، والمتطرفين الدينيين والإثنيين، والتشريد القسري لمجتمعات بأكملها. وتنتشر هذه الظواهر في أجزاء كثيرة من العالم، لا سيما في أفقر البلدان وأقلها نموا، التي لا تزال في كثير من الأحيان تعالج عواقب العوامل الداخلية والخارجية.

وفي هذا الصدد، يجب أن نغتنم هذه المناسبة لتسليط الضوء على بعض النقاط التي نعتقد أنها ضرورية وينبغي النظر فيها ونحن نمضي قدما من أجل جعل منظمتنا أكثر أهمية وأفضل استعدادا لمواجهة التحديات الحالية والحروب في المستقبل في عالم ما بعد الوباء.

وعلينا أن نتجنب انعدام الثقة بين الشعوب باستخدام جميع الوسائل والموارد المتاحة لتعزيز الحل السلمي للصراعات، على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة. وتؤمن جمهورية أنغولا بمبادئ الميثاق، لكن لا بد من تنفيذ تغييرات هيكلية هامة. وأحد هذه التغييرات إصلاح مجلس الأمن الذي طال انتظاره، والذي ينبغي أن يعكس الواقع الحالي للنظام الدولي. ونؤكد من جديد المطالب الواردة في توافق آراء إزولويني بشأن إصلاح مجلس الأمن، حيث تحصل أفريقيا على مقعدين دائمين وخمسة مقاعد غير دائمة تتمتع بكامل الحقوق والامتيازات.

السيد الرئيس

ثمة تغيير آخر وثيق الصلة في رأينا يتعلق بتحسين التركيز على الموارد وإعادة توجيهها نحو شراكات أكثر فعالية لضمان استجابات أكثر فعالية وشمولا للتحديات المعقدة التي تواجهها مجتمعاتنا. ويصبح ذلك أكثر أهمية الآن، حيث يتعين علينا أن نتعامل مع عواقب الوباء غير المتوقع، الذي أودى بحياة العديد من الضحايا الأبرياء في جميع أنحاء العالم.

علاوة على ذلك، وعلى الرغم من هذا الوباء والحاجة إلى التعاون والتضامن لمعالجة الأزمات الصحية، فإن التركيز الأكبر على الشراكة ينبغي أن ينطبق أيضا على المنازعات السياسية والعسكرية. إن إعادة الهيكلة الجيوسياسية الحالية تدعو إلى القلق، ونحث بقوة من لديهم الوسائل للتأثير على هذه التوجهات على اختيار الدبلوماسية الوقائية والوساطة لمنع تصعيد وتكرار الأعمال العدائية التي تؤجج الأيديولوجيات المتطرفة والتطرف العنيف في أجزاء كثيرة من العالم.

وأخيرا، نشدد على أهمية دعم جهود الأمم المتحدة لحماية كوكبنا والتخفيف من حدة التهديد الخطير الذي يشكله تغير المناخ. وما لم نبذل جهدا منسقا وأكثر تصميما لحماية كوكبنا وواصلنا استنفاد موارده الطبيعية دون مراعاة أثر ذلك على البيئة، ستنشأ الصراعات في المستقبل بسبب تشريد المجتمعات المحلية على أساس التحديات المتصلة بالمناخ، مثل الجفاف والتصحر ونقص الأغذية ونقص المياه وحرائق الغابات، في جملة أمور.

وفي هذا الصدد، سيدي الرئيس، فقد وضع الرئيس خواو مانويل غونسالفيس لورينسو إصلاحات سليمة للحد من اعتمادنا على النفط وحماية التنوع البيولوجي الغني لبلدنا للأجيال القادمة.

وأود أن أختتم بياني مغتنما هذه الفرصة لأشيد بمعالي السيد أنطونيو غوتيريش، الأمين العام للأمم المتحدة، على كل جهوده في تعزيز السلام والتنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، نتعهد بأن نظل شريكا نشطا في جهوده لإصلاح ركيزة السلام والأمن والتزامه بتحسين قدرة الأمم المتحدة على الوفاء بولايتها من أجل إجراء إصلاح حاسم يزيد من أثر حفظ السلام.

أشكركم.

المرفق ٣٢

بيان السيد محمد عبد الله الحضرمي، وزير خارجية الجمهورية اليمنية

[الأصل بالعربية]

السيد رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة،

السيد الأمين العام للأمم المتحدة،

يأتي احتفالنا اليوم بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لتأسيس الأمم المتحدة في ظل تحديات سياسية واقتصادية وإنسانية كبيرة. وفي ظل هذه التحديات التي يشهدها عدد من دول العالم، ومن بينها بلادي، اليمن، ظهرت جائحة كوفيد-١٩ لتشكل تحديا عالميا جديدا أثر على كل مناحي حياتنا وأكد، أكثر من أي وقت مضى، أن الأمم المتحدة والدبلوماسية المتعددة الأطراف لم تعد خيارا، وإنما أصبحت ضرورة لا غنى عنها.

لقد كانت الجمهورية اليمنية من أوائل الدول التي انضمت إلى الأمم المتحدة. وكان لهذه المنظمة ووكالاتها المتخصصة دورا بارزا، ولا يزال، في دعم ومساندة عملية التنمية والاستقرار في اليمن. فقد ساهمت الأمم المتحدة، منذ عام ٢٠١١، بدور فعال في عملية السلام في بلادي من خلال الجهود التي يبذلها الأمين العام ومبعوثه الخاص في اليمن، والتي ندعمها للتوصل إلى حل شامل ومستدام مبني على المرجعيات المتفق عليها لإنهاء انقلاب مليشيات الحوثيين على الدولة ومؤسساتها.

وقد حرصت حكومة بلادي على تحقيق السلام والاستقرار كل الحرص، وقطعت أشواطا كبيرة في تحقيقه. فمن مخرجات مؤتمر الحوار الشامل، الذي أجمع عليه اليمنيون، إلى صياغة دستور اتحادي جديد لتلبية تطلعات الشعب اليمني في بناء دولة مدنية ديمقراطية حديثة تتحقق فيها مبادئ العدالة والمساواة وسيادة القانون والحكم الرشيد والتوزيع العادل للثروة والسلطة.

إلا أن هذه العملية تعرضت للاختطاف من قبل ميليشيات الحوثي المدعومة من قبل إيران، التي انقلبت على الشرعية الدستورية بقيادة فخامة الرئيس عبد ربه منصور هادي في مثل هذا اليوم في عام ٢٠١٤، وأدخلت اليمن في أتون حرب أنتجت أسوأ أزمة إنسانية في العالم، وقضت على أحلام اليمنيين في الحرية والتنمية والاستقرار والعيش الكريم.

إننا، ومن منطلق إيماننا بالسلام وأهمية رفع المعاناة عن شعبنا، كنا وسنظل نمد أيدينا لتحقيق السلام العادل والمستدام والقائم على المرجعيات الثلاث المتفق عليها، وهي المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل، وقرارات مجلس الأمن ذات

الصلة، وعلى رأسها القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥)، مثمنين الدور الذي يقوم به الأمين العام ومبعوثه الخاص إلى اليمن، ومؤكدين الاستمرار في التعامل بكل إيجابية مع كل الجهود والمبادرات التي تؤدي إلى السلام الشامل والمستدام في اليمن.

كما نثمن عاليا تحالف دعم الشرعية في اليمن بقيادة المملكة العربية السعودية الشقيقة لاستعادة الدولة ومؤسساتها، والحفاظ على الثوابت الوطنية، وعلى رأسها أمن واستقرار ووحدة وسلامة الأراضي اليمنية. ونشيد كذلك بكل المساعدات الإنسانية التي تقدمها الدول المانحة للتخفيف من المعاناة الإنسانية بسبب الحرب العبثية التي أنشأتها الميليشيات الحوثية في اليمن.

وختاما، تؤكد الجمهورية اليمنية مجددا إيمانها والتزامها بمبادئ وأهداف ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، من أجل تحقيق السلام والعدل والمساواة، وتعزيز روح التعاون المشترك بين كل شعوبنا.

وشكرا.

المرفق ٣٣

بيان السيدة كامينا جونسون سميث، وزيرة الشؤون الخارجية والتجارة الخارجية في جامايكا

السيد الرئيس،

أصحاب السعادة،

السيدات والسادة،

في مواجهة التحديات المعقدة المتعددة، والمشاعر المتنامية المضادة لتعددية الأطراف، ووباء عالمي وما يتصل به من أزمة اقتصادية، فإن هذه الذكرى الخامسة والسبعين تكتسي أهمية إضافية. فما تعهدت به حكوماتنا قبل ٧٥ عاما لممارسة التسامح والعيش معا في سلام وحسن جوار، وتوظيف الآلية الدولية لتعزيز النهوض الاقتصادي والاجتماعي لجميع الشعوب، هو أمر جدير بالتأمل العميق.

ميثاق الأمم المتحدة يجسد رؤيتنا لعالم تُعرِّفه التنمية الشاملة للجميع والمستدامة في مناخ من السلم والأمن. هذا هو العالم الذي نصبو إليه ونحتاجه.

وقد وجهت الأمم المتحدة التركيز الدولي إلى القضايا الحرجة متمثلة في حقوق الإنسان وإنهاء الاستعمار والعنصرية، وتغير المناخ، والتعاون الاقتصادي والديون، ونزع السلاح، وكلها مسائل أساسية للتنمية وتظل ذات أهمية بالنسبة للمساواة والازدهار للفرد وعلى المستويين الوطني والعالمي.

والواقع أننا لن نحقق أهدافنا الإنمائية الاجتماعية – الاقتصادية وإرثا دائما من السلام والأمن والازدهار لهذا الجيل والأجيال القادمة إلا من خلال الحوار والتعاون والمساعدة على الصعيد الدولي.

إن الأحداث غير المسبوقة لوباء كوفيد-١٩ تؤكد رأينا الثابت بأن ”الذهاب وحدك“ ليس خياراً ممكناً بالنسبة للدول الجزرية الصغيرة النامية مثل جامايكا. ونعلم أنه في الأوقات العصيبة، تتعرف البلدان كبيرة وصغيرة غنية وفقيرة على القواسم المشتركة لإنسانيتنا وواقع الترابط بيننا. وما من شك في ما تقدمه الأمم المتحدة من إسهام هائل في التصدي للتحديات العديدة التي تواجه مواطنينا العالميين. واليوم، نشكر الأمم المتحدة خصوصا على صندوق الاستجابة والإنعاش الخاص بجائحة فيروس كورونا.

واعترافا بالدور المحوري لتعددية الأطراف في عالم متكافل، تواصل جامايكا دعم عمل الأمم المتحدة، وما فتئت تلتزم بكل الجهود الرامية إلى جعل المنظمة أكثر تماسكا وفعالية وملاءمة

للغرض. ولذلك، واصل الجامايكيون خدمة المنظمة وهيئاتها ووكالاتها المتخصصة، في مواقع وظيفية مختلفة، بهدف وحيد هو تأمين الأمم المتحدة التي نحتاج والمستقبل الذي نريد.

وإذ نحتفل بهذه الذكرى الخامسة والسبعين المعلم في مناخ عالمي متقلب، يتعين على كل دولة عضو أن تتحمل مسؤوليتها للنهوض بزيادة التفاهم والحلول التوفيقية، فضلا عن مواصلة الحوار والتعاون حتى نتمكن معا من تهيئة الأمم المتحدة التي نحتاج لتعزيز المستقبل الذي نريد لنا وللأجيال القادمة.

أشكركم.

المرفق ٣٤

بيان السيد لياس لينكيفيتشيوس، وزير خارجية جمهورية ليتوانيا

السيد الرئيس

أصحابَ السعادة،

السيدات والسادة،

قبل ٧٥ عاما، وبإيمان متجدد بالمساواة في الحقوق بين البلدان كبيرها وصغيرها، أنشئت الأمم المتحدة. وهذه المنظمة أوجدت الثقة بأن التكاتف يمكن أن يحقق المزيد من السلم والأمن أكثر من بلد واحد بمفرده. وخلال تلك الفترة، جمعت الأمم المتحدة ١٩٣ بلدا معا لإثبات أننا نستطيع جماعيا أن نحقق أهدافا طموحة – السلام ونزع السلاح وعدم الانتشار والاستقرار والمساواة والازدهار.

ولهذه المناسبة جانبان. فمن ناحية، نريد أن نحتفل بالإنجازات العظيمة التي تحققت خلال السنوات الخمس والسبعين هذه، ومن ناحية أخرى – ندرك الفجوة بين المستقبل الذي نريد والواقع. فلا يزال هناك الكثير من العمل المتبقي في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، والصراعات التي طال أمدها في أوروبا وحول العالم لم تحل بعد، وحقوق الإنسان بحاجة إلى الحماية أكثر من أي وقت مضى، ونواجه أيضا تحديات جديدة للصحة العامة. ولكن رغم أوجه القصور هذه، ما من شك في أن النظام المتعدد الأطراف ساعد بشكل حاسم على تعزيز وحماية السلام والازدهار والأمن في جميع أنحاء العالم على مدار السنوات الـ ٧٥ الماضية.

السيد الرئيس،

وباحتفالنا بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، نجدد التزامنا بميثاقها، ونتأمل في أهميته للسلم والأمن الدوليين، ونؤكد مجددا على أهميته الأساسية لتعددية الأطراف.

كانت ليتوانيا واحدة من البلدان القليلة للغاية ذات العضوية الكاملة في عصبة الأمم التي اختفت من خريطة العالم بعد الحرب العالمية الثانية، ولم تتمكن من أن تصبح من الموقعين على ميثاق الأمم المتحدة وعضوا مؤسسا في الأمم المتحدة. وعوضا عن ذلك، عانينا من انعدام القانون وتجاهل القانون الدولي والعدوان. إن تاريخنا يفرض علينا التصدي لمحاولات تشويه الحقائق التاريخية وتبرئة الأنظمة الشمولية من الجرائم التي ارتكبتها. إن الشك في الحقائق الثابتة يؤدي للعودة إلى أساليب التقسيم إلى مناطق نفوذ، وتبرير التحريض على الكراهية، وصعود تيار القومية والعدوان على البلدان المجاورة.

السيد الرئيس

في العام القادم، تحتفل ليتوانيا بالذكرى السنوية الثلاثين لانضمامها إلى الأمم المتحدة. إن ماضينا قد جعل الحفاظ على الحرية والديمقراطية الأولوية الوطنية الرئيسية، التي لا ينبغي أن تكون أمرا مفروغا منه.

وعلينا أن نعمل معا للدفاع عن المبادئ التأسيسية للأمم المتحدة والتمسك بها، والتغلب على التحديات، وتحقيق المستقبل الذي نريده مع أمم متحدة حديثة قائمة على القيم وفعالة.

أشكركم.

المرفق ٣٥

بيان السيد صبري بوقادوم، وزير خارجية الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

[الأصل بالعربية]

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السيدات والسادة الحضور،

يطيب لي في مستهل بياني أن أتوجه بخالص الشكر إلى القائمين على هذه المبادرة الرامية إلى إحياء الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء منظمة الأمم المتحدة، التي نستذكر فيها إصرار صناع ميثاق الأمم المتحدة على تحقيق تطلعات شعوب المعمورة في عالم يسوده السلم والأمن والتنمية.

إن هذه المناسبة التي تندرج تحت شعار ”المستقبل الذي نصبو إليه، الأمم المتحدة التي ننشدها – إعادة تأكيد التزامنا الجماعي بتعددية الأطراف“– تشكل فرصة للتذكير بالمراحل التي مرت بها الهيئة، والوقوف على إنجازاتها والتحديات التي تواجهها. ويعد ميثاق الأمم المتحدة الركيزة الأساسية التي بُني عليها التصور الجديد للعلاقات الدولية، والذي التزمت بموجبه كل الدول بالابتعاد عن مسببات الصراعات والأزمات والحروب، والتوجه نحو تغليب الحلول السلمية العادلة القائمة على مبادئ القانون الدولي المتعارف عليها، وهو التصور الذي كان له الأثر البالغ في وأد العديد من الخلافات الدولية ومنع نشوب حروب كانت لتكلف البشرية المزيد من الدمار وإزهاق الأرواح البريئة.

لكن بالمقابل، ومع تسارع الأحداث الدولية، وتواتر الأزمات في العديد من مناطق العالم، وأمام تغليب منطق القرارات الأحادية عوض الاحتكام إلى الأطر المتعددة الأطراف التي كانت الغاية منها أن تكون منبرا لكل شعوب العالم وفضاء للدفاع عن حقوقها، فإننا مطالبون، أكثر من أي وقت مضى بتسريع وتيرة إصلاح منظمة الأمم المتحدة لتتمكن من مواجهة تحديات الساعة، ومواصلة تجسيد مقاصد ومبادئ الأمم المتحدة، لا سيما إنهاء الاستعمار وصون السلم والأمن الدوليين، وتحقيق تنمية مستدامة تلبي طموحات الشعوب في العيش الكريم وتحفظ حقوق الأجيال القادمة، وتحمي المناخ والبيئة، وهي مقاصد نبيلة تسعى بلادي إلى دعم جهود تجسيدها على أرض الواقع.

السيد الرئيس

إننا على ثقة بأن نجاح الأمم المتحدة لن يتأتى دون جهود الدول الأعضاء في ترقية مبادئها أو أهدافها. ومن هذا المنبر، أجدد لكم التزام الجزائر الثابت إزاء العمل المتعدد الأطراف وتجاه منظمة الأمم المتحدة، شريكا وفيا وفاعلا نشيطا في كل الجهود الرامية إلى ترقية السلم والأمن الدوليين والحفاظ عليهما بما تقتضيه مبادئ وأهداف منظمتنا، وفي كل المبادرات الهادفة إلى تسريع وتيرة أهداف التنمية المستدامة ومسار الإصلاح الذي طال انتظاره، لتصبح منظمة الأمم المتحدة منظمة جميع الشعوب ومنبر كل الدول.

وأشكركم على كريم الإصغاء.

المرفق ٣٦

بيان السيد ليجون مبيلا مبيلا، وزير خارجية جمهورية الكاميرون

[الأصل بالفرنسية والإنكليزية]

السيد الرئيس

أصحاب السعادة،

السيدات والسادة،

كل البروتوكولات يتم احترامها على النحو الواجب،

والموضوع الذي اختير للاحتفال بهذه السنة هو شهادة بليغة على أن الأمم المتحدة هي أنسب، وقريبا أنجح، محفل للتصدي للتحديات الراهنة.

السيد الرئيس،

إن الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء منظمتنا يتيح لي فرصة للإشادة بالتعاون بين الكاميرون والأمم المتحدة. والواقع أن بلدي، الذي حظي بدعم الأمم المتحدة، يقيم تعاونا قويا مع المنظمة.

أولا، في ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٦، وقعت الكاميرون ونيجيريا في غرينتري، تحت رعاية الأمم المتحدة، اتفاقا تاريخيا يحدد الطرائق والجدول الزمني لتنفيذ الحكم الصادر في عام ٢٠٠٢ والذي أمرت فيه محكمة العدل الدولية بنقل تبعية شبه جزيرة باكاسي من نيجيريا إلى الكاميرون.

ثانيا، في ١٠ حزيران/يونيه ٢٠١٩، أصبح بلدي مؤهلا للتعامل مع صندوق الأمم المتحدة لبناء السلام. وأخيرا، في ٥ أيار/مايو ٢٠٢٠، وقعت الكاميرون وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي اتفاقا تمويليا للبدء في تنفيذ الخطة الرئاسية لإعادة بناء وتنمية المنطقتين الشمالية الغربية والجنوبية الغربية. وتغتنم الكاميرون هذه الفرصة لتكرر دعوتها إلى تعبئة دولية أكثر نشاطا لصالح الخطة الرئاسية، التي تشكل أحد أدوات إحلال السلام الدائم في بلدنا.

السيد الرئيس

إن الحالة التي يواجهها العالم اليوم تشكل تهديدا يجب على جميع البلدان التصدي له. وكما قال رئيس دولة الكاميرون في ١٧ أيار/مايو ٢٠١٤ في قمة السلام والأمن في أفريقيا المعقودة في باريس: ”التهديد العالمي يتطلب استجابة عالمية“. ولذلك، تدعو الكاميرون إلى التعبئة والتضامن الدولي النشط للتغلب على جائحة فيروس كورونا.

واسمحوا لي أن أضيف صوتي المتواضع إلى أصوات المتكلمين السابقين متمنيا ذكرى سنوية سعيدة لمنظمتنا، التي تبلغ اليوم ٧٥ عاما.

أشكركم.

المرفق ٣٧

بيان السيد محمد طه سيالة، وزير خارجية دولة ليبيا

[الأصل بالعربية]

السيد الرئيس

نحيي اليوم الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لتأسيس الأمم المتحدة، وهي مناسبة عظيمة نكن فيها كل التقدير والاحترام للآباء المؤسسين لهذه المنظمة التي حققت إنجازات عديدة على كافة المستويات والصعد خدمة لقضايا أمن وسلام ورخاء الشعوب. وأعتقد أننا جميعا نتفق على أن احتفالنا بهذه المناسبة يوفر الفرصة لإبراز وتأكيد الحاجة لمواجهة التحديات والمخاطر التي أضحت تهدد على نحو خطير الأهداف والمقاصد التي تأسست من أجلها هذه المنظمة.

والكل يدرك أننا أمام تحديات عالمية معقدة، زاد من تفاقمها وباء كوفيد-١٩ الذي يحدث كل يوم خسائر بشرية فادحة، وعطل عجلة النمو الاقتصادي وأثر سلبا على القطاعات الخدمية والإنتاجية. هذا الوباء لا يفرق بين البشر ولا يعترف بالحدود بين الدول. إنه تحدٍ خطير يضع الخيرة الطويلة للأمم المتحدة والإرادة السياسية لقادة بلدان العالم على المحك. وجميعنا مطالب بالتضامن والعمل المشترك للتصدي لهذا الوباء ودحره.

ونعتقد جازمين أننا، وبمقتضى ميثاق الأمم المتحدة الذي ارتضيناه جميعا، أمام واجب إنساني وأخلاقي يحتم علينا عدم الوقوف عند مصالحنا الوطنية والدفاع عنها فقط، بل الاعتراف والسعي أيضا لتجسيد حقيقة أن كل إنسان، وأينما وُجد، من حقه أن يعيش حياة حرة وكريمة ويتمتع بحقوقه الأساسية التي أقرتها القوانين والمواثيق الدولية، وهي الأهداف والغايات التي تأسست من أجلها منظمة الأمم المتحدة.

إن ليبيا تكن كل التقدير والاحترام لهذه المنظمة التي تركت بصماتها على تاريخ البلاد. فهي من أسهمت في نيل استقلالها عام ١٩٤٩. وهي من تيسر الآن عملية السلام لتجاوز المرحلة الانتقالية الصعبة التي نمر بها، وصولا إلى بناء دولة الديمقراطية المدنية التي ينشدها الشعب الليبي.

السيد الرئيس

إننا نضم صوتنا إلى أصوات كل من يتطلع إلى دور أكثر فاعلية للأمم المتحدة في استجابتها للمخاطر والتحديات التي أضحت تهدد شعوبنا وكوكبنا ومستقبل أجيالنا. وتحقيقا لهذه الغاية، نؤكد على أهمية مراعاة المبادئ الآتية والتركيز عليها.

أولا، المحافظة على نظام تعددية الأطراف الذي أرسته الأمم المتحدة منذ نشأتها، والذي وفر خلال العقود الماضية نهجا جماعيا أثبت جدارته في معالجة كثير من الأزمات وأفضى للتوصل إلى عدد من المعاهدات والاتفاقيات الدولية في كثير من المجالات، مما عزز الركائز الأساسية الثلاث المترابطة التي تقوم عليها الأمم المتحدة، وهي السلم والأمن الدوليين والتنمية وحقوق الإنسان.

وعليه، فإن التخلي عن نهج تعددية الأطراف لن يقوض مصالحنا المشتركة فحسب، بل سيخلق نوعا من الشك وانعدام الثقة وتضارب المصالح، ويهدد بذلك الأمن والاستقرار والسلام الدولي.

ثانيا، علينا أن نسلم بالفعل أن عالمنا اليوم وما يشهده من تحديات معقدة وصعبة يختلف تماما عما كان سائدا عند تأسيس هذه المنظمة، الأمر الذي يستوجب إعادة تشكيل وتطوير أجهزتها، بما يواكب ويستجيب للتحديات الناشئة. ومن هذا المنطلق، نؤيد ما يقوم به الأمين العام من إصلاحات، ونعتقد جازمين أن إصلاح مجلس الأمن بات من الأولوية التي فرضها عجزه عن حل العديد من الصراعات والأزمات المزمنة، وافتقاره للتمثيل الجغرافي العادل الذي يعكس الواقع الدولي الجديد.

علينا الإسراع بعملية إصلاح المجلس والأخذ في الاعتبار عدالة المطلب الأفريقي الوارد في توافق آراء إزولويني وإعلان سرت، وتصحيح الظلم التاريخي الذي وقع على تمثيل أفريقيا في المجلس، سيما وأن معظم القضايا المعروضة أمامه هي قضايا أفريقية، وثلث أعضاء الجمعية العامة تقريبا هي بلدان أفريقية. ونرى أنه أصبح لزاما إدخال إصلاحات جوهرية على هذا المجلس، الذي أضحى يبتعد شيئا فشيئا عن القيام بولايته ويتحول إلى محفل تتصارع فيه المصالح المتناقضة على حساب حق بعض الشعوب في إيجاد الحلول لما تمر به صراعات وأزمات.

ثالثا، أهمية التمسك بمواصلة السير نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة الـ ١٧، التي اتفقنا على بلوغها بحلول عام ٢٠٣٠، وعلى رأسها مكافحة الفقر والجوع. يجب أن تتضافر جهودنا وتتوحد صوب معالجة ما يعترض هذه الأهداف من صعوبات، وعلى رأسها ضمان التمويل الكافي، والوفاء بوعودنا وبالمبادئ التي اتفقنا عليها، وهي عدم ترك أحد خلف الركب، والمسؤوليات المشتركة المتباينة، وأولوية دعم برامج التنمية في البلدان الفقيرة والبلدان التي تشهد حالة من الصراع والتوتر، والتركيز في ذلك على التخفيف من معاناة الضعفاء من النساء والأطفال وذوي الاحتياجات الخاصة.

رابعا، عالمنا اليوم يعيش على وقع أخبار صادمة تحمل معها كل يوم أرقاما مفجعة عن ضحايا الهجرة غير القانونية، التي أضحت عنوانا لمأساة إنسانية متكررة، وهي أزمة لا يمكن تحميلها

لبلد بعينه. إنها ظاهرة أفرزتها أسباب متعددة، واستغلتها شبكات تهريب البشر والاتجار بهم المنتشرة في بلدان المصدر والعبور والمقصد.

لقد توافقنا على إن معالجة هذه الهجرة تفوق القدرات الوطنية منفردة وتتطلب استجابة دولية مشتركة أساسها دعم برامج التنمية وتحسين أداء القطاعات الإنتاجية والخدمية في بلدان المصدر. علينا أن ننتقل من مجرد الوعود والبيانات إلى التطبيق العملي، وأن تتضافر جهودنا فعلا لوضع حد لهذه الظاهرة وأن نوفر الإمكانيات والموارد التي تصرف الناس عن التفكير في هذا النوع من الهجرة.

السيد الرئيس

وأخيرا، نأمل أن يكون إحياؤنا لهذه الذكرى استثمارا عمليا نحو تعزيز جهودنا وتضامننا المشترك من أجل إعلاء القيم والمبادئ والمقاصد التي تضمنها ميثاق الأمم المتحدة. وكلنا أمل في ألا يمر يوم إلا وتترك هذه المنظمة أثرا إيجابيا في حياة الملايين من الناس.

شكرا، سيدي الرئيس.

المرفق ٣٨

بيان السيد فيليبي كارلوس سولا، وزير الخارجية والتجارة الدولية وشؤون العبادة في جمهورية الأرجنتين

[الأصل بالإسبانية]

خلال السنوات الـ ٧٥ الماضية، أنجزت الأمم المتحدة الكثير.

بادئ ذي بدء، حالت دون نشوب حرب عالمية جديدة، كما أحرزت تقدما في عملية إنهاء الاستعمار ونزع السلاح وعدم الانتشار وحماية وتعزيز حقوق الإنسان والحريات الفردية والمساواة بين الجنسين وحقوق العمال.

السيد الرئيس

إن الوباء الذي نعيش فيه يؤكد عدم استدامة نماذج نمونا الاقتصادي العالمي وتراكمه. ومن الواضح أنه يجب علينا جميعا أن نستجيب جماعيا بمزيد من الوحدة والمسؤولية والتضامن. ولكن دعونا نتفق على أن ذلك لا يكفي وأن الوقت قد حان أيضا لإعادة النظر في تلك النماذج ذاتها ومستوى الظلم الذي يترك الفقراء وراءهم. وكل هذا مطروح على الطاولة في سياق الوباء.

كما أن الوباء قد عطل جميع برامج الأمم المتحدة والوكالات المتعددة الأطراف الأخرى، التي تدعم مئات الملايين من الناس في العالم، وصرف انتباهنا عن تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

ونؤكد من جديد أن اللقاحات والاكتشافات العامة الأخرى في المستقبل قد أُعلنت كسلع عامة، التي ستكون متاحة للجميع – وهو إنجاز رئيسي ومثال على زيادة الوعي بسبب الوباء. وسيكون التحدي للمستقبل هو تمويل التنمية، وتعزيز الشعوب – وخاصة الأشد تضررا منها – وتحديث آليات الدولة للرعاية الصحية الوقائية، مع توحيدها إلى أقصى حد ممكن حتى تتمكن من التصدي للأوبئة في المستقبل.

إن المستوى المتزايد من المعاناة بين الناس بسبب الأزمة الصحية والاقتصادية لا يمكن إلا أن يكون له عواقب متعددة الأطراف. ويجب أن يقودنا ذلك إلى تعزيز المنظمات التي أضعفتها اليوم الإجراءات المتعمدة لبعض البلدان. فلنعد إلى تعددية الأطراف القوية.

وترى جمهورية الأرجنتين أن الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة في إيجاد حلول جماعية لجميع أنواع التحديات البيئية، التي يجب أن نتصدى لها بشكل متزايد، يكتسي أهمية قصوى. ونحن ملتزمون التزاما راسخا بتعزيز الصكوك البيئية المتعددة الأطراف الفعالة.

وأخيرا، سيدي الرئيس، أود أن أشيد بأولئك الذين ارتأوا قبل ٧٥ عاما الحاجة إلى منظمة متعددة الأطراف لضمان السلام والتنمية. ولعلنا نفتقر إلى بصيرتهم، ولكن الأمم المتحدة موجودة لتصحيح المسار.

شكراً جزيلاً.

المرفق ٣٩

بيان السيد مونخجين باتسومبر، نائب وزير خارجية منغوليا.

السيد الرئيس

إنه لشرف عظيم لي أن أخاطب هذا الاجتماع الرفيع المستوى للاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة.

لقد تطورت المنظمة العالمية، بعد أن نهضت من بين رماد أحلك حرب في تاريخ البشرية، لتصبح أقوى منبر للتعاون المتعدد الأطراف.

واليوم، وبعد مرور ٧٥ عاما على وجود ميثاق الأمم المتحدة، لا يزال هو الصك السائد في القانون الدولي.

وقد ساعدت الأمم المتحدة على التخفيف من حدة أشد الصراعات تدميرا؛ وحفزت إنهاء الاستعمار؛ وقدمت المساعدة الإنسانية للمحتاجين؛ وعززت حفظ السلام وبناء السلام؛ ووضعت المعايير العالمية؛ وأقامت توافقا في الآراء بشأن جدول أعمال التنمية العالمية؛ ودافعت عن حقوق الإنسان وقدمت المساعدة اللازمة للحد من الفقر والجوع والمرض. ولكن مجرد وجود الأمم المتحدة يزيد من الشعور بالاستقرار في هذا العالم المتقلب.

السيد الرئيس

وكما قال الأمين العام أنطونيو غوتيريش مؤخرا ”إن العالم يشهد كارثة عميقة“. وقد اجتاح وباء كوفيد-١٩ الاقتصادات المتقدمة والنامية على حد سواء، مما تسبب في أضرار اقتصادية غير مسبوقة وانهيار اجتماعي. ويتوقع صندوق النقد الدولي أن تصل خسائره على الاقتصاد العالمي إلى ١٢ تريليون دولار بحلول نهاية عام ٢٠٢١. ويسبب هذا الوباء تهديدا خطيرا لجهودنا الرامية إلى القضاء على الفقر والجوع في العالم. ولا يزال عدم المساواة يشكل تحدياً كبيراً. لقد كشف هذا الوباء بوضوح عن الترابط والهشاشة بين الأسرة البشرية في مواجهة مجموعة من التحديات الناشئة.

وأدت حالة الطوارئ المناخية، والتنافس الاستراتيجي، والتهديد النووي والإرهاب والتطرف العنيف، والصراعات المتصاعدة، والجرائم السيبرانية، وتراجع تعددية الأطراف، إلى زيادة تعقيد عالم اليوم المتعدد الأبعاد. والتحديات التي نواجهها متعددة الجوانب ومترابطة ولا ينبغي التصدي لها إلا من خلال تعددية أطراف متجددة مع الأمم المتحدة كمركز لها، كما اتفقنا جميعا في الإعلان الذي سيعتمد قريبا.

السيد الرئيس

إن التعاون والتعاطف والتضامن هو السبيل الوحيد إلى التغلب على الوباء وتخفيف أثره الاجتماعي والاقتصادي الباقي.

ومنغوليا تتخذ تدابير استباقية لمنع انتشار الوباء والتقليل من آثاره الاجتماعية والاقتصادية السلبية إلى أدنى حد. ونتيجة لإجراءات الاحتواء في الوقت المناسب، لم يكن لدى منغوليا حتى الآن أي انتقال محلي للفيروس ولم تُسجل وفيات بسبب الجائحة.

لكن تكلفتها الاقتصادية والاجتماعية كانت هائلة مع تقلص الاقتصاد بنسبة ٩,٧ في المائة خلال النصف الأول من هذا العام، وتناقص إجمالي الصادرات بنسبة ٢٨ في المائة.

وقدمت الحكومة حزمتين للتحفيز الاقتصادي بنسبة تصل إلى ٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لتخفيف عبء الوباء على كاهل شعبنا، خاصة أولئك المعرضين للخطر.

وترد تدابير إضافية للتعافي في خطة عمل الحكومة. وستُنتهج سياسة معاكسة للدورات الاقتصادية للتغلب على الأثر الاجتماعي والاقتصادي للوباء، وستكفل الانتعاش الذي يقوده التوظيف ويتركز على الناس. ويتم التركيز بقوة على التنمية الخضراء. وستبذل الحكومة جهودا متواصلة لتنويع الاقتصاد وصادراته بإنتاج ذي قيمة مضافة في القطاعات غير التعدينية.

وستستمر مشاريع التنمية الواسعة النطاق في مجالات البنية التحتية، بما في ذلك تكرير النفط وخطوط أنابيب الغاز والتشييد وإمدادات المياه. وسيجري متابعة هذه المشاريع وغيرها من المشاريع الهامة بنشاط لزيادة تعزيز تعاوننا مع شركائنا الثنائيين والمتعددي الأطراف. وستواصل الحكومة اتباع سياستها الخارجية المنفتحة والمتعددة الركائز.

السيد الرئيس

ولن نتغلب على انتشار الوباء ولن نتمكن من إعادة بناء مجتمع أفضل وأقوى إلا بالدعم والتضامن والتعاون كأسرة بشرية.

أشكركم.

المرفق ٤٠

بيان السيد محمود عباس، رئيس دولة فلسطين

[الأصل بالعربية؛ وقدم الوفد الترجمة الإنكليزية]

تحتفل دولة فلسطين مع العالم اليوم بالذكرى الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة. ونحن نكن الاحترام لهذه المنظمة العتيدة وللمبادئ التي تأسست عليها. فلا يوجد منظمة دولية تعطي الأمل بواقع أفضل مثل الأمم المتحدة، نظرا لطابعها الدولي الفريد والصلاحيات الممنوحة لها لتحقيق مقاصد ميثاقها، وفي صلبه حق الشعوب في تقرير المصير.

وفي الوقت الذي يشتد فيه الهجوم من سلطة الاحتلال الإسرائيلي والإدارة الأمريكية على هذه المنظومة الدولية وعلى قرارات الشرعية الدولية، يزداد تمسكنا بهذه المنظمة التي تمثل حصنا للقانون الدولي وللعلاقات المتعددة الأطراف في العالم.

عقد الشعب الفلسطيني الأمل على الأمم المتحدة، الشاهد التاريخي على نكبته، لتكون الداعم لنضاله المشروع من أجل حريته واستقلاله. وما زلنا ننتظر من الأمم المتحدة إتمام مسؤوليتها كاملة في تحقيق التسوية السلمية لقضية فلسطين وفق الشرعية الدولية.

ومن المفارقة، أنه في الوقت الذي كانت هذه المنظمة تضع ميثاقها، والمجتمع الدولي يعتمد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان واتفاقيات جنيف، كان الشعب الفلسطيني يُسلب من كافة حقوقه التي نصت عليها تلك المواثيق.

شهدنا على مدار سبعة عقود شعوباً تتحرر ودولا تستقل وتنضم للأمم المتحدة واحدة تلو الأخرى، وبقيت قضية فلسطين بندا قائما على جدول أعمال المنظمة، ليس لأن شعبنا متقاعس عن تحقيق حريته ونيل استقلاله، فشعبنا متمسك بحقه في تقرير مصيره، ومناضل ضد الاحتلال والاستعمار، ولم تحِد بوصلته عن التحرير والاستقلال رغم تتابع المحن وخيبات الأمل.

كما أن شعبنا أصيل وعريق ذو حضارة نفخر بها بين الأمم. لقد عمَّر بلدانا ونهض بمجتمعات في كل بقاع الأرض. ولكن الظلم التاريخي الذي وقع عليه لم يتوقف أبدا، بل يشتد يوما بعد يوم، وشعبنا يبقى صامدا في أرضه وفي الشتات.

لقد واصل الشعب الفلسطيني نضاله المشروع على الصعد كافة. فعلى المستوى الدولي، انتزع مكانته الطبيعية بين الأمم. فقد بدأنا ومن خلال منظمة التحرير الفلسطينية بالحضور في الجمعية العامة للأمم المتحدة كمراقب في عام ١٩٧٤، وأصبحنا دولة مراقبا في عام ٢٠١٢. وسنواصل العمل لنيل حقنا في العضوية الكاملة في الأمم المتحدة. وفي العام الماضي، تمكنا بنجاح من أن نكون أحد رواد المنظومة الدولية في تحقيق التكافؤ بين الشعوب من خلال ترؤسنا لمجموعة الـ ٧٧ والصين.

وأخذنا على عاتقنا تمثيل ثلثي شعوب العالم بكل وفاء واقتدار. كما انضمت دولة فلسطين إلى العديد من المعاهدات والاتفاقات الدولية، ونحن ملتزمون بتعزيز حقوق الإنسان وسيادة القانون وضمان دور أكثر فعالية للمرأة ودور أكبر تأثيرا للشباب.

واليوم، نتوجه بامتنان لكل من يؤمن بعدالة قضيتنا ومركزيتنا، رغم تكاثر الأزمات والصراعات في العالم، ولكل من يقدم الدعم السياسي لنا، التزاما مع ميثاق الأمم المتحدة، ولكل من يقدم المساندة الإنسانية والإنمائية لشعبنا ومؤسساته وللأونروا حتى تحقيق حل عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين وفقاً لقرار الجمعية العامة ١٩٤ (د-٣).

إن الإعلان الذي نعتمده اليوم بالإجماع ما هو إلا انعكاس لما تؤمن به دولة فلسطين بأن الالتزام بالقانون الدولي هو الضمان لتحقيق العدالة، وأن ميثاق الأمم المتحدة يبقى الأساس لعالم أكثر عدلا وسلاما وازدهارا، وأن القانون الدولي لا يسقط بتقادم الزمن بل يصبح ضرورة أكثر إلحاحا.

يطالب الإعلان جميع الدول باحترام الميثاق والقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن وبعدم التهديد باستعمال القوة أو استخدامها ضد سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأي دولة. فهل ستلتزم إسرائيل بهذه القواعد التي استمرت في انتهاكها على مدى سبعة عقود؟ ألم يحن الوقت لإنهاء خرقها للقانون ومساءلتها عن جرائمها بحق الشعب الفلسطيني والشعوب العربية بدلاً من مكافأتها؟

السيدات والسادة،

تبقى قضية فلسطين الامتحان الأكبر لهذه المنظومة الدولية ومصداقيتها. وما أقرت به حقا أصيلا للحقوق كافة، لا نطلب أكثر ولا نقبل أقل.

ويبقى شعبنا عصيا على الانكسار والاندثار رغم الظلم الواقع عليه. وحتما سينال مكانه الشرعي والطبيعي بين الأمم، حرا كريما آمنا وكامل السيادة في دولته المستقلة، وعاصمتها القدس الشرقية، على حدود عام ١٩٦٧.

كل عام والأمم المتحدة أقرب إلى الوفاء بميثاقها والالتزام بمبادئها وتحقيق مقاصدها.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

المرفق ٤١

بيان الكاردينال بيترو بارولين، وزير خارجية الكرسي الرسولي.

السيد الرئيس

يسرني أن أشارك في هذا الاجتماع الافتراضي الرفيع المستوى للاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة، ولنجدد دعم الكرسي الرسولي لهذه المؤسسة المرموقة.

وعلى مدى السنوات الـ ٧٥ الماضية، اتجهت شعوب العالم إلى الأمم المتحدة كمصدر أمل لتحقيق السلام والوئام بين دول العالم. وجلبوا إلى المنظمة الرغبة في وضع حد للصراع والنزاع، وفي احترام أكبر لكرامة الإنسان، وتخفيف المعاناة والفقر، والنهوض بالعدالة – تعبيرا عن توقع أساسي للأمم المتحدة بأن المنظمة لن تؤكد المثل العليا التي تأسست عليها فحسب، بل ستعمل بعزم أكبر على جعل هذه المثل حقيقة واقعة في حياة كل امرأة ورجل.

ومنذ الاعتراف به كدولة مراقب في عام ١٩٦٤، دعم الكرسي الرسولي الأمم المتحدة واضطلع بدور نشط فيها. وقد مثل الباباوات المتعاقبون أمام الجمعية العامة يحثون هذه المؤسسة النبيلة على أن تكون مركزا أخلاقيا، حيث يكون كل بلد في داره، وحيث تجتمع أسرة الأمم، وحيث يتقدم المجتمع الدولي – بروح من الأخوة الإنسانية والتضامن – إلى جانب الحلول المتعددة الأطراف للتحديات العالمية.

وكما بينت جائحة فيروس كورونا بجلاء، لا يمكننا أن نكتفي بالتفكير في أنفسنا أو نرعى الانقسامات؛ بل يجب أن نعمل معا للتغلب على أسوأ الآفات التي يعاني منها العالم، مع مراعاة أن العبء الذي يحمله البعض يؤثر بالضرورة على البشرية وعلى أسرة الأمم بأسرها.

وعملت المنظمة على إنهاء الحرب والصراع، وإصلاح ما دمره العنف والنزاع، وجلب الأطراف المتعارضة إلى طاولة المفاوضات حتى يتسنى للدبلوماسية والتفاوض معا الفوز بهذا اليوم. كانت هناك تحديات وانتكاسات، وحتى تناقضات وإخفاقات. الأمم المتحدة لم تبلغ حد الكمال، ولم ترق دائما إلى مستوى اسمها ومثلها العليا. وقد أضرت بنفسها كلما انتصرت مصالح معينة على الصالح العام.

وستحتاج الأمم المتحدة دائما إلى تنشيط الروح الأصلية من أجل جعل مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه خاصة بها، في سياق عالم متغير. وهناك أيضا حاجة إلى أن يلتزم الدبلوماسيون هنا والبلدان التي يمثلونها من جديد بالمهمة الشاقة المتمثلة في السعي إلى تحقيق الصالح العام بحسن نية من خلال توافق آراء حقيقي وحلول توفيقية.

إن الأمم المتحدة التي تتحد فيها شعوب العالم في حوار وعمل مشترك، تشتد إليها الحاجة اليوم أكثر من أي وقت مضى للاستجابة للآمال غير المنقوصة لشعوب العالم.

أشكركم على حسن استماعكم.

المرفق ٤٢

بيان السيدة غابرييلا كويفاس بارون، رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي

أصحاب السعادة،

إنه لشرف عظيم أن أنقل لكم الرسائل الرئيسية للمؤتمر العالمي الخامس لرؤساء البرلمانات، الذي عقد افتراضيا في آب/أغسطس ٢٠٢٠.

لقد أرسى رؤساء البرلمانات منبرا مشتركا لمواجهة التحديات العالمية: الفقر وعدم المساواة، والتمييز القائم على نوع الجنس، وتغير المناخ، والتدهور البيئي، والهجرة الجماعية، والانتشار النووي، وعدد من المسائل الأخرى التي تهم البشرية.

وهذه التحديات العالمية مترابطة وتؤثر على معظمنا. ووباء فيروس كورونا هو أحدث الأمثلة على ذلك وأكثرها دراماتيكية. وأيد إعلان رؤساء البرلمانات بقوة أهداف التنمية المستدامة باعتبارها المسار السياسي الوحيد القابل للتطبيق لقيادة العالم للخروج من أزمته الحالية والنهوض برفاه الإنسان، دون أن يتخلف أحد عن الركب. ونحن ببساطة لا يسعنا الفشل في بلوغ أهداف التنمية المستدامة. ولا بد من توفر الإرادة السياسية إذا أردنا النجاح.

وتعهد رؤساء برلمانات العالم بدعم التدابير الرامية إلى جعل البرلمانات أكثر انفتاحا وشمولا لجميع الناس، ولا سيما النساء والشباب، لكفالة الديمقراطية والحكم الرشيد. كما دعوا إلى استجابة أقوى لتعددية أطراف قائمة على القواعد لتحدياتنا العالمية، استنادا إلى مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وتنظيمها من خلال الأمم المتحدة، باعتبارها أهم مؤسسة للحوكمة العالمية. ولا يترتب على تعددية الأطراف إضعاف الحكم الوطني. وتأتي الأزمة الحالية للتعددية، جزئياً، نتيجة غياب عام للمساءلة، حيث فشلت حكومات كثيرة جداً في الوفاء بالتزاماتها الخاصة في الأمم المتحدة. وكما قال رؤساء البرلمانات، فإن القرارات المتخذة في إطار متعدد الأطراف، يُسمع فيه صوت برلماناتنا، أكثر ديمقراطية وشمولا واستدامة.

ويتعين على البرلمانات أن تشارك بشكل أكثر نشاطاً مع الأمم المتحدة، كما ينبغي أن يسهل المزيد من إصلاحات الأمم المتحدة المزيد من المدخلات من البرلمانات، مع ضمان أن تعكس قرارات الحوكمة في الأمم المتحدة إرادة الشعوب بشكل أوثق.

وقد أعربت الجمعية العامة في عدة قرارات على مدى السنوات العشرين الماضية عن تأييدها القوي لهذه الرؤية ذاتها المتمثلة في بُعد برلماني لعمل الأمم المتحدة. مع ذلك، وعلى الرغم من التقدم الكبير، لم تتحقق هذه الرؤية بالكامل. وآمل أن تكون هذه الذكرى السنوية الخامسة

والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة بداية جديدة في العلاقة بين الأمم المتحدة والبرلمانات والاتحاد البرلماني الدولي.

فلنكن نحن التغيير. لقد حان الوقت لكي نعمل معا بشكل أوثق من أجل عالم أفضل للجميع.

المرفق ٤٣

بيان السيد أحمد أبو الغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية؛

[الأصل بالعربية]

معالي الأمين العام،

سعادة رئيس الجمعية العامة،

السيدات والسادة،

ينعقد اجتماعنا اليوم للاحتفال بهذه الذكرى الهامة في تاريخ الأمم المتحدة وسط إنجازات متعددة ومتراكمة يحق لهذه المنظمة الدولية أن تفخر بها، وتحديات عاصفة نتفق جميعا على أنه لا سبيل لمعالجتها إلا من خلال العمل الدولي المتعدد الأطراف.

لقد أثبتت العقود الماضية أن الأمم المتحدة بكل ما لها وما عليها، وبكل ما تحمله من نقاط قوة أو ضعف، تبقى المنظمة الأهم والمنصة الأولى لإنقاذ الأجيال القادمة من ويلات الحرب، على النحو الذي هدف إليه الميثاق، وتنظيم ودفع التعاون الدولي لصون السلم والأمن الدوليين، وحشد الإرادات والإمكانيات لمعالجة الأزمات العالمية والتحديات العابرة للحدود التي لا يمكن لأي دولة بعينها أو تجمع من الدول أن تواجهها بمفردها أو بجهودها الوطنية الخالصة، مهما بلغت قوتها.

إننا نعلم أن منظومة الأمم المتحدة هي في الأساس نتاج للإرادات السياسية للدول الأعضاء، لكنها أيضا تعمل وتنجح بفضل قيادتها الحكيمة والأنشطة المقدرة لوكالاتها وأجهزتها المختلفة، وشجاعة قواتها المنتشرة في عمليات حفظ السلام وإخلاص موظفيها العاملين في كافة الميادين حول العالم. وبالتالي، يتوجب علينا أن نجدد التزامنا بالوقوف إلى جانب هذه المنظمة العريقة وأن ندعم كل جهد يرمي إلى تمكينها من الاضطلاع بمسؤولياتها وتعزيز كفاءتها.

وفي هذا الصدد، أود أن أشيد بالخطط الطموحة التي قدمها الأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريش، وجهده المخلص لتطوير المنظومة الأممية والارتقاء بآليات عملها لمواكبة التحديات المستجدة التي نقف أمامها ونواجهها.

كما يتوجب علينا، أولا وقبل كل شيء، وخاصة في ظل الضغوط الهائلة التي يتعرض لها النظام الدولي، أن نجدد التزامنا المطلق بمبادئ وأهداف الميثاق الذي وضعه الآباء المؤسسون لهذه المنظمة، وعلى رأسها احترام الحقوق المتساوية للدول، كبيرها وصغيرها؛ والالتزام بالتسويات

السلمية للنزاعات والخلافات والامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استخدامها، والتوقف عن التدخل في الشؤون الداخلية للغير.

إن جامعة الدول العربية، التي تحتفل أيضا هذا العام بمرور ٧٥ عاما على تأسيسها، تقدر عاليا الشراكة الممتدة والمتميزة التي تجمعها بالأمم المتحدة، وهي شراكة تكاملية تمثل نموذجا رائدا للترتيبات الإقليمية المنصوص عليها في الفصل الثامن من الميثاق، وأمكن بالفعل من خلالها تحقيق العديد من الإنجازات المشتركة التي نعتز بها.

ونحن ملتزمون بالعمل في إطارها لتسوية الصراعات التي تعصف ببعض دولنا، سواء في سوريا أو اليمن أو ليبيا، وتثبيت الأمن والاستقرار في مواقع أخرى، سواء في العراق أو السودان أو الصومال، ومعالجة التحديات الإنسانية الهائلة التي تثقل منطقتنا العربية، ودفع عجلة التطوير والتنمية المستدامة لصالح كافة دولها وشعوبها.

كما ستبقى الأمم المتحدة بقرارات الشرعية الدولية الصادرة عنها على مر العقود الحاضنة الدولية الأساسية والأهم لقضية العرب الأولى، وهي القضية الفلسطينية، ولإنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية وتمكين الشعب الفلسطيني من تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، ولتحقيق السلام العادل والشامل في منطقة الشرق الأوسط.

أود في الختام أن أشيد بالإعلان الهام الذي توافقت عليه الجمعية العامة في الشهر الماضي بمناسبة احتفالنا بهذه الذكرى، وأن أؤكد على التزام الجامعة العربية بكل الثوابت التي جاءت به، وبتمتين علاقاتها بالأمم المتحدة في سبيل تحقيق الأهداف التي نصبو إليها جميعا.

شكرا جزيلا لكم.

المرفق ٤٤

بيان السيدة ميرنا كانينغهام كاين، رئيسة مجلس إدارة صندوق تنمية الشعوب الأصلية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

[الأصل بالإسبانية]

السيد رئيس الجمعية العامة،

السيدات والسادة السفراء،

باسم صندوق تنمية الشعوب الأصلية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذي يتألف من ٢٢ دولة عضوا في الأمم المتحدة، وباسم ٦٠ مليون رجل وامرأة من ٨٢٦ من الشعوب الأصلية التي تعيش في أمريكا الجنوبية وأمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي، أود أن أشاطركم أننا، يوما بعد يوم، نواصل إظهار التضامن والقوة والقدرة على الصمود، حتى في مواجهة الشدائد مثل جائحة فيروس كورونا، ونضيف أصواتنا إلى أصوات قادة العالم بشأن المستقبل الذي نريد، ومعه الأمم المتحدة التي نحتاج.

هذا العام، سيدي الرئيس، عندما وصل الوباء إلى الأمريكتين، بالإضافة إلى تعميق أوجه عدم المساواة القائمة، وجد مجتمعات الشعوب الأصلية في حالة من الضعف الشديد بسبب الظروف المناعية، وتفشي الأمراض غير المعدية قبل ذلك، والتداخل مع الأوبئة الأخرى، ومحدودية فرص الحصول على الخدمات الأساسية، في جملة أمور.

ومع ذلك، فإن استجابات الشعوب الأصلية وممارساتها الجيدة في ممارسة حقوقها الجماعية كانت فورية. وقد نفذت تدابير للحكم الذاتي في إطار تقاليدها، بلغاتها الخاصة، ومع مؤسساتها الخاصة، ونظمها الصحية، وطب الأجداد التقليدي، واستخدام البذور. فقد حافظت على تراثها الثقافي، مع اتخاذ الاحتياطات اللازمة في مجال الاتصال عبر الحدود والعلاقات، وممارسة الحقوق المعترف بها بموجب التشريعات الوطنية والمعايير الدولية.

وشكل هذا الوضع الحرج تحديا للحكومات التي أدرجت، في بعض الحالات، مقترحات ومناشدات الشعوب الأصلية في استجاباتها لجائحة فيروس كورونا. بيد أن الوباء بين لنا أنه لا يزال أمامنا طريق طويل قبل أن نتمكن من الحصول على معلومات محددة ومصنفة عن الشعوب الأصلية. ويجب أن نواصل العمل على تعزيز الكيانات القائمة ومواصلة تطوير أنظمة وبرامج وموارد محددة للشعوب الأصلية.

السيد الرئيس

نحن، كشعوب أصلية، مقتنعون بأن وجهات نظرنا العالمية، ومعارفنا الموروثة عن أسلافنا ونظمنا الغذائية، مع الاحترام الكامل لأمنا الأرض، يجب أن تكون جزءا من أي استجابة ونحن ندخل عقد العمل هذا. لدينا الكثير الذي يمكن أن نسهم به في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ومعالجة الأوضاع البيئية والاقتصادية والمالية الحرجة الراهنة. لقد بينت لنا هذه الجائحة أنه لا يمكن معالجة أي من المشاكل أو الاحتياجات الأساسية للبشرية دون توحيد الصف والعمل معا من أجل تحقيق أهداف مشتركة.

ونحن مقتنعون بأنه على المجتمع الدولي أن يجدد أنماطه الاقتصادية والتعاونية وأن يعزز الشمولية والتداخل بين الثقافات وقدرته على الاستجابة من أجل الوفاء بالتزاماته. نريد معالجة التحديات المتصلة بالإنعاش الاقتصادي والاجتماعي لشعوبنا، وكفالة الحصول على اللقاحات، والتغلب على الفوارق التكنولوجية. وفي هذا الصدد، نثق بأن إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية، الذي اعتمد في هذه القاعة ذاتها في عام ٢٠٠٧، سينفذ حقا خلال الفرصة التي يتيحها لنا التاريخ.

السيد الرئيس

إن الحلم التأسيسي للأمم المتحدة أصبح الآن أكثر أهمية من أي وقت مضى. نحتاج إلى أمم متحدة أقوى، ذات قدرات وقيادة جماعية، يمكنها أن تتصرف بحزم إزاء القضايا الرئيسية التي تواجهها البشرية، وتعزز إعمال الحقوق الفردية والجماعية للأفراد والشعوب كافة.

فلنعمل معا من أجل أمم متحدة تحظى بالمشاركة الكاملة والفعالة للشعوب الأصلية حتى تكون مكانا تُحترم فيه رؤانا وتُنظر مقترحاتنا. إن وجود أمم متحدة تحظى بالمشاركة الكاملة لممثلي الشعوب الأصلية ومؤسساتها في الاجتماعات والهيئات ذات الصلة من شأنه أن يسهم، بلا شك، في عالم أفضل بكثير مما نعرفه الآن.

شكرا جزيلا.

المرفق ٤٥

بيان السيد يوسف بن أحمد العثيمين، الأمين العام لمنظمة التعاون الإسلامي

[الأصل بالعربية]

السيد رئيس الجمعية العامة،

معالي الأمين العام للأمم المتحدة،

السيدات والسادة،

السيد الرئيس،

إن منظمة التعاون الإسلامي منظمة سياسية بامتياز، تأسست منذ ٥١ عاما على مبادئ التعاون والتضامن، وتسترشد أيضا في مهمتها بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة. ويسعدني أن أشارك في تخليد الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة. وهي مناسبة تؤكد مجددا إيماننا بمحورية دورها في خدمة قضايا السلم والأمن والتنمية الشاملة، ودعمنا لجهودها في تعزيز التعاون والتضامن بين الأمم لمواجهة مختلف التحديات المشتركة.

وتتزامن الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة في مرحلة دقيقة يمر بها العالم جراء تفشي جائحة فيروس كورونا وتداعياتها الصحية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمنية غير المسبوقة. وتتطلع شعوب العالم إلى أن تؤدي المنظمة دورها الطليعي في تعزيز التعاون والتضامن بين الأمم للتغلب على الجائحة التي تمثل تحديا مشتركا فرض واقعا جديدا على مستوى التعاون الدولي والعمل المتعدد الأطراف، وأثبت أنه ليس باستطاعة أي بلد، مهما كانت قدراته وإمكانياته، أن يواجهه بمفرده.

ومساهمة من منظمة التعاون الإسلامي في معالجة آثار الجائحة، حشدت المنظمة كامل إمكاناتها وقدرات مؤسساتها، بما في ذلك البنك الإسلامي للتنمية وصندوق التضامن الإسلامي، لدعم دولها الأعضاء في وضع وتنفيذ الخطط الوطنية للتعامل مع الجائحة.

السيد الرئيس

إن منظمة التعاون الإسلامي تعتبر القضية الفلسطينية قضية مركزية، وتدعو المجتمع الدولي إلى الانخراط الجاد والفاعل في إطلاق مسار سياسي برعاية دولية متعددة الأطراف من أجل إيجاد حل عادل وشامل ودائم للقضية الفلسطينية وفق القانون الدولي والمرجعيات الدولية المتفق عليها،

بما في ذلك قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبادرة السلام العربية، والقدس الشرقية عاصمة للدولة الوليدة، وحل الدولتين.

من جهة أخرى، تدعو منظمة التعاون الإسلامي إلى حل جميع النزاعات بالطرق السلمية وفقا لقرارات الشرعية الدولية.

ومنظمة التعاون الإسلامي تعتبر مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف والطائفية والإسلاموفوبيا من المجالات ذات الأولوية والاهتمام لمنظمتنا، وكانت سباقة إلى وضع الأطر القانونية لذلك. وترى أهمية تحديد ومعالجة الأسباب العميقة لهذه الظاهرة في إطار مقاربة شاملة.

كما تعمل منظمة التعاون الإسلامي، من خلال إنشائها لمركز صوت الحكمة، على الإسهام في الجهود الرامية للتصدي لخطاب العنف والتطرف وإبراز قيم الاعتدال والوسطية والعدل والمساواة والتسامح والتعايش بين جميع الأديان بمختلف طوائفهم وأديانهم. وهناك أيضا مرصد للإسلاموفوبيا (كراهية الإسلام) تم تأسيسه منذ سنوات ويقوم بإعداد تقارير عن الحالات التي يتعرض لها المسلمون في عدد من الدول. ونحتاج إلى وقفة جادة في هذا المجال لعدم تعريضهم للتمييز أو العنف ضدهم.

وأود الإشارة إلى أن منظمة التعاون الإسلامي راجعت وعدلت بعض صكوكها المتعلقة بحقوق الإنسان، مثل إعلان القاهرة لحقوق الإنسان، وعهد منظمة التعاون الإسلامي لحقوق الطفل في الإسلام، بما يتوافق مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، ومن شأن تعزيز التفاعل والتعاون بين هيئات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة والهيئة الدائمة المستقلة لحقوق الإنسان أن يمهد الطريق لتعزيز النظام العالمي لحقوق الإنسان.

السيد الرئيس

تدعو منظمة التعاون الإسلامي إلى ضرورة مضاعفة الجهود، بالتعاون مع أجهزة الأمم المتحدة، لإيجاد حل دائم ومستدام لقضية أقلية الروهينغيا المسلمة في ميانمار، بما يكفل حقوقها الأساسية. وتعكس الدعوى المرفوعة لدى محكمة العدل الدولية الالتزام القوي للمنظمة بمبادئ تحقيق العدالة والمساءلة بشأن الانتهاكات التي ارتكبت بحق الروهينغيا، وتناشد المجتمع الدولي دعوة ميانمار إلى التنفيذ الفوري للحكم الصادر عن المحكمة بشأن التدابير المؤقتة.

السيد الرئيس

على صعيد آخر، تولي منظمة التعاون الإسلامي أهمية خاصة للقضايا الاجتماعية، وخاصة تمكين المرأة، والنهوض بوضعها، وتعزيز دورها في التنمية. ولهذا، أنشئت هيئة متخصصة لتنمية

المرأة مقرها القاهرة، واعتمدت خطة العمل للنهوض بالمرأة في الدول الأعضاء. وتهتم المنظمة كذلك بقضايا الشباب، واعتمدت استراتيجية لتناول جميع التحديات التي تواجههم.

السيد الرئيس

إن التعامل مع مجمل التحديات التي يواجهها العالم اليوم يتطلب تضافر الجهود في إطار التعاون والتضامن الدوليين. وستواصل منظمة التعاون الإسلامي بكل ثبات مع شركائها، وبخاصة الأمم المتحدة، وبدعم من دولها الأعضاء وقادتها، مساهمتها المتواصلة في هذا الصدد.

أشكركم على الإصغاء. وشكرا لكم.

المرفق ٤٦

بيان السيدة باتريشيا سكوتلاند، الأمينة العامة لكومنولث الأمم

أصحاب السعادة،

رؤساء الدول والحكومات،

رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة،

الأمين العام للأمم المتحدة،

المندوبون الموقرون،

إنه لشرف وامتياز لي أن أخاطب هذا الاجتماع الرفيع المستوى احتفالا بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين للأمم المتحدة باسم الكومنولث، الذي يضم ٥٤ بلدا – ٢,٤ بليون نسمة – يعملون معا من أجل الازدهار والديمقراطية والسلام.

والموضوع الذي اختير لهذا الاحتفال، ”المستقبل الذي نريد، والأمم المتحدة التي نحتاج: إعادة تأكيد التزامنا الجماعي بتعددية الأطراف“ وثيق الصلة ومُلح. إن مكان انعقاد الدورة الأولى للجمعية العامة للأمم المتحدة، المعقودة في ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٤٦ في قاعة ميثوديست المركزية، وستمنستر، لندن، يبعد أقل من ميل واحد عن مقر أمانة الكومنولث في دار مارلبورو.

ووقعت أمانة الكومنولث والأمم المتحدة مذكرة تفاهم جديدة في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٩، يلتزمان فيها كمنظمتين شقيقتين بالعمل معا بشكل أوثق. واتفقنا على التعاون بشأن القضايا العالمية الملحة، مثل الحوكمة والسلام والتنمية المستدامة والنمو الشامل للجميع، وتغير المناخ، وإنهاء العنف ضد النساء والفتيات، والرياضة من أجل التنمية والسلام.

ونقر بالإنجازات الكبيرة التي حققتها الجهود المتعددة الأطراف ونحتفي بها. ومن بينها، على وجه الخصوص، إنهاء الاستعمار، ومعاهدات السلام وحفظ السلام، والتطوير التدريجي للقانون الدولي، ومعايير حقوق الإنسان، وكذلك زوال الفصل العنصري، والقضاء على بعض الأمراض، وتوسيع نطاق التعليم، والحد من الجوع، وتوافق الآراء بشأن الحاجة إلى حماية بيئتنا، وتغير المناخ، وأهداف التنمية المستدامة.

وفي كثير من هذه المجالات، كما لاحظ المتكلمون، لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به. وقد كشفت جائحة فيروس كورونا عن نقاط ضعف في تأهبنا الوطني والمتعدد الأطراف. فالحدود تُغلق. وتغير المناخ يهدد اقتصاداتنا وشعوبنا. والفقر آخذ في الارتفاع مرة

أخرى. والكراهية والتعصب ينتشران. وتتزايد التوترات السياسية. وتمثل التكنولوجيات ووسائط الإعلام الجديدة فرصا جديدة وتهديدات ناشئة على حد سواء. ولا يمكن التصدي لهذه التحديات الجديدة إلا بمبادرات وإجراءات جماعية متعددة الأطراف.

وعلينا، كقادة، أن نتوقع تدقيقا اليوم وعلى يد الأجيال المقبلة على السواء فيما يتعلق بأعمالنا أو تقاعسنا عن العمل للتصدي لهذه التحديات. وفي هذه الأوقات المحفوفة بالمخاطر، يجب علينا، كقادة، أن نسأل أنفسنا سؤالين. إن لم يكن نحن، فمن سيقدم إجابات وحلولا لشعوبنا ومناخنا؟ وإذا لم يكن الآن، والعالم يواجه وباء عالميا غير مسبوق وتحديات أخرى، فمتى إذاً؟

وإنني أرحب بالإعلان الصادر عن الجمعية العامة بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشاء الأمم المتحدة وبالتزامها بتنشيط تعددية الأطراف. وفي الكومنولث، إذ نحتفل هذا العام بالذكرى السنوية الخامسة والخمسين لإنشاء أمانة الكومنولث، لديكم شريك ملتزم في السعي المشترك، من خلال العمل المتعدد الأطراف المشترك، لتحقيق السلام والحرية والديمقراطية والتنمية والازدهار. وفي هذا السياق، أذكر كلمات الملكة إليزابيث الثانية، رئيسة الكومنولث لدى مخاطبتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٦ تموز/يوليه ٢٠١٠. قالت جلالتها: ”لا أعرف صيغة واحدة للنجاح، ولكن على مر السنين، لاحظت أن بعض صفات القيادة عالمية وغالباً ما تكون حول إيجاد طرق لتشجيع الناس على الجمع بين جهودهم ومواهبهم وبصائرهم وحماسهم وإلهامهم للعمل معاً“. وهذا يُجْمِل جوهر تعددية الأطراف التي نحتفي بها اليوم والتي يلتزم أعضاؤنا، من خلال الأمم المتحدة وجماعيا في الكومنولث، بالعمل على دعم المستقبل وتعزيزه.

ولم نكن بحاجة أبدا إلى تعددية أطراف أكثر من ذلك. لذا، فإنني أتطلع إلى السنوات الـ ٧٥ القادمة من عمر الأمم المتحدة التي تلزمنا معاً لتحقيق السلام والوئام وحسن النية بين شعوب عالمنا.

المرفق ٤٧

بيان القاضي تشيلي إيبو – أوسوجي، رئيس المحكمة الجنائية الدولية

السيد الرئيس،

أصحاب السعادة،

السيدات والسادة،

بالنيابة عن المحكمة الجنائية الدولية، أتقدم بتهانينا القلبية إلى الأمم المتحدة بمناسبة الذكرى السنوية الخامسة والسبعين للمنظمة. وأنا أفعل ذلك بسرور كبير.

على الرغم من أن المحكمة الجنائية الدولية منفصلة عن الأمم المتحدة، إلا أننا أعضاء في نفس الأسرة. وتلك العلاقة الأسرية الوثيقة مستمدة من فلسفتنا المشتركة في العقيدة المركزية للتعددية، التي عبرت عنها السيدة إليانور روزفلت – السيدة الأولى للولايات المتحدة خلال الحرب العالمية الثانية – بكلمات تخبرنا بأن أرضنا وعلمنا لا يمكن الاستعاضة عنهما بأي أرض أخرى أو أي علم آخر؛ ولكن يمكننا الانضمام إلى دول أخرى، تحت علم مشترك، لإنجاز شيء جيد للعالم لا يمكننا تحقيقه وحدنا.

هناك تداخل عميق ووثيق في تاريخ الأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية. وقد نشأت الحاجة إلى كليهما مباشرة من أهوال الحرب العالمية الثانية.

واستغرق الأمر وقتا أطول حتى تتحقق المحكمة الجنائية الدولية. ولكن البذور زرعت خلال السنوات الأولى للأمم المتحدة – وداخل هذه الهيئة. لقد كان العمل المبكر للجنة القانون الدولي، بطلب مباشر من الجمعية العامة للأمم المتحدة، حاسمًا في إرساء الأساس الذي ستبنى عليه المحكمة لاحقًا، عندما خففت الحرب الباردة من قبضتها المروعة على الشؤون العالمية.

ومرة أخرى، قامت الأمم المتحدة بدور الراعي والمنتدى العالمي لإحياء مشروع إنشاء محكمة جنائية دولية دائمة، وللمفاوضات الرسمية التي أطلقت عملية إنشائها في عام ١٩٩٨.

وفي وثيقة معروفة للأمم المتحدة بعنوان ”المستقبل الذي نريده“، ورد أن الناس من جميع أنحاء العالم يريدون التعاون الدولي: لتحقيق عالم خال من العنف والصراع – مع حقوق الإنسان للجميع. هذا هو المستقبل الذي تسعى المحكمة جاهدة إلى تعزيزه – من خلال سيادة القانون والمساءلة ومنع الفظائع والعدالة للضحايا.

ونحن نعلم أن الأمم المتحدة تؤدي دورا لا غنى عنه على الطريق نحو ذلك المستقبل الأفضل لإنسانيتنا المشتركة.

مرة أخرى، تهانينا على هذا المعلم التاريخي.

إن المستقبل الذي نريده هو مستقبل مليء بتعاقب لا نهاية له من الذكرى السنوية الخامسة والسبعين لأممنا المتحدة.

المرفق ٤٨

بيان السيدة يان بيغل، المديرة العامة للمنظمة الدولية لقانون التنمية

السيد الرئيس، السيد الأمين العام،

ممثلو الدول الأعضاء والمراقبون الموقرون،

الزملاء والأصدقاء،

أقدر أيما تقدير الفرصة التي أتيحت لي لمخاطبة الجمعية اليوم باسم المنظمة الدولية لقانون التنمية، وهي المنظمة الحكومية الدولية العالمية الوحيدة التي تتمتع بمركز المراقب لدى الأمم المتحدة، والتي لها ولاية حصرية للنهوض بسيادة القانون والوصول إلى العدالة من أجل تعزيز السلام والتنمية المستدامة.

إنه لشرف خاص لي، بعد أن كرست معظم حياتي المهنية للخدمة في الأمم المتحدة، أن أفعل ذلك بمناسبة الاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين لإنشائها. إن الالتزام بقيم ميثاق الأمم المتحدة وتعددية الأطراف والشراكة مع أسرة الأمم المتحدة أمر أساسي في نهجي كمدير عام للمنظمة الدولية لقانون التنمية.

وتحين هذه الذكرى في وقت من أسوأ الاضطرابات التي حدثت منذ تأسيس الأمم المتحدة وسط رماد الحرب العالمية الثانية. لقد كشفت جائحة فيروس كورونا، وتتفاقم بسببها، المظالم وأوجه عدم المساواة المترسخة التي لا يزال يعيش في ظلها الكثير من الناس، والتي لا يمكن لأي دولة أن تدعي أنها معفاة منها.

وعندما وقع ميثاق الأمم المتحدة في حزيران/يونيه ١٩٤٥، كان الجو في سان فرانسيسكو نظيفا. واليوم، تعكس تلك السماء الضباب البرتقالي ودخان حرائق الغابات التي أشعلتها رياح تغير المناخ.

وفي خضم الوباء، دعا الأمين العام إلى التصميم على ”إعادة البناء بشكل أفضل“ – لتحويل التحديات إلى فرص. والفرصة التي يتيحها هذا التحدي العالمي حقا هي إحياء وتجديد روح التعاون والتضامن المكرسة في الميثاق لبناء مستقبل أكثر سلما وعدلا واستدامة.

واليوم، تمثل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ أعلى تطلعات البشرية وأفضل مخطط لدينا لمواجهة تحدياتنا المشتركة.

إن مبادئ الإنصاف والمساواة وعدم التمييز، والتركيز على سيادة القانون، والحكم الرشيد، والمؤسسات الفعالة، هي في صميم الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة، وتتداخل مع جدول الأعمال بأكمله.

إن سيادة القانون، المفهومة بشكل صحيح، تختلف عن الحكم بالقانون. وهي متجذرة في القيم التي تكمن في صميم الميثاق وتتوافق مع احتياجات الناس وواقعهم المعيشي، وخاصة أولئك الأكثر ضعفا والمعرضين لخطر التخلف عن الركب.

ويجب أن تحمي الأشخاص الفارين من الصراعات؛ وأن تدعم العامل الأساسي الذي أصيب بالفيروس ولم يعد قادراً على إطعام أسرته؛ وأن توفر المأوى للمرأة المحصورة في منزلها مع شريك مسيء؛ وتوفر علاجاً للمشردين بسبب حرائق الغابات أو الإعصار أو الجفاف أو المجاعة.

إن سيادة القانون هي التي تحقق العدالة في نهاية المطاف.

وتعمل المنظمة الدولية لقانون التنمية في جميع أنحاء العالم للنهوض بالمساهمة الأساسية لسيادة القانون في الحفاظ على السلام والتنمية على السواء.

وأؤكد لكم، بروح ميثاق الأمم المتحدة الذي نُعيد الالتزام به اليوم، أنه لا يمكن أن يكون هناك مسعى حيوي لشعوب هذا العالم، أو لمستقبل إنسانيتنا المشتركة، أكثر من الاستثمار في ثقافة سيادة القانون.

والمنظمة الدولية لقانون التنمية تمكن الحكومات كما تمكن الناس من إصلاح القوانين وتعزيز المؤسسات لتعزيز السلام والعدالة والتنمية المستدامة والفرص الاقتصادية.

المرفق ٤٩

بيان السيد كيفين كاساس – زامورا، الأمين العام للمعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية

نحن في لحظة حاسمة في التاريخ. إن الآمال الكبيرة التي أثارها ميثاق الأمم المتحدة قبل ٧٥ عاماً خيمت عليها اليوم الأدلة على انتشار التفاوتات المتزايدة، والاستقطاب السياسي، والتقاعس في مواجهة التحديات الوجودية للبشرية، وتزايد الشكوك فيما يتعلق بقيمة تعددية الأطراف والتعاون الدولي.

وهذا أمر مقلق للغاية لأن هناك الآن، أكثر من أي وقت مضى، حاجة ملحة إلى استجابات عالمية من أجل معالجة عواقب وباء عالمي مدمر إلى حد كبير.

وقد كشف الوباء عن مواطن الضعف العميقة الجذور في النظم التي ترتكز عليها تنميتنا. فالهياكل الأساسية ونظم تقديم الخدمات (لا سيما في قطاعي الصحة والتعليم) ومنصات الحماية الاجتماعية، وآليات خلق فرص العمل، والتأهب لحالات الطوارئ: في جميع مجالات السياسة العامة هذه، هز الوباء أسس مجتمعاتنا ذاتها. وقد أثر ذلك على الثقة في المؤسسات العامة وفعاليتها في الاستجابة للتحديات العالمية التي لم يسبق لها مثيل.

ومع كل الاختلافات الإقليمية والقطرية التي يمكن أن نجدها في المواقف تجاه تعددية الأطراف، فإن الحقيقة هي أن النظام الدولي للقواعد والمؤسسات الذي أنشئ على مدار العقود الماضية يتعرض لضغوط هائلة، وهو معرض لخطر أن يصبح غير ذي صلة. ولا يمكننا أن ندع ذلك يحدث.

ونحن مقتنعون بأن الأمم المتحدة ستزداد قوة من التحديات التي تفرضها هذه الجائحة. لكنها لن تفعل ذلك إلا إذا نظرت إلى المستقبل، وإذا أعادت إحياء إرادتها للتغيير في اتجاه المزيد من الإدماج، والمزيد من الشفافية، والمزيد من الديمقراطية في الساحة العالمية. إن السبيل للخروج من الأزمة لا يكون بالارتداد إلى الوضع الراهن قبل كوفيد-١٩. بل سيكون التحدي للأمم المتحدة ولنا جميعاً هو الخروج من الأزمة بالقفز إلى الأمام، من خلال تعزيز حيز متعدد الأطراف أكثر فعالية وأكثر ديمقراطية.

وفي هذا المنعطف الحرج، عندما تبلغ الأمم المتحدة الخامسة والسبعين من العمر، ويحتفل المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لتأسيسه، لا يسعنا إلا أن نأمل في أن يسمح لنا الالتزام الدولي المتجدد بتعددية الأطراف ببناء عالم لن يتخلف فيه أحد عن الركب، حيث ستتاح لكل إنسان الفرصة للعيش في مجتمعات سلمية وعادلة

وشاملة، يتمتع فيها كل شخص تمتعا كاملا بالحريات والحقوق الأساسية التي تشكل جوهر تراثنا الإنساني المشترك.

ذكرى سعيدة للأمم المتحدة في السنة الخامسة والسبعين من عمرها، ونحن نقف بفخر معكم.

أشكركم.

المرفق ٥٠

بيان السيد يورغن ستوك، الأمين العام للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية

سعادة السيد رئيس الجمعية العامة للأمم المتحدة؛

أصحاب السعادة،

السيدات والسادة،

إنه لشرف للإنتربول أن تخاطب الجمعية العامة هذه، وهي تجتمع للاحتفال بالذكرى السنوية الخامسة والسبعين للأمم المتحدة.

في عام ١٩٩٦، أصبحت الإنتربول مراقبا دائما لدى الأمم المتحدة، قبل أشهر من توقيع اتفاقهما الأول للتعاون. وفي عام ٢٠٠٤، أنشئ مكتب الممثل الخاص للإنتربول لدى الأمم المتحدة في نيويورك، تلاه قبل ثلاث سنوات فحسب مكتب ثان لدى الأمم المتحدة في فيينا – نفس المدينة التي تأسست فيها الإنتربول في عام ١٩٢٣، أي قبل ١٠٠ عام تقريبا.

واليوم، نحتفل بخمسة وسبعين عاما مكرسة للدبلوماسية والعمل المتعدد الأطراف في خدمة السلام والأمن وحقوق الإنسان والتنمية.

خمس وسبعون عاما – تقاسمت فيها الإنتربول والأمم المتحدة الكثير. المشهد العالمي الذي يواجهانه – في تعقيداته وتهديداته المتغيرة باستمرار...

التفاني في خدمة أعضاء كل منهما – على قدم المساواة والسيادة في قراراتهما...

والرؤية التي يبنيانها معا – خطوة بخطوة؛ يوما بعد يوم – نحو عالم ''أفضل'' و ''أكثر أمنا''...

واليوم، هذا المشهد هو مشهد أزمة. وتشكل جائحة كوفيد-١٩ تحديا هائلا للأمن في جميع أنحاء العالم. لقد كسرت التدفقات الدولية التي تربط بيننا جميعا. وجلبت المأساة إلى مجتمعاتنا.

ومرة أخرى، فإن المجتمع الدولي مدعو إلى العمل.

ومرة أخرى، هناك حاجة إلى الأمم المتحدة، من أجل ''عدم إغفال أي حياة'' في خطر، على حد تعبير الأمين العام غوتيريش.

ومرة أخرى، تستهدف الجريمة تلك الأرواح، عندما تكون الأكثر ضعفا. نشر الروايات العنيفة؛ مهاجمة البنى التحتية الصحية الأساسية؛ شل الاقتصادات والأعمال التجارية؛ والاحتيال على الضحايا.

وهنا تعمل الإنتربول إلى جانب الأمم المتحدة، بالمساعدة في إنفاذ القانون، كل يوم، على الخطوط الأمامية – من خلال تبادل المعلومات على الصعيد العالمي، والدعم التشغيلي وبناء القدرات.

والدول الأعضاء تؤمن إيماناً قوياً بهذا التعاون.

وقد دعا أكثر من مائة قرار من مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة إلى دعم الإنتربول ضد طائفة واسعة من التهديدات – من سفر الإرهابيين والاتجار بالبشر، إلى الجرائم البيئية والجرائم ضد الإنسانية. وفي الوقت الذي أتكلم فيه، تساعد إنذارات الإنتربول في تنفيذ الجزاءات التي يستهدفها مجلس الأمن في جميع أنحاء العالم.

وببساطة، فإن الأمم المتحدة حليف طبيعي للإنتربول.

وهذا التحالف مستمر في التوسع – من حيث الاتساع والعمق.

وعلى مر السنين، أمَّنت الإنتربول ما يقرب من ٣٠ إطاراً مختلفاً للتعاون مع أجهزة الأمم المتحدة وهيئاتها الفرعية ووكالاتها المتخصصة.

وهناك خيط مشترك يتمثل في رؤيتنا المشتركة المتمثلة للجمع بين الأمن والعدالة وحقوق الإنسان والتنمية والسلام لبناء عالم أكثر أمانا.

إن التزام الإنتربول الكامل بأهداف التنمية المستدامة وخطة الأمم المتحدة لعام ٢٠٣٠، الذي أود أن أؤكده من جديد اليوم، متجذر في هذه القناعة نفسها.

وأهداف الإنتربول العالمية السبعة المتعلقة بأعمال الشرطة تكرس إجراءات ملموسة يمكن للدول الأعضاء في الأمم المتحدة الدفاع عنها ودعمها، كجزء من تنفيذها الفعال لجدول أعمال ٢٠٣٠. إن مكافحة الجريمة جزء لا يتجزأ من التغيير الذي نريد تحقيقه، لصالح الأجيال القادمة.

أصحاب السعادة، السيدات والسادة،

إن شركاءنا وحلفاءنا في الأمم المتحدة هم من بين أعمدة نجاحنا، ومصادر المعرفة التي نحملها عبر الحدود.

وفي عام ٢٠٢٠ وما بعده – تظل الإنتربول، وستظل دائما، إلى جانب الأمم المتحدة. شكرا جزيلا.

المرفق ٥١

بيان السيد إروين لاروك، الأمين العام للجماعة الكاريبية

سعادة السيد رئيس الجمعية العامة،

معالي الأمين العام للأمم المتحدة،

ترحب الجماعة الكاريبية بفرصة المشاركة في هذا الاحتفال بالذكرى الخامسة والسبعين للأمم المتحدة. إن الأمم المتحدة التي نشأت قبل ٧٥ عاما من أعقاب الحرب العالمية الثانية المدمرة قد كرست مجموعة واسعة من المبادئ والمقاصد في ميثاق له نفس الأهمية اليوم كما كان عليه في ذلك الوقت. وتركيزها على تعددية الأطراف واعترافها بالمساواة في الحقوق بين الأمم يسمح بإسهام الجميع في إيجاد حلول للمشاكل التي يعاني منها عالمنا.

ولذلك فإن الأمم المتحدة منبر حاسم للدول الصغيرة، مثل دول الجماعة الكاريبية، لضمان إسماع صوتها ومعالجة شواغلها في المجال العالمي. إن التزام منطقتنا تجاه الأمم المتحدة ومبادئها ثابت لا يتزعزع منذ انضمام أول دولة عضو لدينا قبل ٥٨ عاماً. ومنذ ذلك الحين، قدمنا القيادة للجمعية العامة والاجتماعات والتجمعات الرفيعة المستوى، مثل تحالف الدول الجزرية الصغيرة ومجموعة الـ ٧٧ والصين. ونحن فخورون حقا بأن أحد أعضائنا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، عضو في مجلس الأمن حاليا – وهي أصغر دولة تحصل على هذا التميز على الإطلاق.

كما قامت الجماعة الكاريبية بدور نشط في وضع جدول أعمال الأمم المتحدة، وبالتالي زيادة الوعي الدولي بمسائل مثل تغير المناخ وقانون البحار وإعادة المحكمة الجنائية الدولية والأمراض غير المعدية. وقد أثبتت الأمراض غير المعدية أنها مضاعفات إضافية لأولئك الذين أصيبوا بفيروس كوفيد-١٩، مما يبرز الأهمية الحاسمة لمعالجة هذه المسألة.

وباعتبارنا المنطقة الأكثر اعتمادا على السفر والسياحة في العالم، فإننا أكثر المناطق تأثرا بالآثار الاقتصادية السلبية لهذا الوباء. وتحتاج الدول الجزرية الصغيرة النامية للحصول على تمويل بشروط ميسرة يستند إلى الضعف وليس إلى دخل الفرد. وخلاف ذلك، سيكون الانتعاش طويلا ومؤلما. وتدل هذه الجائحة، إلى جانب تغير المناخ، على ضرورة تغيير معايير الحصول على التمويل الإنمائي. وهذه قضية نعتقد أنه يجب معالجتها في محفل الأمم المتحدة، إلى جانب الحوكمة الضريبية.

والجماعة الكاريبية تقدر شراكتها مع الأمم المتحدة والإسهام القيم الذي تواصل المنظمة تقديمه لتنمية منطقتنا. وكما هو الحال مع أي منظمة، ستكون هناك دائما حاجة إلى الفحص الذاتي المستمر للحفاظ على أهميتها لأعضائها.

إن التحديات القائمة ليست مستعصية على الحل. وبالنسبة لنا، كدول صغيرة، لم تكن الحاجة إلى الأمم المتحدة أكبر من أي وقت مضى.

فإلى الأمام ٧٥ سنة أخرى.

أشكركم.